

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

المصنف

تأليف
أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي
الستمدي النزوي

الجزء السابع والعشرون
الأول

١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وبـــه نتوكـــل

وإليـه ننيب وصـــلى الله على سيدنا مُحمـــد وآله وصحبه وســـلم

باب [١]

الأقرار بالصدقة والعطية

فان أقر أنه تصدق بهذه الدار على فلان وأن فلانا قد قبضها منه ثم جحد ذلك وهى فى يده فإن إقراره جائز ولو أقر أنه تصدق عليه بشقص فى دار مقسوم وأنه قبضه فذلك جائز ولو أقر أنه تصدق على فلان بنصف عبده وأنه قبضه كان جائزًا والصدقة والعمرى والعطية والنحل وجميع ذلك سواء .

باب [٢]

فيما يجوز للإنسان فعله في ماله في صحته ومرضه

في امرأة لها أمة لا تملك غيرها قامت عليها في مرضها أرادت عتقها فأما في الصحة فذلك جائز لا نعلم فيه اختلافًا في أحكام العباد ، وأما فيما بينها وبين الله فإذا أرادت بذلك ما عند الله أو مجازاة لاحسان الأمة إليها لا لارادة حيف على الوارث فذلك جائز لها وأما إذا ارادت الحيف على الوارث فذلك لا يجوز في الحكم إلا من ثلث قيمة الأمة ولا نعلم فيه اختلافًا وتعتق الأمة ويرجع الورثة على الأمة بثلثي قيمتها وأما فيما يسعها في المرض إذا لم ترد الحيف على الوارث وارادت وجه الله فأرجو أن لا يلزمها في ذلك اثم لمن تركت ذلك وسعها

* **مسألة** : وقيل في امرأة أو رجل أراد أن يهب للناس ماله في صحته ويزيله

ويتلفه أو يقربه لمن ليس هوله فإن فعل ذلك فى الصحة هل يجوز له فأما إتلاف ماله لغير معنى ولا ارادة وجه الله فى شئ من المعانى فلا يجوز له ذلك فيما بينه وبين الله فإن فعل وأقربه أو وهبه أو فعل شيئا مما يثبت عليه فى الحكم ثبت ذلك عليه وعلى ورثته إذا صح ذلك ولا يجوز للعبد أن يتلف ماله لغير معنى وذلك محجور عليه لأن النبى ﷺ نهى عن إضاعة المال فأما إن أراد بذلك وهو فى صحته صدقة لوجه الله أو مكافأة على الاحسان أو مواصلة للاخوان أو لاتخاذ الأيادى عند الله لوجه من الوجوه ولم يرد حيفًا على وارثه فذلك جائز فيما بينه وبين الله وفى الحكم إذا وقع ذلك موقع جائز فى الحكم .

* **مسألة** : وفى رجل أراد أن يحسن إلى زوجته إذا تركت له حقها فلم يجب أن يعطيها شيئا من ماله فى حياته كيف يكون لها بعد وفاته قال فمكافأة الأيادى على الاحسان مع براءة النيات من الحيف فيما يرجى فيه الثواب فأما الوجه فى ثبوت ذلك بعد الموت فلا يكون فى الحياة فمنه أنه إذا شهد أنه متى حدث به حدث موت أو متى ما مات أو إن مات فموضع كذا من ماله لزوجته فإذا قال هذا ففيه اختلاف فقيل أنه وصية وقيل أنه إقرار .

باب [٣]

فى الإقـــرار
ومن يجوز إقـراره ومن لا يجوز

ولا يجوز إقرار أحد على أحد إلا إقرار السيد على عبده فيما يكون من جميع ذلك فى رقبة العبد ولا يجوز إقراره عليه فيما يكون فيه القصاص والحدود والقتل ويكون الديات من ذلك والجروح على السيد فى رقبة العبد ولا يعدو ذلك رقبة العبد إلا أن يكون أمره لذلك فإنه يلزم السيد جميع ما أمره به فى ماله إلا من كان شاهدًا بشهادة فيكون شاهدًا لا يكون مقرًا ولا يجوز إقرار أحد من العبيد الذكران والإناث على أبدانهم ولا على ما فى أيديهم فى جميع الأشياء كلها فى الطلاق والنكاح والجنايات إلا ما أقربه عليهم السيد سوى القصاص ولا يجوز إقرارهم على أنفسهم فى الحدود والحقوق مما كانوا أقروا به فى رقهم مال السيد فإن أقروا به بعد العتق أخذوا بإقرارهم .

* **مسألة** : وكل من أقر فى حال لا يثبت إقراره عليه ثم تحول فى حال يجوز إقراره على نفسه جاز عليه إقراره فى حال الحوار ولم يؤخذ بإقراره الذى أقر به فى الحال التى لم يكن يثبت عليه فيها مثل المكره والمقهور والمجبر والعبد إذا رجع أنكر ذلك وكذلك الإقرار بالحدود إذا رجع فأكذب نفسه ما لم يقع عليه أول الحد ومن أقر على غيره فى ماله ثم زال ذلك المال إليه بميراث ثبت إقراره على نفسه فيما كان أقر به على نفسه .

* **مسألة** : ولا يجوز إقرار الصبيان ولا المجانين ولا المقهور على ما أقر به إذا خاف على نفسه ولا يؤخذون بإقرارهم فى شئ إلا من يضيع عقله حينا فيصح حينا فإن إقراره فى حين صحة عقله ثابت عليه ولا يجوز إقرار الأخرس بالأشارة ولا الإيماء ولا إقرار الأعمى الضرير قال غيره قال وقد قيل يجوز أقرار الأعمى الضرير إذا أقر بما تقوم به البينة من النسب أو غير ذلك إذا كان المقر معروفًا يحده غيره من الشهود وأما إن أقر بشئ فى يده مما له فيه الجهالة والقول فلا يجوز .

* **مسألة** : ومن كان فى السجن مأخوذًا بشئ فأقر به أنه لا يثبت عليه وإن أقر فى الحبس بحق غير مأخوذ به أن إقراره ثابت عليه . قال غيره عن عزان قال الإقرار فى الحبس إقرار ضعيف وفى الذى يكون فى السجن مأخوذًا بتهمة قتل فيقر أنه قتل أنه لا يقتل وعليه الدية كان هذا فيه حق الله وحق للعباد فأسقطنا حق الله بالشبهة وأثبتنا حق العباد وهو الدية .

* **مسألة** : وما أقر به العبيد ثم عتقوا لم يلزمهم ما أقروا به فى حد الملكة وكذلك الصبيان والمجانين والمقهور والمحبوس .

قال غيره : قد قيل إن رجع المحبوس عن إقراره وأما سائر من ذكر فلا يجوز على .

* **مسألة** : والإقرار بالحقوق جائزة على حال ممن أقر به وكذلك الجنايات إلا أن يكون إقراره لا يجوز إذا أنكره من بعد .

قال غيره : ما لم ينكر عند الإقرار فإقراره جائز عليه ما لم ينكره وفى الأثر المعروف أن كل حر بالغ من ذكر أو أنثى أقر على نفسه فإقراره جائز عليه مأخوذ به إلا أن يقر حر معروف النسب والحرية على نفسه بالرق أو بعد صحة عتقه وكذلك الولاء يقر به لغير من هو له فإن ذلك غير جائز .

* **مسألة** : والإقرار على ما يتعارف الناس من معانى الأسماء فى بلدهم مثل رجل يقر لرجل بدينار أو بدنانير أو دراهم أو مكاكيك البلد فإنما له نقد البلد فى الدنانير والدراهم وإنما له مكيال البلد بالقفيز والصاع فإن كانت مكاييل مختلفة أو مثاقيل فله الأوسط منها والذى عليه اعتماد الناس وكذلك فى النقود المختلفة الوسط .

* **مسألة** : وكل من أقر لغيره بنوع من جميع الأموال ثم وصف ذلك النوع بصفة من جميع الصفات متصل بالصفة لم يكن عليه إلا ما أقر به إلا أن

يصل ذلك بدعوى على المقر له مثل قوله عليه له ألف درهم إلى وقت كذا وكذا كان عليه الألف درهم وهو فى الأجل مدع ونحو هذا من الأشياء ومثل قوله له عليه ألف درهم عدنية أو غيرها فإن عليه حكم البلد إذا قطع بين الإقرار والصفة بسكوت أو بكلام ليس من الإقرار فإن قال ذلك متصلا فالقول قوله فإن أقر بعرض من العروض مثل ثوب أو عبد ثم قال هو من جنس كذا أوكذا أو من نوع كذا أوكذا لم يكن عليه إلا ما أقر به فإن أضاف ذلك إلى جنس من العبيد أو الثياب كان عليه الوسط .

* **مسألة** : عن أبى على الحسن بن أحمد وما تقول فى رجل أنفذ إلى رجل جملاً طلبه إليه لينتفع به فقال الذى وصل به أو بغيره هذا مما خلف والد الذى أنفذه ووالده خلف شركاء وفيهم يتيم فليس عليه قبول قوله فى ذلك والله أعلم .

* **مسألة** : وعن المبيع والإقرار لابد من المعرفة والتسليم فى ذلك أم لا . فإذا وقعت الواجبة كان على البايع التسليم إذا كان البيع من غير الأصول فإن كان البيع على شئ من الأصول فعلى البائع التحديد وأما الإقرار فإنما عليه أن يعرفه ذلك إذا كان من الأصول وكذلك إن كان شئ من الحيوان غايبًا فأقر له به فعلى الذى له الاقرار طلبه وقبضه فإن كان فى يد المقر مثله والشهادة للذى له الأقرار والمشترى فإذا أراد ذلك من الذى كان منه الاقرار والبيع كان له ذلك عليه إلا أن يقر بالحيوان أنه استعمله وهو عارف بهذا فعليه تسليمه إليه .

* **مسألة** : وعن رجل أقر لرجل بشئ وادعى أن ذلك الشئ صار إليه بحق وأنكر ذلك المدعى إليه وطلب المقر بالشئ يمين المقر له أن ذلك الشئ ما صار إليه بحق قال معى أن اليمين تلزمه على هذا قيل له فكيف يكون اليمين فى ذلك قال الذى معى أنه إذا لم يدع الشئ أنه له وإنما ادعى ما أقر له به خصمه أعجبنى أن يحلف ما يعلم أن هذا الذى أقر له به بهذا الشئ استحقه عليه أو دونه مما يدعى من هذه الدعوى التى يدعيها عليه على هذه الصفة .

* **مسألة** : وسألته عن رجل أحسن إلى رجل إحسانا فلما مرض المحسنون إليه أن يكافئ الذى أحسن إليه هل يجوز له أن يقر له بماله كله فى مرضه وهو لا يعرف كم قدر الاحسان إذا كانت نيته المكافأة قال ليس له ذلك عندى ولا يبين ذلك وإنما عندى أن يتحرى قدر الاحسان فيوصى له بمثله أو بقيمته يريد بذلك مكافأته ولا يزيد على ذلك فى مرضه عندى قيل أصل الاقرار قوله تعالى ﴿ **قال ءأقررتم وأخذتم على ذلكم أصرى قالوا أقررنا** ﴾ وقال سبحانه ﴿ **بل الإنسان على نفسه بصيرة** ﴾ وقال ﴿ **ولا تكسب كل نفس إلا عليها** ﴾ والله أعلم .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة وقيل من أقر بماله لغيره فى حياته وصحته ولم يرد به حيفًا على وارث إلا أنه أراد بذلك حيفًا فذلك جائز إلى جملة ما له وقيل أنه إن أشهدته فأعطاه ليسلم من لازم حقوقه التى تلزمه فى المال مثل الحج والزكاة وغير ذلك من الحقوق اللازمة إلا أنه أزاله خوفًا أن يجب عليه ذلك

وغيره من الحقوق فلا يقوم به ويخاف على نفسه من أجل أو خوفٍ لا يقوم بما يجب عليه من الحقوق أن ذلك جائز له والله أعلم .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة ومن أقر لأحد بشئ وكان المقر ممن يلزمه إقراره فكذبه المقر له به أو قال مالى عليك ذلك لم يحكم عليه بالاقرار لأنه إنما يحكم له إذا قبله وإذا لم يقبله فغير واجب أخذ المقر بما أقر ولا نعلم خلافًا فإن كذبه على إقراره ثم قبل الإقرار بعد ما كذبه ففيه اختلاف قيل يؤخذ به وقيل لا يؤخذ به لأن حكم الإقرار قد بطل وقبوله بعد بطلانه لا يوجب عليه حكمًا فإن اعترف ثانية وقبل حكم عليه ولا نعلم خلافًا .

* **مسألة** : قيل فيمن يقول لشئ معه هذا من مال فلان لم يؤكل من عنده قال إذا احتمل أن يزول إليه بوجه حق ولم يكن ممن معروف أنه لا يزول مثله إلا بد لا يجوز أو مستراب أنه لا يجوز لمن سمعه أخذه منه أنه يسعه ذلك بموضع إليه .

* **مسألة** : وقيل الإقرار والبيع فى الغضب جائز وأما العطية والصدقة فى الغضب لا تجوز .

* **مسألة** : أبو عبد الله فيمن أشهدت له زوجته بقطعة من مالها وقالت بقيامه على مرضى وهو يعلم أن مرضها إنما كان شهرًا أو شهرين والقطعة يبلغ ثمنها

خمسمائة أو أكثر قال هو له جائز وذلك لا يعلم قدره لأنه قد ولى منها فى مرضها أشياء فلعله أن يكون قد نبهها لصلاة فيكون أفضل مما أعطته . ثم روى عن أبى على أنه كان يرى ذلك .

* **مسألة** : أبو سعيد فيمن أقر لرجل أن عليه له عشرة دراهم ثم أنكر هل له أن يقبض من ماله بعد الحجة عليه . قال إذا لم يعلم كذب ما قال المقر ثبت عليه إقراره فإذا أنكر ذكر بإقراره فإن أعطى وإلا كان للمقر له أن يقبض من مال المقر بعد الحجة . فإن غاب المقر حيث لا تناله الحجة قبل أن يحتج عليه فإن كان قد جحده جاز له الإنتصار من ماله .

باب [٤]

فى لفظ الإقرار

وعن رجل يقول لرجل كل شئ خلفته فى منزلك من مال إذا خرجت منه فهو لك فهوله ولا رجعة له فيه إذا خرج قلت وكذلك رجل يوصى لزوجته فى صحته أو فى مرضه كل مال لى خلفته فهو لزوجتى فلانة فهذا إقرار وهو جائز قلت فإن قال كل مال خلفته فهو لزوجتى فلانة بحق لها على فهذا من القضاء قلت فإن قال كل شئ خلفته فهو لزوجتى فلانة قال هذا أيضا جائز قلت فإن قال كلما خلفته فهو لزوجتى فلانة فقال من قال يجوز وقال من قال لا يجوز .

ومن غيره : وقال من قال عن أبى سعيد أن هذا مما يختلف فيه إذا قال كل مال خلفته فهو لفلان فلعل بعضًا يذهب أن هذا لا يثبت حتى يقول كل مال لى خلفته فهو لفلان وقال من قال أنه جائز على القول الأول .

وقال غيره : وقال من قال أيضا أنه لا يثبت قوله كل مال لى خلفته حتى

يقول هذا المال لشئ بعينه لفلان فإذا قال هذا ثبت ولا نعلم فى ذلك اختلافًا بين المسلمين .

* **مسألة** : عن أبى سعيد والذى قال مالى لفلان بحق له على ولم يستوف قلت هل يكون مثل قوله وليسه له بوفاء فهو عندى مثله ، والذى قال مالى الذى من عند والدى أو والدتى لفلانة بحق لها على ولا يبلغ حقها أو هو دون حقها قلت هل يثبت هذا أو ما يثبت منه فهنا ثابت لها كلما صح أنه من عند والده أو والدته على ما يصح .

* **مسألة** : فيما يسع المقر والمقر له مختصر فإذا أقر له فيما ليس له فهو كاذب ولا يجوز له ذلك وهو آثم وكذلك ان أقر له بشئ من ماله بحق له عليه وليس عليه له حق فهو كاذب ولا يجوز له فى دينه وأما فى الحكم فجاز على ما يثبت فى الأحكام للمقر له ليس كلما يثبت فى الأحكام جاز من فعل الفاعل على حكم الإسلام ولا كلما جاز للفاعل من حكم الإسلام ثبت فى ظاهر الأحكام وأما المقر له فجائز له ذلك إذا خرج الاقرار بها على ما ثبت فى ظاهر الأحكام والتمسك منه بذلك جائز حتى يعلم كذب المقر فإذا علم كذبه لم يجز .

* **مسألة** : ولو ادعى المقر أنه كاذب بعد إقراره لم يكن حجة على المقر له ولم يكن عليه تصديق قوله .

* **مسألة** : وعمن قال على لفلان كذا أو كذا نخلة ومات أيكون على سبيل قضاء الصداق أو غير ذلك فالذى معى أنه إذا لم يسمح به من الصداق انه يكون من الإقرار ويكون له نخل وسط على سبيل ما تقع الوصية إن لو أوصى له بتلك النخل .

* **مسألة** : وعن رجل يقول أن رجلا يخبره بما لإبنته من مال فيه فيقول لها موضع كذا أو كذا ولها ذرة ولها النخل التى بعضه أو البستان الذى بعضه ولها النخل التى على الساحل ولم يقل النخل التى هى لى ولا البستان الذى لى فإذا صح أن هذا الذى أقر به ووصفه شئ فى يده أو هو له فاستحقه بوجه من الوجوه فاقراره لإبنته أو لغيرها فجائز . وإن لم يصح أنه فى يده ولا هو له أو لم يصح ذلك بصفة توجب غير ذلك بصفة أو غير ذلك فليس ذلك بشئ وأما الشاهد يشهد على ما قيل له واستشهد به فما ثبت بذلك من حق والا فليس على الشاهد إذا أشهد بما علم .

* **مسألة** : فإن قال قد بريت إليك من هذا المال من مال بعينه قال هذا عطية ولا أعلم فى ذلك إختلافًا فإن قال قد سلمت إليك هذا المال فهذا على ما يكون أساس التسليم من هبةأو وكالة أو معاملة قلت له على الحكم أو على الإطمئنانة قال لا يقع إلا على الإطمئنانة أو يصح فى الحكم .

* **مسألة** : وفى رجل يقول أنه قد أزال ما له إلى رجل ما يثبت للرجل بقوله

أزال ماله إليه وقد صار له وهذه الإزالة إقرار أو هبة أو حق فإذا لم يكن له نيّة من الشهادة إلا أنه قد أزال ماله فالإزالة معنا تتصرف على وجوه منها وكالة ومنها وديعة ومنها إقرار ومنها هبة والقول قوله فى هذه الإزالة إن كان حيا وإن كان ميتا لم يثبت معنا هذا من وجه الإقرار إلا أن يصح ذلك من إقرار الهالك

- قلت فإن قال قد جعل له ماله عطية منه أو غير ذلك فهذا يكون معنا عطية وتثبت فيه أحكام العطية وفيه الاحراز وفيه النقض بالجهالة .

* **مسألة** : وسئلت عن امرأة قالت نخلى هذه لفلانة نحل لها قلت فما اولى بهذا اللفظ الإقرار والنحل فقد قيل الإقرار وقيل النحل إذا كان ذلك موصولاً . وقلت نحَلا لها منى فإن لم تقل ذلك كان ذلك إقرار ولا نعلم فى ذلك إختلافا وإذا قطعت ذلك القول بسكوت أو كلام غيره كان ذلك إقرارًا ولا نعلم فى ذلك إختلافا قال المصنف وهذا على قول من يثبت قوله نخلى لفلان وعلى قول من يبطل ذلك فلا يثبت .

* **مسألة** : وعن رجل قال اشهدوا أنى قد أسلمت إلى فلان هذه النخلة بعشرة دراهم أو قال اشهدوا أنى قد أسلمت إلى فلان هذه النخلة بحق له علّى قال هذا جائز والنخلة نخلة الذى أسلمت إليه ولكن لو قال اشهدوا أنى قد أسلمت إلى فلان هذه النخلة ولم يذكر بكذا وكذا ولا بحق فقد ينصرف هذا على وجوه قد يسلم الرجل إلى الرجل المال يعمله له والنخلة نخلة الذى أسلمها ولا حق للذى أسلمت إليه فيها .

* **مسألة** : وقال فى رجل يقول أن بيته من موضع كذا وكذا لفلان فقاله فى موضع كذاوكذا لفلان وما كان له من موضع كذا وكذا لفلان أن هذا كله لفظ متفق إذا شهد أحد الشاهدين على أحد اللفوظ وشهد الآخر على آخر ثبت ذلك له فكان له كلما شهد وكان له كلما كان فى موضع كذا وكذا مما صح له فى ذلك الموضع . قلت له فإن شهد شاهدان أنه قال إن أرضه من موضع كذا وكذا لفلان وشهد شاهدان أن بيته من موضع كذا وكذا لفلان هل يثبت بهذه الشهادة الأرض للمشهود له قال نعم يثبت له من ذلك الموضع من مال المشهد إذا كان ذلك الموضع معروفًا .

* **مسألة** : وقال فى رجل يقول أنا مقر لفلان بكذا وكذا ولا يقول أنا مقر لفلان علىّ بكذا وكذا ان ذلك ثابت عليه بما قال أنه مقر له به فى الوصية وعند الحاكم وليس له فى ذلك رجعة وكذلك اذا وجد فى وصيته أقر فلان لفلان بكذا أوكذا فإن ذلك ثابت فى ماله ولو لم يكن فى الوصية أقر فلان ان عليه لفلان ولا لفلان عليه وأما إذا قال معترف لفلان أو دائن لفلان بكذا أوكذا فإن ذلك لا يثبت عليه فى الإقرار حتى يقول أنا معترف لفلان أو دائن لفلان علىّ بكذا وكذا أو بكذا أوكذا على وكذلك فى الوصية اذا وجد فيها اعترف فلان لفلان بكذا أو كذا أو دان له بكذا أوكذا حتى يقول اعترف فلان ان عليه لفلان كذا وكذا أو دان فلان ان عليه لفلان كذا وكذا أو دان أو اعترف أو قال لفلان كذا وكذا على ففي نحو هذا يكون مقرًا و لايثبت عليه الاقرار بذلك حتى يقول عليه واذا قال لفلان قبلى أو عندى أو معى كذا وكذا

فإن كان ذلك عند الحاكم سئل كيف كان قبلك أو معك له أو عندك له . فان احتج فى ذلك فلا يثبت عليه بذلك الاقرار إذا جاء بحجة مثل انها كانت قبله امانة أو وديعة تلفت أو نحو ما يكون له فيه حجة يخرج بها من ذلك بعذر . وأما إذا قال على لفلان أو لفلان على لم يكن له فى ذلك حجة عند الحاكم وكذلك إن قال لفلان من مالى كذا أو فى مالى كذا فليس له فى ذلك حجة ويثبت عليه ما أقر به . قال وأما إذا قال قبلى لفلان أو معى لفلان أو عندى لفلان كذا أو كذا فى وصيته ومات فإن ذلك ثابت فى ماله ويكون إقرارًا .

* **مسألة** : قال فى رجل قال فى صحته أو فى مرضه لفلان على حق أو لفلان على شىء ان ذلك لا يثبت عليه فى المحيا اذا احتج بشىء من الاشياء من حق الجوار والرحم أو شىء يحتج به وكذلك لا يثبت عليه ذلك فى الموت .

* **مسألة** : وفى موضع ان اقر له بشىء من ماله ثبت له ما يقع عليه اسم شىء من اقل ذلك فى الحكم وان اقر له الورثة بشىء ما يقع عليه الملك لم يبن لى له أكثر من ذلك قال واذا قال على لفلان حق أو شىء يختار به ما شاء من مالى أو من نخلى أو من نقدى فإن ذلك لا يثبت عليه الا ان يجعل له شيئًا من ماله بلا خيار بحقه ذلك أو شبه ذلك فإنه يثبت له وكذلك ان اقر بحق معروف وجعل له الخيار يأخذ به ما شاء من ماله فلم يختر حتى مات أو رجع عليه فليس له خيار ويكون له حقه قال وكذلك لو قال على لامرأتى حق أو شىء لم يسم

ما هو فهى فى ذلك بمنزلة غيرها . قال وأما إذا قال على لامرأتى صداق فإنه يؤخذ لها حتى يقر بما شاء من الصداق ويحلف عليه قال وأما إذا مات وغابت حجته فإنى ارى لها فى ماله أقل الصداقات أربعة دراهم . قلت له وكذلك إن قال على لزوجتى نقد قال نعم قلت وكذلك إن قال على لها عاجل أو آجل قال نعم يثبت لها فى ماله مالم يسم لها شيئًا معروفا . قلت له فإن قال على لها صَداق كثير . قال اقول أن لها عليه أكثر صدقات نسائها قلت له فإن قال على لفلان غير زوجته نقد هل يثبت عليه شيء . فلا يثبت له فى ذلك شيء وإنما يثبت لزوجته قال فإذا قال على لزوجتى أو لزوجى أو لامرأتى أو لصاحبى فكل ذلك ثابت ويكون ذلك لامرأته .

* **مسألة** : وسألته عن الرجل إذا قال إن حدث بى حدث فلفلان كذا وكذا من مالى أو على له كذا وكذا ان حدث بى حدث فقال قالوا أنه إذا قال ذلك فما حدث به من حدث فهو حدث وإن اغتاط فهو حدث أو بال فهو حدث أو ما كان من شيء فهو حدث ويلزمه ما قال إلا أن يقول إن حدث بى حدث موت أو إن مت فلفلان كذا وكذا من مالى فقال من قال إن ذلك وصية وقال من قال إن ذلك اقرار فقوله إن مت من هذا المرض أو إن مت فى هذا المرض فهو سواء وإذا لم يبراء من ذلك المرض حتى مات هو من ذلك المرض حتى مات هو من ذلك المرض قال نعم . وفى موضع إن أقر له ان حدث به حدث الموت وان حدث به حدث أو مات فكل ذلك متقارب .

* **مسألة** : وعن رجل قال عند موته منزلى لزوجتى ولابنتى إلا أن يحدث حدثا فهذا لا يثبت إلا أن يسمى بالحدث فإذا سمى بالحدث فما لم يحدث ذلك الحدث فهو كما قال ويقسم على عددهم ولا يقسم كقسمة الميراث. وسئل عن رجل قال على درهم لزيد لخالد لمحمد قال يشبه عندى ان يكون الدرهم لمحمد دون الآخرين كما أنه لو قال عمرة زينب فاطمة طالق وكلهن نساؤه طلقت فاطمة ولا يقع على الأوليتين طلاق وهذا قياس الأول وان قال على لزيد درهم لعبدالله يشبه ان يكون الدرهم لعبدالله فان قال على لفلان ولفلان ولفلان درهم قال يشبه عندى ان يكون على عددهم فان قال على لزيد عبدالله محمد درهم فلا يبين لى ان يثبت لأحدهم .

* **مسألة** : وعن رجل قال عند الموت على بعض المائة فقال هاشم ومسبح بعض المائة نصف المائة فان قال نحو مائة فهو تسع وتسعين قول هاشم فان قال دون مائة فقد يكون قليلاً وكثيرًا .

* **مسألة** : قال له أرأيت لو قال رجل الدنيا وما فيها لفلان وكان له فى الدنيا مال لثبت ماله من الدنيا لفلان قال وكذلك قالوا .

* **مسألة** : وسئل أبو سعيد عن رجل قال لفلان اجل مالى ما يكون له من المال قال يقع لى أنه أفضله ويعتبر فيعطى اجل نخلة واجل غنمه واجل دنانيره من كل صنف افضله .

* **مسألة** : قال أبو سعيد لو أن رجلاً قال لرجل عليك لزيد الف درهم فقال المسئول أقول نعم إنه لا يثبت عليه ذلك فى ما يقع لى .

* **مسألة** : وقيل فى رجل يقول مالى من موضع كذا وكذا لفلان قد وهبته له أو قد أعطيته اياه إن هذا إقرار وليس بعطية وكذلك إن قال هوله قد بايعته اياه فهو إقرار وليس ذلك بيع ولو كان الكلام متصلاً وكذلك لو قال الحق الذى عليه له هو له قد أحللته منه كان اقرارًا وكذلك لو قال قد أعطيته اياه هو له فكل ذلك واحد فهو من رأس المال كان فى المرض أو فى الصحة فهو ثابت .

* **مسألة** : وعن رجل رفع على رجل بحق له عليه فاقر له مع الوالى فقال علينا كذا وكذا درهما كم يلزمه فأرى أن يأخذه الوالى حتى يقر ويسمى كم عليه من هذا الحق لهذا الرجل ولا يعذره إلا بذلك فإذا أقر بشىء فليس عليه إلا ما أقر مع يمينه .

* **مسألة** : وسئل عن رجل قال فى صحته إذا مت فنخلتى هذه للمسجد هل يثبت قال معى انه قد قيل أنه إقرار وقيل وصية وهو ثابت عندى على أحد المعنيين قلت له فقوله هذه النخلة وذه النخلة وته النخلة إن مت فهى لفلان هل تكون هذه الألفاظ كلها سواء قال هكذا عندى قلت له فقوله إذا مت أو ان مت أو متى ما مت قال كله سواء وعندى إن بعضا يضعف ذلك قوله إذا مت .

* **مسألة** : وسئل عن رجل قال له آخر فى صحته متى حدث بك حدث الموت فكل مال كان لك فى موضع كذا وكذا فهو لفلان بن فلان قال نعم قال معى ان فيه اختلافا قال من قال انه يخرج من رأس المال ويكون اقرارا وقال من قال يخرج مخرج الوصية ويكون من ثلث المال وعلى قول من يقول انه يكون اقرارا فقال من قال يكون له فى حياة المقر وبعد موته وقيل إنما هو اقرار بعد موته .

* **مسألة** : وعن رجل هلك ولده وخلف ولده ولدًا ثم إن الجد مات وأوصى أن ميراث ولدى هو لولده فعلى ما وصفت فليس هذا بشىء حتى يقول لولد ولدى كميراث ابيه من مالى وأما قوله قد أحيا ميراث ولده فلان لولده بحق أو بغير حق فليس هذا بشىء حتى يقول كما وصفت .

* **مسألة** : جواب أبى المؤثر إلى محمد ابن الحسن رحمهما الله ذكرت أن أم صالح بنت صالح بن زياد دخلت عليك وقالت اشهدوا لابنى إبنى محمد بن صالح فى مالى سهم مثل سهم أبيهما من ميراثه منى وشككت انها قالت ان لو كان حيا فاعلم رحمنا الله واياك ان هذه شهادة لا تثبت لها شيئا لانها ليست باقرار ومن ذهب فهمه علها اقرارا فليس كما ذهب فهمه إليها لأنها أقرت بماليس بعرف من السهم وان عرفت المال لأنها قالت مثل سهم أبيهما من ميراثه منى وهى لا تعرف من يموت من ورثتها ففي هذا ما يبطل الشهاده وكذلك لو أن رجلاً قال لرجل لك فى مالى كميراث أحد بنى منى فأراد أن

ينازعه قال قد اقررت لى قيل له ارأيت لو كان له أربعة بنون وماتوا كلهم قبله هل كان يثبت لك شيء فهذا اقرار باطل وان قال قائل أنها وصية فهى وصية ضعيفة إن لو كانت وصية مع أن الوارث لا وصية له وأن أبنى ابنها يرثان منها ولا ارى يثبت لهما الوصية ولا ارى لهما شيئا على الوجهين جميعًا إن كان إقرارًا أو وصية أحببت أن أبين لك ذلك وليس الكتاب كالمشافهة .

* **مسألة** : ومن جامع ابى محمد وإذا قال الموصى قد أوصيت لزيد بنصيب بعض اولادى كانت وصية باطله لأن نصيب ولده لا يستحقه غيره وإن قال قد أوصيت له بمثل نصيب أحد أولادى وكان له ابن وابنة كان له مثل نصيب الابنة .

* **مسألة** : ومن اشهد بحق عليه لزوجته أو غيرها من ديانة فى ماله ونفسه فذلك ضعيف والغرماء شركاؤ فى ماله ولا يمنع هو أيضًا من بيعه واما اذا اشهد ان ذلك الحق فى مال معروف فليس له بيعه وان تزوج المرأة على مال معروف فذلك لها .

* **مسألة** : سألت أبا سعيد فقال إذا صح قول المرأة بإقرار أو وصية لها قالت اشهد الله وملائكته إن هذا الغلام لك فهذا عندى اقرار ثابت ولا اصح شهادة من هذه الشهادة .

* **مسألة** : وسالت عن رجل قال قد اقضيت فلانا كذا أوكذا بحق ما لزمنى قال معى ان قوله بما لزمنى له كقوله على له كذا وكذا وقوله عندى يلزمه ولزمه هو سواء ويلزمه ـ ذلك اذا قال قبلى فيخرج عندى فيه اختلاف فقال من قال يلزمه ذلك وقال من قال انه لا يلزمه ذلك ويخرج مخرج الأمانة حتى يصح انه مضمون عليه .

* **مسألة** : وعن رجل يدخل على أخ له أو رحم له فى منزله فيستشيره فى القعود أو أخذ شىء منه فيقول هذا منزلك أو هذا مالك أو يقول منزلك ومالك أو المال مالك أو المنزل منزلك يعنى بذلك للحال الذى بينهما ولا يريد بذلك عطية ولا هبة قلت هل يدخل عليه شىء فى ماله فمعنى أنه على قصده فى ذلك على معنى الجائز مالم تقع فى ذلك حجة حكم ولا تسع مخالفته وإذا ثبت فى الظاهر لم تنفعه الرجعة فى السريرة .

* **مسألة** : وسألته عن رجل قال جاريتى هذه أو هذه الجارية وهى له لفلان الاخدمتها قال قد قيل انه يثبت الاقرار ويبطل الاستثناء وتكون لمن اقر له بها وخدمتها وقال من قال يثبت الاقرار والاستثناء .

* **مسألة** : ولو قال هذه الجبة الا بطانتها فإن الجبة تبع لبطانة ولو قال هذا السيف لفلان الا حليته فإن كانت الحلية فى القائمة فهى تتبع للسيف للجفن فإن استثنى فهو له مع الحلية فإن أقر به فالحلية تبع له ولو قال هذه الدابة

لفلان والسرج الذى عليها لى فإن قوله جائز وله السرج وكذلك لو قال هذه الدابة لفلان وعليها متاع وفيها رست ولجام فإن الدابة لفلان ولا يدفع إلى فلان شيء مما عليها وما عليها للمقر إلا أن يقر به لصاحب الدابة ولو كانت له أمة فأقر بها لرجل وفى يدها دراهم وعليها ثياب وادعى ما فى يديها وثيابها فإنه لا يصدق فى ذلك وما فى يديها من دراهم وعليها من ثياب تبع لها وكذلك لو كان لها مال فان مالها تبع لها ولو كان لها ولد فأقر بها لرجل فإن الولد له وليس الولد تبعا لها ولو كان لها صداق على زوجها فان صداقها تبع لها وكذلك لو أقر أنها حرة لكان مالها وصداقها تبعًا لها وليس الولد تبعا لها إلا أن يقر أنها كانت حرة يوم ولدته ولو كان فى يد رجل خاتم فأقر أن هذا الخاتم لفلان وفصه لى كان الخاتم لفلان واستثناؤه باطل ولو قال الخاتم لفلان إلا فصه فإنه لى فإن الخاتم وفصه لفلان واستثناؤه باطل ولو قال هذه الحلقة فضته لفلان وفصها لى كان ذلك كما قال ولو كان فى يده صندوق فيه متاع فقال هذا الصندوق لفلان والمتاع الذى فيه لى كان الصندوق لفلان والمتاع للمقر كما قال ولو كان فى يده دار فقال الدار لفلان وما فيها لى فهو كما قال ولو لم تذكر ما فيها أيضًا لكان ما فيها له وليس للمقر له بالدار شيء من المتاع .

باب [٥]

بالإقرار بالمشتبه بجنسه وغير جنسه

وعن الرجل يقر عند الموت لرجل بجرى من حب أو نخلة أو خادم أو ثوب أو مدخران أو عشرة أو عشرة أمنان قطن أو بذر مكوك أرض ولا يفسر شيئا من ذلك ما الحكم . فاما الحب فيقال للورثة يأتوا من الحبوب بما شاءوا ثم عليهم يمين بالله ما يعلمون ان الحب الذى أقر به هو غير هذا . وأما الخادم فينظر إلى خادم وسط وكذلك النخلة ينظر إلى نخلة وسطة مثل ما يقضى فى الصدقات من ماله . وأما المدخران معروف كيله كيل أهل البلد وما يسمون المدخران عندهم والمدخران لا يكون إلا من التمر وكيله مع أهل البلد . وأما الثوب فينظر إلى ثوب وسط من لباس أهل ذلك البلد على لباس مثل ذلك الذى أقر له به . وكذلك القطن يقال للورثة أحضروا ما شئتم من هذا القطن . وأما بذر مكوك أرض فينظر إلى ذلك البلد وما بذر مكوك منها ثم يعطى من أرض الميت بقدر ذلك .

* **مسألة** : وقال أبو الحسن فيمن أقر عند قوم أن عليه لفلان ستين أو ثلاثين أو شيئا من العدد ولا يسمى ما هو وشهدوا عليه بذلك وأنكر أنه ليس عليه شيء إنه لا يثبت عليه شيء بذلك . فإن شهدوا عليه أنه أقر أن عليه لرجل ثلاثين درهما فقال على له ثلاثون درهما من دراهم عدن لم يقبل ذلك منه إلا أن يكون بعدن . قال أبو سعيد لا يحكم عليه إلا بما أقر إلا أن تشهد عليه البينة بدراهم يسمونها غير دراهم عدن دراهم معروفة .

* **مسألة** : قلت له فإن كان المقر والمقر له جميعا من عمان أو كانا جميعًا بعدن فأقر له بدراهم عدن اتبيت له وعليه قال نعم .

ومن غيره : قال أبو سعيد قد قيل أنه إذا كان إقراره متصلاً وقال علىّ له ثلاثون درهما من دراهم عدن متصلة بالكلام إنه ليس عليه له إلا ثلاثين درهما من دراهم عدن . وأما إذا سكت ثم ادعى ذلك أنه من دراهم عدن فهو كما قيل فى المسألة الأولى . قلت له فإن أقر أن عليه لرجل جريا من حب ولم يسم بحب معروف ما يلزمه . قال يلزمه ان يؤخذ حتى يقر بما شاء من الحب ولو بحب كوثره فإن رضى بذلك المقر له وإلا حلف له . قلت له فإن ادعى إليه عند الحاكم أو عند قوم ألف درهم أو ألف جرى حب برا أو ذرة أو شيئا معروفا فقال ليس لك علىّ الألف إنما علىّ لك خمسمائة أو ادعى عليه مائة درهم فقال إنما علىّ له خمسون ولم يسم خمسون درهما إلا أن كان الدعوى من المدعى قبل ذلك على شيء معروف ثم قال إنما أقررت لك بخمسين ولم أقل بخمسين درهما وأنكر ذلك قال يلزمه خمسون درهما كما أقر على ذلك

وكذلك فى الحب المعروف من البر والذرة وغير ذلك من الأنواع قال أبو سعيد هذا والأول عندى سواء ولا يثبت عليه إلا ما أقر به ومنه وكذلك لو أقر أنه اشترى منه سلعة بخمسين أو بمائة أو بشىء معروف فى العدد ولم يسم ما هى دراهم ولا غيرها فإن ذلك ثابت عليه على ما يتبايع به الناس فى ذلك البلد من الأنواع حبا كان أو دراهم أو دنانير قال ينظر فى هذه المسألة . قال أبو سعيد من أقر بشىء معروف ثبت عليه ذلك وإن لم يقر بشىء معروف بطل البيع إلا أن يرضى البائع بما يقر به إلا فى حين ذلك سلعته أو يصدقه على ذلك . قال وكذلك لو أقر أن عليه لزوجته كذا وكذا صداقها أو تزوجها بكذى وكذى ولم يسم ما هو دنانير ولا دراهم ولا نخلا فإنه يثبت عليه نقد النساء فى بلده إن كان دراهم فدراهم وإن كان نخلا فنخلا مما يمكن أقر به فى بلده أن يكون صدقات النساء فى بلده . قال انظر فى هذه المسألة وفى الأولى فإنه لا يبين لى فى هذه اثبات شىء بعينه والله أعلم .

ومن غيره : أرجو أنه من لدن قوله قال انظر فى هذه المسألة أنه عن غير أبى الحسن وأنه رد فى المسألة .

* **مسألة** : ومن جواب أبى الحوارى رحمه الله عز وجل قال عند موته أو فى صحته أن علىّ صداقا لفلانه أو حقا ولم يبين كم الحق ولا الصداق فعلى ما وصفت فقال من قال أن الورثة يعطون من ذلك الحق ما شاء ويجبرون على ذلك ثم يحلفون بالله ما يعلمون أن حقها ولا صداقها أكثر من ذلك الذى سلموه إليها أو إلى غيرها إلا أن الصداق لا يكون أقل من أربعة دراهم إلا أن

يكون ورثة المقر أيتاما فلا يحكم عليهم حتى يبلغون الصداق فإنه يحكم للمرأة فى مال الميت بأربعة دراهم كان الوارث يتيما أو غير يتيم إلا أن البالغ عليه يمين ما يعلم على المقر لهذه أكثر من هذا وكذلك اليتيم عليه اليمين إذا بلغ والأعجم والمجنون والغائب بمنزلة اليتيم . وفى الضياء فيمن يقر عند ورثته أن على لزوجتى حقا ثم مات فعليهم أن يسلموا ما شاءوا وعليهم اليمين ما يعلمون على ميتهم أكثر من هذا إلا أنهم لا يسلمون أقل من أربعة دراهم . فإن قال عند بعض ورثته أن على لها حقا وأريد أن أوصى لها به ولم يوص لها بشىء فقول يجبر الورثة حتى يعطوها ما شاءوا ثم عليهم اليمين .

* **مسألة** : ومن جواب أبى الحوارى وذكرت أن أوصى بتمر ولم يسم فإن أوصى بتمر ولم يسم فللورثة أن يخرجوا من التمر ما أرادوا من التمر وليس عليهم إلا ذلك أخرجوا رطبا أو جيليا وهو تمر ولا يحكم عليهم بغير ذلك وكذلك إن أوصى لرجل بمائة من قطن كان للرجل مائة من قطن وسطًا من ذلك القطن الذى يخرجوا به له الورثة ومن أى القطن الذى أخرجت الورثة لم يكن عليهم إلا ذلك ويكون وسطا من ذلك القطن . وأما ما ذكرت من أمر الزنجية ولم يسم فإن عليه ربع خمسمائة وربع سداسية وربع شابه بالغة وربع علجة ينظر إلى قيمة هؤلاء الذى وصفت لك فيعطى الموصى له من قيمة هؤلاء إلا ربع من كل واحدة ربع ثمنها إلا أن يتفقوا على شىء من الزنج فهو ما اتفقوا .

* **مسألة** : وسأله رجل وأنا عنده عن رجل أوصى لرجل بثلاثين جريًا حبا

ولم يسلم حبا موقتا . قالا يعطى من الذرة والبر وإن كان بلادهم فيها ذرة وبر ودخن وشعير أعطى من كل واحدة حصته . قال سعيد بن محرز يؤخذ بالدون من ذلك وقال فيها أبو مكنف مثل قول سعيد بن محرز .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة . من أقر لفلان بدراهم فللمقر له عشرة دراهم هكذا قيل عن أبى مالك رحمه الله وقيل عن عبدالله بن محمد بن أبى الموثر من ثلاثة دراهم إلى أكثر القول عشرة دراهم وما وقع عليه اسم دراهم فهو عندى عدل من الإقرار .

* **مسألة** : رجل أقر لرجل بقفيز حب بر أنه يثبت عليه له جرى حب بر .

باب [٦]

الإقـرار الذى
لا يسمى له لأحـد

وقد قيل فى رجل دفع إلى زوجته شيئا فسألته لمن هذا الشىء فقال مبعوث معى ومات ولم يوص بشىء وخلف يتامى . فقيل عن بعض أهل العلم على ما يوجد أنه قال لا يبين لى أن هذا يزيله من ملكه لأن البعث يتصرف على وجوده ومن كان فى يده فهو أولى به حتى يصح زواله . وكذلك .

قال غيره : أيضا أن هذا الشىء بحاله ولا يزول مال اليتيم بهذا القول أنه معى بعث حتى يقر لمن هو أو يصح بعد موته .

* **مسـألة** : قلت له فإن كان فى يده مال فقال لوارثه هذا المال ليس لى هل يكون ذلك حجة على الوارث . قال معى أنه يوجد عن أبى الحوارى أنه قال أن قوله ليس لى لا يكون ذلك حجة على الوارث حتى يقر لأحد على معنى

قوله . قال وأما فيما قيدت عن أبى الحسن رحمه الله فقال إذا قال أنه ليس هو لى فيتركه ومعى أنه إذا كان المال له فى الحكم لم يبلغه من ملكه إلا إقرار يزيله عنه . قلت له فإن قال هذا المال شركة لى ولقوم أولى ولغيرى قال أما فى معنى الحكم عندى فهو له بحاله حتى يبين شيئا يتلفه عنه وأما فى معنى التنزه فذلك إلى الوارث . قيل له فإن قال لشىء من ماله هذا المال ليس لى هذا من ذلك المال يعنى من مال قرب ماله . قال هذا عندى يشبه الأول لأنه يكون هذا المال زال إليه من ذلك المال الذى قال أنه منه .

* **مسألة** : وعن رجل أنفد إلى رجل قفل حديد ليقفل له به على رجل وقال هذا القفل لفلان وظن هذا الذى أنفذ إليه القفل أن فلانا رجل يعرفه ثم مات الذى أنفد القفل وأراد المنفوذ إليه الخلاص منه فإن أقر به لإنسان معروف بعينه كان حكمه له حتى يسأل عنه وعن معرفته ويتخلص إليه وإن أقر به أنه ليس له ولم يقر لأحد معروف بعينه سلمه إلى الورثة وأعلمهم بذلك والله أعلم .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة فيمن قال فى مرضه موضع كذا فى مالى حرام أو هو على غير الوجه فليس على الورثة ان يقبلوا منه إلا أن يقر به لأحد من الناس .

باب [٧]

الإقـرار بالمـال
هل تدخل فيه الـديون

وذكرت فى رجل أشهد بماله لواحد أو أقر به وللمقر والمشهد على الناس ديون عاجلة وآجله قلت له لمن هى للذى أشهد له به أو للمشهد والمقر وقلت وكذلك إن كان على رجل آخر حب أو تمر أو دراهم وباع ماله لرجل .

قلت : هل يكون الذى على هذا الرجل من الحب والتمر داخلا فيما باع من جميع ماله . فعلى ما وصفت فأما الإقرار والشهادة إذا كانت على وجه الإقرار أو الوصية فقد قال من قال أن الدين يدخل فى جملة المال ونقول عاجله وآجله .

وقال : من قال أن المال لا يدخل فى جملة المال وقال من قال إن كان المقر هالكا ولم يحتج بحجة دخل فى ذلك فى جملة المال وإن كان حيا واحتج بحجة

نظرت حجته فإن كانت له حجة واضحة وإلا دخل ذلك فى جملة المال لأن الدين العاجل والآجل من ماله والإقرار لا تدخل فيه الجهالة ولا الربا وكذلك الوصية . وأما البيع فلا يجوز أن يشترى رجل ما على رجل من الدين بنقد ولا بنسئه ولوكان من العروض وباعه بالدراهم لأنه بيع ما لم يقبض ولا يجوز بيع مالم يقبض من الديون وهذا قد جاء فيه النهى عن النبى ﷺ وهو لا يجوز .

وكذلك : إن كان من الدراهم فلا يجوز فيه البيع والبيع أيضًا قد تدخل فيه الجهالة فإذا بايعه جميع ماله لم يدخل فى ذلك الدين كما وصفت لك فالذى يقول أن الدين يدخل فى جميع ماله فإنه يبطل البيع ويكون كله فاسدا إذا كان فيه دين وهذا الواضح من القول والله أعلم بالصواب .

وذكرت : فى امرأة قالت أو فى مرضها أنها قد استوفت من زوجها كل حق كان لها عليه ولم يبق لها عليه قليل وكثير حييث أو مت وكان لها عليه صداق عاجل وآجل قلت هل يكون ذلك داخلا فيما أقرت أنها قد استوفته فهذا معنى إقرار جائز يأتى على ما ذكرت فى العاجل والآجل والله أعلم .

* **مسألة** : عن أبى سعيد والذى قال كل مال لى فى قرية كذى وكذى هو لفلان وعلى رجل من تلك القرية له حق هل يثبت الحق الذى عليه . فإن كان الذى عليه الحق حين الإقرار فى القرية دخل الحق فى الإقرار وإن كان خارجا من القرية حين ذلك لم يدخل الحق فى الإقرار .

* **مسألة** : ورجل قال كل شيء يملكه فهو لزوجته . فقد قيل إن هذا ثابت ويدخل فيه جميع ماله والدين العاجل والآجل . وأما كل مال له فقد قيل لا يدخل فيه الدين وقيل يدخل فيه كل شيء مع الدين .

* **مسألة** : قلت فإن أقر بماله من نزوى أيدخل ما كان من دين على أهل تروى فى الاقرار قال نعم . إذا لم يحتج فى ذلك بحجة أو كان ميتا . قلت فإن كان على رجل من كدم أو غيرها من القرى دين فكان ذلك الرجل يوم أقر وأوصى أو يوم أوصى له بتروى أيدخل ذلك فى الاقرار . قال لا . قال أبو سغيد ينظر فى هذه فإنه معى أنه ثابت إذا كان الغريم نزوى فإنه ثابت وهو يدخل فى الإقرار قال أبو سعيد نعم .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة فإن أقر رجل بميراثه من عمر ولعمر دين على زيد فقول إن زيدا مخير بين تسليمه إلى المقر أو إلى المقر له . وقول ليس له تخيير ويسلمه إلى المقر له . قال وكذلك العطية إذا أعطاه ميراثه من فلان فهو مثل الإقرار إلا من طريق الجهالة .

باب [٨]

فى الإقـرار بالمـال والغلة إلى أجل

وإن كان الإقرار بالمال له حد محدود فقال المقر مالى هذا لفلان شهرا أو سنة أو الحق هذا لفلان فإنما يكون الإقرار للمقر له فى الحد المحدود فإذا انقضى ذلك الحد خرج من يده إلى المقر أو ورثته لأن تلك هى الصفة التى تثبت فى الاقرار . وقيل أن الإقرار ثابت على الدوم وتلك الصفة حشو فى الكلام . قلت وإن أراد أن يرد عليها مالها وميراثها نسخه ومنزلها قبل انقضاء الشهر فقالا قد رددنا على والدتنا منزلنا هذا وهما فيه أو قالا هذا البيت وهما فيه هل يثبت ذلك لها فمعنى أنه لا يثبت لها ذلك فى معنى الحكم لأن الإقرار لا يخرج على معنى العطية والهبة والنحل فلا يثبت إلا بالقبض والقبول ويرجع بالرد مما قبضه وقبله على من أعطى أو وهب أو نحل وإنما الإقرار يخرج ثابتا للمقر له به على معنى الأزل من ملكه فليس رده له بشىء لأنه لو قال قد

رددت لشيء من ملكه قد رددت هذا على فلان كان مستحيلا على مضى العطية والهبة والبيع ولا معنى لهذا إلا أن يقصد بذلك إلى العطية فى معنى التعارف فيثبت فيه حكم العطية كذلك عندى خارج معناه .

* **مسألة** : وعن رجل قال لرجل نخلى لك إلى بلوغ ولدى فقال هذا القول فى مرض له ومات . فهذا إقرار ثابت والحد باطل كما قد قيل أرضه هذه عشر سنين فليس بشيء ولكن إذا أقر له بثمرة نخله هذه عشر سنين كان ذلك كالغلة . وعمن يقول كل مال له فهو لفلان وفى بلدهما أسماء تتواطا فطلبوا جميعا فإن كان حيا فالقول قوله أنه لأحدهما أو لغيرهما فإن قال لأحدهما ولا أعرفه فهو بينهما نصفان مع يمينهما وإن كان ميتا كان بين ذوى الاسماء بالسوية مع يمين كل واحد ما يعلم أنه لصاحبه ولا يعلم أن هذا المقر أقر به لغيره .

باب [٩]

الإقرار إما لفلان وإما لفلان

وفى الذى يقول على حق إما لفلان وإما لفلان وهما رجلان شاهدان يطلبان ذلك وكل واحد منهما يطلب ذلك قلت كيف الوجه فى هذا وما يجب عليه لهما وكل واحد منهما يقول أن الحق له أو لا يقول ذلك قلت فما يلزمه فى الحكم وما يلزمه فى نفسه من طلب الخلاص . أما إذا أقر بحق معروف أنه عليه إما لزيد وإما لعمرو . ففي الفتياء أنه إذا علم أن عليه هذا الحق لأحدهما ولم يعلم لأيهما فالاحتياط فى ذلك أن يسلم إلى كل واحد منهما هذا الحق على الانفراد وذلك وجه الخلاص منه . وأما فى الحكم فلا يحكم بذلك عليه لأحدهما ولكنه يحكم به لهما جميعا فإن أصبح أحدهما ثبت له الحق وإن أعجزا ذلك حلفا لبعضهما بعض كل واحد منهما يحلف يمينا بالله أن هذا الحق له ما يعلم لصاحبه حقا فإذا حلفا على ذلك جميعا قسم بينهما فى الحكم

لإقراره به لهما وأما فى الخلاص فقد مضى القول فيه .

* **مسألة** : وإذا أقر الرجل فقال لفلان على ألف درهم أو لفلان ثم أنكر فإن لهما أن يأخذا الألف جميعا فإن أراد كل واحد منهما أن يستحلفه لنفسه فلهما ذلك فإن نكل عن اليمين لأحدهما لزمه الألف وإن لم يحلف لهما جميعا لزمه لكل واحد ألف وإذا أقر الرجل فقال لفلان على ألف درهم ولفلان أو لفلان فإن للأول نصفها ثابت عليه والنصف الباقى للآخرين بينهما نصفين ويحلف لهما وإن لم يحلف لهما لزمه منهما خمسمائة .

* **مسألة** : فإن قال لفلان قبلى مائة درهم أو لفلان وفلان ثم جحد وقامت عليه البينة فإن للثالث النصف منهما والنصف الباقى بين الأولين ويحلف لكل واحد منهما فإن حلف برىء وإن نكل لزمه لكل واحد خمسون . وإن قال لفلان علىّ ألف درهم وإلافلان كان الألف للأول . وإن قال لفلان علىّ الف درهم أو عبدى حر فإن العبد يعتق ويلزمه الألف .

باب [١٠]

فيمن يلجى ماله
أو يقر به على ذلك

وعن امرأة حضرها الموت فأوصت لرجل من غير الأقربين بثلث مالها لتحرزه عن الوارث . فإن كانت إنما أوصت به لتحرزه للأقربين يقينا شهد به معك فهو للورثة وليس للرجل شيء . وإن كانت أوصت ولم يعلم أنها بوجه الوصية للرجل ليخرج زوجها ويمنعه ولم يعرفه بعلم أحد فللموصى له ثلث ما أوصى له به وللأقربين الثلثان .

* **مسألة** : وعن امرأة هلكت وأشهدت لولدها صغير بميراثها كذى وكذى . فإذا أقرت لوارثها بشيءَ من مالها أو بدين وليس هو عندها هى كما أقرت له بالمال والدين وإنما أرادت بذلك أن تنفله وتفضله وتقر له وتجعله عليها حقا بقولها ليثبت له ذلك إذ لم تجز الوصية له فقد عرفنا عن فقهاء المسلمين

وعلمائهم إن ذلك لا يسعها لأنها إن لم تكن صادقة فى ذلك بما أقرت له فهى كاذبة لا محالة والكذب مجانب الايمان ويخاف عليها الهلاك وأن تكون قد ختمت عملها بمعصية الله إن لم تتب من ذلك وترجع . وقد روى عن النبى ﷺ أنه قال من كذب كذبة فهو منافق .

* **مسألة** : وذكرت فى امرأة لها زوج ولها أولاد ومال فقالت لأولادها مالى لنفقتى وكسوتى وقد الجيته إليكم بعد أن قالت هو لكم وقد الجيته إليكم . فالذى معى أنها إذا قالت مالى هذا بعينه مالٌ معروف لكم تعنى بذلك أحدا معروفا قد الجيته إليكم إن الحكم فى الأول ويكون إقرارا ولا يضر قولها ذلك قد الجيته إليكم وإذا قالت قد ألجيت إليكم مالى هذا هو لكم أو هو لكم إن الإقرار ثابت عليها ولا يضر قولها قد الجيته إليكم .

* **مسألة** : وسألته عن رجل أراد أن يلجى إلى رجل ماله كيف يكون اللفظ فى الالجاء الذى لا يثبت على صاحب المال أن تمسك عليه الملجأ إليه به . قال فالالجاء عندى أن يعطيه على شريطه أنه إنما يعطيه فى ظاهر الأمر وليس هى عطية ثابتة وكذلك بقوله على أنه فى ظاهر الأمر وليس هو فى الأصل وأشباه هذا فإن كتما ذلك عند إشهاد الشهود وقد كان الأساس بينهما على هذا فذلك لا يجوز للمعطى ولا للمقر له به فى الحكم ولا فى الجائز لأنه باطل معه فى الأصل فى علمه . قلت له فإن قال قد الجيت إليك مالى هذا مالى هذا أيكون ثابتا قال نعم هكذى معى . قلت له فإن كان الملجأ إليه يعلم أن عليه دينا وعلم

أنه إنما يلجئه لحال غرمائه لأن لا يثبت عليه الحكم للديان فى ماله هذا هل يجوز له أن يقبله ويلجيه له إلى نفسه على هذا . قال فإذا كان يعلم هو أنه يبطل بذلك حقا ثابتا عليه يعلم هو أنه مبطل فيه ولا يحتمل له فيه عذر بوجه من الوجوه وإنما هو دفع الحق بالباطل فلا يجوز ذلك عندى لأن هذا معونة على باطل . فإن كان لا يعلم باطله فى ذلك واحتمل له فى ذلك من وجه أن يلزمه ذلك وهو يرى منه فيما يجوز له أو أنه وجب عليه ذلك باقرار أقربه غلطا أو وجه من الوجوه أو بشهادة زور ولم يعلم باطله هو فى ذلك الذى لا عذر له فيه ولا مخرج من الباطل فأرجوا أن يسع ذلك كله لأن الناس مأمونون على دينهم مالم يصح باطلهم بما لا شك فيه ولا شبهة عند المعين لهم أو المتولى لهم إذا كان ما يظهرونه وجها يحتمل حقا بوجه من الوجوه وله مخرج من الباطل بوجه من الوجوه . قلت له فإن صح عليه دين أعنى صاحب المال عند الحاكم بعد أن قد صح أنه أقر بماله لزيد هل للديان يمين على زيد أنه ما يعلم أنه الجاه إليه الجاءً أو ما الجاه إليه الجاءً على القطع وكيف الحكم فى ذلك . قال معى أنه إن طلب يمينه ما يعلم أنه الجاه إليه الجاء كان لهم ذلك عندى عليه لأنه لو أقر بالالجاء ثبت فى الدين فمن هنالك ثبت عليه عندى اليمين وإما ان يلحقوه بالقطع ما الجاه إليه الجاء فلايبين لى ذلك عليه لأنه فعل غيره فكل حالف على فعل غيره فإنما يحلف على العلم وكذلك كل حالف على غيره على ما يجوز اليمين فيه عن غيره .

* **مسألة** : وسألته عن رجل له امرأة وعنده ولدان ثم هلكت المرأة وتزوج من

بعدها امرأة بصداق فوقع بينه وبين امرأته مثاورة فقال الرجل أشهدوا أن كل مال كان لى فهو لولدى هدين بحق على لوالدتهما ثم مات الرجل ولم يعلم أنه نزع المال من ولديه وخلف مالاهل لولديه اذ سمعا منه هذا القول ان ياكلا هذا المال الذى خلفه والدهما ولا يعطيا منه زوجته التى بعد والدتهما شيئا . قال هو لمن سمع منهما والده يشهد بهذه الشهادة أن يأكل هذا المال ولايجوز لمن لم يسمع الوالدين يأكل هذا المال إلا بشاهدى عدل وإنما يأكل الذى سمع والده يشهد بهذه الشهادة حصته من هذا المال .

باب [١١]

الأقــرار للأولاد

ومن جواب أبى الحوارى رحمه الله سألت عن إمرأة أشهدت لولدها بكذى وكذى يوم تموت ثم مات الابن قبل موت الأم ثم ماتت الأم فلمن يكون الذى أشهدت لربه . فإذا مات الأبن قبل الأم فأرى الشهادة باطلاً إلا أن تقول على لولدى فلان ألف درهم أو كذى وكذى يوم أموت فعن محمد بن محبوب رحمه الله أن هذه الشهادة ثابتة وهذا الحق عليها ثابت ماتت أو لم تمت فعلى هذا يكون ذلك لورثة الابن إذا قالت على لولدى أو لفلان كذا وكذا فقد ثبت هذا لمن اشهدت له به على نفسها . وإذا قالت يوم أموت فلإبنى قطعة كذى فهذا لا يجوز ولا يثبت لأنه قد قال بعض الفقهاء أنه من الوصية والوصية لا تجوز لوارث .

وسئل : عن رجل قال فى مرضه إن كان ولدى أنثى فمنزلى المعروف لها ومات وترك زوجته حاملا فولدت أنثى وذكرًا ولم يكن له ولد أنثى قيل يوم وصيته

هل يكون منزله لابنته هذه . قال معى أنه ثابت لها بمعنى ما يلحقه نسبها منه وأنها ابنة له . قلت أرأيت إن لم يعلم أن إمرأته كانت حاملاً يوم الوصية فجاءت بولد أنثى يلحقه نسبها وحكم ميراثها منه هل يثبت لها ، قال إذا ثبت لها الميراث ثبت لها الأقرار فيما عندى .

* **مسألة** : وسئل عن أمرأة كانت حاملاً وأشهدت بمالها لولدها ثم ولدت لمن يكون هذا المال . قال معى أن هذا الولدان ولدته لأقل من ستة أشهر فقد علم أنه كان ولدًا فله حكم الاقرار وهذا إذا كان ابوه حيا معها ، وإن كان ميتًا فإذا لحقه حكم الولد ولو إلى سنتين ثبت له حكم الإقرار لأنه يلحق فى الميراث والإقرار مثل الميراث وكذلك الوصية .

* **مسألة** : قلت له فإن ولدته لستة أشهر فصاعدًا وأبوه معها فقد قيل أنه لا يلحق حكمه لأنه لا يمكن أن يكون الولد حمل به من بعد الإقرار لأن الوالد يلحقه لستة أشهر فصاعدًا .

باب [١٢]

الاقرار للحمل ولما فى البطن

وعن امرأة كانت حاملاً فأوصت وأشهدت أنها إن ولدت فمالها لولدها فولدت فعاش ثم مات وماتت هى بعد ذلك ، فما إجترى على الحكم لهذا الولد بما لها على ما وصفت والله أعلم .

* **مسألة** : وعن رجل حضرته الوفاة فأشهد أن ولدت زوجته غلامًا فسيفه لمولده فإن هذا ضعيف وسيفه وماله فى دينه ولورثته بعد دينه .

* **مسألة** : وسئل عن الإقرار والوصية للميت هل تثبت .

قال أما الوصية فمعى أنها لا تثبت للميت وأما الإقرار فمعى أنه يثبت على معنى قوله .

* **مسألة** : وعن رجل دفع إلى رجل دراهم وقال هذه الدراهم لولدى فلان وله أولاد غيره أهو أحق بها دون إخوته أم هم شركاء حتى تقوم بينة . قال هى له من عندى أو لم يقل من عندى .

قال إن قال له هذه الدراهم لولدى فلان فأدفعها إليه هى له دون إخوته فليدفعها إليه سرًا ، وإن قال أدفع هذه الدراهم إلى ولدى فلان أو قال هذه الدراهم لولدى فلان من عندى فلا يدفعها وهى له ولإخوته .

* **مسألة** : وعن الإقرار لما فى البطن إذا كان الحمل ظاهرًا أو جاءت به لستة أشهر أو أكثر .

قال إنه لا يجوز . وأما الوصية فجائز .

* **مسألة** : وعن أبى على الحسن بن أحمد . وعن رجل مات وأوصى إلى رجل من الناس بوصية وأقر لأولاد له رجال بنخل من ماله وماء وهم غير حضور وأقر لزوجته بالبيت الذى يسكنه فالإقرار الذى أقر به والدهم من النخل والماء يثبت ذلك أم لا . فإن كان الشهود عدولا جاز للأولاد أخذ الذى أقر لهم به والدهم إذا كانت النخل معروفة والماء معروفًا ما لم يعارضهم أحد من الورثة ويدفع ذلك الإقرار فإن عارضهم أحد لم يكن لهم أن يأخذوا بأيديهم إلا أن يحكم لهم به الحاكم . وأما اختلاف الشهود فى الماء فإذا شهد شاهدًا عدل على الأكثر كان لهم الأكثر وإن شهد شاهد واحد بربع وشهد شاهد واحد بثلاثة كان لهم ثلاثة آثار وسبيل البيت سبيل النخل والماء على ما فسرت لك

أرأيت أن هذا الهالك خلف أيتامًا غير هؤلاء البلغ الذين أقر لهم بهذا المال وبلغ اليتيم وغير أيثبت له تغيير أم لا . فقد مضى القول أنه ليس لهم ذلك إلا بالحكم إذا أنكر الورثة ذلك أو بعضهم وليس للورثة إنكار ذلك إذا صح عندهم وعلموه وكذلك إذا صح ذلك مع الورثة بشاهدين يعلمون عدالتهما ولو لم يشهدوا الاقرار فليس لهم منعهم عما صحت لهم به البينة والله أعلم .

* **مسألة** : ومن أوصى لحمل فى بطن أمه بوصية فذلك جائز إذا كان الحمل قد استبان وقد قيل يجوز للحمل الوصية ولا تجوز له العطية .

قال أبو الحسن ويجوز للحمل الإقرار إذا أقر له بشئ جاز ذلك الإقرار وهو له ويوقف عليه إلى أن يولد متى ولد فإن ضرب فى بطنها فهو بحاله والإقرار موقوف حتى يخرج ميتًا أو حيًا فإن خرج ميتًا فالإقرار لورثة الحمل وإن ماتت أمه فهو لهم أيضا وإن خرج حيًا كان له ما أقر له به .

* **مسألة** : وعن غيره قال الله أعلم لا أبصر عدل هذه المسألة إلا أن الإقرار مثل الوصية للحمل والله أعلم .

* **مسألة** : وسألته عن الحمل إذا أقر له بشئ ثم طرحته أمه ميتًا أو ضرب فى بطنها أو ماتت قال إذا أوصى له بشئ فلم تلده فى أقل من ستة أشهر رجعت الوصية إلى الورثة فأما الإقرار فإذا أقر له بشئ فهو له فإن ولدته أمه فهو له متى ولدته وإن طرحته ميتًا كان لورثته وإن ضرب فى بطنها كان بحاله إلى أن تموت

أمه أو طرحه فإذا ماتت أمه كان الشئ لورثته ورثة الحمل .

وعن غيره : قال أبو سعيد هذه المسألة فيها نظر وسبيل الإقرار عندنا سبيل الوصية ولا يرث الولد ولا يحكم له ولا عليه بحكم ما لم يخرج من بطن أمه حيًا ووجدت فى موضع آخر ولا يجوز للحمل الإقرار هكذا عرفنا وقال هو كذلك .

* **مسألة** : وعن رجل أشهد فى صحته بشئ من ماله لولد له وللحمل الذى فى بطن امرأته من تلك المرأة من بعد الشهادة ويموت الرجل المشهد هل يكون للحمل فيما أشهد له به شئ فنعم هو جائز إذا شهد له والده بحق له عليه أو أقر له به وإن كان منه وصية أو عطية له فلا يجوز ذلك له من والده .

* **مسألة** : وعن شاهدين شهدا أن فلانًا أشهدهما أن نصف ماله لأخيه فأقر الرجل لابنه بعد موت الأخ فاحتج ولد المقر أن والدى أقر بماله لى وأشهد لى به وأحضر على ذلك شاهدى عدل ولم يكن مع الولد تاريخ متى أقر له به والده فإن أرخ جميع الشهود وكان تاريخ شاهدى الأخ قبل تاريخ شاهدى الابن فلورثة الأخ نصف هذا المال وإن كان تاريخ شاهدى الابن قبل فالمال للابن وإن لم يؤرخ شاهدا الابن ولا شاهدا الأخ فإنى أرى لورثة الأخ ربع هذا المال وهو نصف النصف وللابن ثلاثة أرباع لأن ورثة الأخ إنما أشهدوه لهم بنصف ماله ولا يدعون فى النصف الآخر شيئا فيكون النصف الباقى بينهم نصفين .

* **مسألة** : وعن رجل قال عند موته لإبنتى عندى ألف درهم وقامت البينة أن لها أكثر من ذلك .

قال سألت أبا عثمان قالت سألت موسى فقال لها ما قامت به البينة وقال بشير والعراقيون ليس لها إلا ما قال والدها .

* **مسألة** : وعن رجل حضره الموت فقال لإبنتى هذه علَّى ثلاثون نخلة من صداق أمها فلما مات أبوها أحضرت البينة أن صداق أمها كان عليه مائة هل لها أن تزداد غير ما أوصى لها به أبوها . أخبرك أن أبا عثمان قال أن موسى قال ليس لها إلا ما قال أبوها . وقال بشير لها ما قامت به شهودها .

باب [١٣]

الإقرار للوارث
وفيه معانى حسنة
فى غير الوارث

قال موسى بن على فيمن أشهد عند موته بشىء من ماله لبعض ورثته وقال بما أكلت من ماله أو بدين لا يسميه قال قال سليمان بن عثمان إن ذلك لا يجوز إلا أن يسمى الدين والدى أكل كم هو فعند ذلك يجوز قال وقال سائر الأشياخ إن ذلك جائز فإن شاء أهل الميراث أن يردوا قيمة ذلك المال الذى أشهد له به وإن شاءوا أن يتركوه وبذلك يأخذ موسى . قال أبو الحوارى وذلك هو المعمول به .

* **مسألة** : وعن موسى بن على فى رجل أعطى زوجته كل مال كان له بصداقها وأشهدت الزوجة بالمال لبنيها منه وكانوا ذكرين وأنثى صغارًا فهلك

أحد الذكرين وورثتَ منه الوالده السدس وورث الولد ما بقي وكان على الوالد دين فأشهد الوالد عن موته أن عليه لولد له حدث من زوجته ميراثه من إبنه المتوفى بعشر عميات وعليه ذلك الدين فطلب أهل الدين دينهم وطلب اليتيم ما صنع له والده قال فرأينا فى ذلك أن اليتيم وأصحاب الدين أسوة فى ميراثه من أبيه والله أعلم

* **مسألة** : وعن رجل أشهد لولده بماله ثم هلك الوالد وطلبت زوجته حقها وأحضرت شاهدين أن المال ماله إلى أن هلك . قال المال لأولاده على ما أشهد به هم وعلى المرأة شاهدان بما استفاد الهالك من المال بعد قضائه لأولاده .

* **مسألة** : وعن رجل أقر عند الموت لورثته بحق قال الشيخ هاشمًا فيما يوجد لم يكن موسى يرى ذلك شيئا ثم رآه بعد ذلك لهم ، رجل كان عليه بينة بحق لأم ولده فهلكت وورثها بنوها فلما هلك هو أقر لهم عند الموت بحق أقل مما تقوم لهم به البينة . حدثنا الشيخ هاشم عن سليمان بن عثمان أن أبا عثمان بن راييس كان عليه لأم بنت له مائة نخلة فأوصى لها عند الموت بألف درهم فسألوا موسى فقال ليس لهم إلا ما أقر لهم أبوهم فقال بشير لها مائة نخلة وسألوا من بمكة فقالوا بمثل ذلك وقال لهم بشير رأى موسى يغلب رأى غيره . قال فاصطلحنا أن أعطيناهم خمسمائة درهم . وحدثنى ذلك سعيد بن المبشر عن سليمان بمثل ما قال عن الشيخ هاشم .

* **مسألة** : وسئل عن امرأة كانت حاملا وأشهدت أن مالها لولدها فجاءت بولدين قال معى أن الولدين ولد فى التسمية وحكمها حكم الولد الواحد فى مثل هذا الاقرار والوصية كانا ولدين فى التسمية أو ثلاثة فحكمهم واحد قلت له فإن قالت هذه النخلة لولدى بحق وهو حمل فى بطنها وقال معى أنه يجوز ذلك ويقع موقع الإقرار .

* **مسألة** : وقيل فى رجل أقر لورثته بحق له عليه على أن يدافع ذلك الوارث الذى له الحق بما يستحقه مما يجب عليه فى دين الهالك وعلى ذلك شرط عليه الهالك أن ذلك لا يثبت على الوارث وله هو أن يأخذ حقه الذى له وعليه ما يستحقه فى الدين .

* **مسألة** : وعن أبى الحوارى وعن رجل أوصى لزوجته بصداقها وثمنيها فى موضع معروف وخلف قطعة أرض ونخل . قال هذه القطعة لابنتية ولأخيه . فهذا إقرار من هذا الرجل بهذه القطعة لابنتيه ولأخيه وهم فيها سواء لا يفضل أحدهم على الآخر وإنما ذلك القول إقرار منه لابنتيه ولأخيه ولا ثمين للمرأة فى تلك القطعة والله أعلم .

* **مسألة** : وعن رجل قال عند موته لقوم حضروه إشهدوا أن مالى من قرية فلان هو لإبنى فلان بحق أمه أو بحق على لأمه أو يخرج خرجته ثم إن ولده ذلك ذهب فأشهد لإنسان بذلك المال الذى أشهد له به والده ثم إن والده

نزعه قبل أن يموت فكانت الشهادة فى المرضه التى مات فيها وكذلك الترعان فلما مات والده رجع ينازع الذى أشهد له بالمال ورجع يحتج ويقول إنى إنما الجيته إليه . فإن كان الولد قد أزال إلى غيره إزالةً ثابتةً ببيع أو بقضاء أو بحق ثم رجع الوالد بعد ذلك إنتزعه فذلك إنتزاع باطل ولا يجوز إنتزاعه ذلك إذا كان قد أزاله الولد إلى غيره على ما وصفت لك .

* **مسألة** : قال أبو سعيد إذا قال الرجل عليه لفلان كذا وكذا من ماله فهذا إقرار عندى وإذا قال لفلان كذا وكذا وصية ولم يقل منى أو من مالى لم يكن هذا عندى إقرار ولا وصية . وإذا قال على لفلان كذا وكذا وصية فهذا عندى يشبه معانى الإقرار ولا يبين لى معنى إختلاف لأن هذا ليس بوصية منه وإنما هذا مقر أن عليه من وصية تثبت . وإذا قال لفلان كذا وكذا من مالى وصية كان عندى إقرارًا ولا يبين لى فيه إختلاف لأن هذا إنما يقر له بوصية من غيره فى ماله ومن ماله . وإذا قال لفلان كذا وكذا فى مالى وصية كان هذا عندى إقرارًا له فى ماله بوصية من غيره . ويخرج فى بعض القول أن هذا ضعيف إلا أن يصح ما أقربه بعينه أن يكون هذا ممكن أن تكون وصية فى ماله مستودعًا أو يكون داخلا فى جملة ماله وصية .

* **مسألة** : ومن أقر أن عنده أو معه أو فى يده أو فى صندوقه أو فى منزله أو فى ماله فحكم ذلك حكم الوديعة وان إدعى المقر له غير ذلك . وكذلك إن قال أودعنى أو أعارنى كذا وكذا لم يكن إلا ذلك . فإن قال دفع إلّى أو قبضنى

كذا وكذا فمضمون ذلك إلا أن يتصل الإقرار أن يدعيه وديعة أو غير ذلك أو لغيره فإن أضاف الفعل إلى نفسه مثل قوله أخذت أو قبضت أو علّى أو قبلى فمضمون ذلك ولو ادعى فيه ما يسقط فيه الضمان بدعواه ولا يكون غصبًا بما لا يعرف بالغصب لان الأخذ والقبض قد يكون غصبًا أو غير غصب . وقول المقر إستفهام المقر له جائز . وذلك أن يكون أليس لك على كذا وكذا فيقول الآخر نعم . وإن قال ليس لك على كذا وكذا فيقول نعم يثبت بذلك المال .

* **مسألة** : وكل من أقر أنه أقر بكذا وكذا جاز عليه ذلك . وإن أقر أنه أقر فى حال لا يجوز إقراره وذلك أن يقولا أقررت وأنا صبى أو أنا مجنون أو فى النوم أو نحو ذلك فإن قال قد أخذت مالك وقبضت كذا وكذا وأنا صبى أو أنا ضائع العقل وإن قال ذلك اليوم أو قبل أن يولد أو نحو ذلك فليس بإقرار .

* **مسألة** : وإذا أقر المقر لفلان وفلان بكذا وكذا كان ذلك بينهما نصفين . وكذلك إن قال لأحدهما أو قال لفلان أو فلان كذلك أو قال أو دعنى أحدهما وإن قال أحد هذين ولدى فلهما ميراث واحد . وإذا أقر أن أحد عبيده حر لحقهم العتق ولا سعاية عليهم .

* **مسألة** : وقوله موضع كذا من مالى لفلان بحقه أو بحق له ففي ذلك قولان أحدهما أن يخرج فخرج القضاء والآخر أنه يخرج مخرج الاقرار والاقرار أحب

إلى . وأما قوله بحق له على ففي ذلك أيضًا قولان أحدهما أنه يخرج مخرج الاقرار وأحدهما أنه يخرج مخرج القضاء والقضاء أحب إلى . وكذلك قوله بدين أو بدين له ففي ذلك إختلاف والاقرار فى هذه أحب إلى فى ذلك . أما قوله بدين على ففي ذلك اختلاف أيضًا والقضاء فى ذلك أحب إلى . وقوله بدينه الذى على أو بحقه الذى على هو بمنزلة قوله بحق له على . وأما قوله حق له على أو حقه على أو حق على أو دين على أو دين له على أو دينه على فذلك كله يخرج مخرج الاقرار إذا تقدم الاقرار إذا قال هو له .

* **مسألة** : وقال من قال إذا قال كل مالى بعد موتى فهو لفلان أن هذا لا يثبت . وقيل أنه ثابت ويخرج مخرج إن مت أو إذا مت . وأما إذا قال كل مالى فهو لفلان بعد موتى فهو ثابت ويخرج مخرج الاقرار ومخرج الوصية أيضا والله أعلم .

* **مسألة** : وسألت أبا الحسن عن مريض حضره أناس فقال له من حضره أليس لابنى ابنك ميراث أبيهما أو قال ليس لابنى ابنك ثلث مالك فقال نعم . ولمن هو إلا لهما هو لهما فقال من قال إن هذا لا يثبت حتى يكون إقرار صحيحاه .

ومن غيره قال ما قوله اليس لابنى إبنك ثلث مالك فقال ولمن هو إلا لهما هو لهما فهذا إقرار ثابت .

* **مسألة** : وسألته عن رجل بعث مع رجل ألف درهم وقال له مائة منها للفقراء ومائة لفلان وما بقي لبنى فمات الباعث من قبل أن يضع الدراهم حيث أمر فإن هذا معى اقرار لمن سمى له به .

* **مسألة** : جواب من أبى عبد الله محمد بن على وإذا أشهد الرجل فى مرضه أنى قد أغميت ابن أخى غمية وقد أعطيته هذه الشاة بالغمية التى أغماه فطلب ولى اليتيم أن يأخذ من مال الهالك أرش الغمية وقال أن الهالك قد قضاه مالا وفاء فيه وقد أقر بالغمية على نفسه . فإن لليتيم أرش الغمية .

* **مسألة** : قال محمد بن خالد سمعنا فى الرجل يشهد بماله لرجل بدين مبهم غير مسمى ولامرأته عليه صداق عليه مسمى مائة نخلة فإن المرأة تحاصص صاحب الدين المبهم يكون له قيمة المال فإن كان المال يسوى مائة نخلة كان للمرأة نصف المال وإن كان يسوى مائتى نخلة كان لها ثلث المال وإن كان يسوى ثلثمائة كان لها ربع المال . على قدر ذلك فإن كان يسوى خمسين نخلة كان لها الثلثان ولصاحب الدين الثلث على حساب ذلك[1] .

* **مسألة** : وقال من قال إن قال ما خلفت فهو لفلان أن يكون له جميع ما خلف من مال . وقال من قال أنه ليس له أيضا حتى يقول مالى أو ما

(١) ومن غيره وهذا إذا استحق هذا الاقرار بعد الموت وأما إذا استحقه فى حياته فلا تحاصص .. المرأة بحقها ولا أعلم فيه اختلافًا على ما يعملون عليه .

خلفت من مالى أو ما خلفت من المال الذى لى فهو لفلان فهذا ثابت ويكون له جميع ماله . وكذلك قوله ما تركت فهو كقوله ما خلفت .

* **مسألة** : وقد كنا عرفنا الاختلاف إذا قال مالى أو بستانى أو دارى لفلان إن من أهل الرأى من لم يوجب ذلك ومنهم من أوجبه . وممن أوجب ذلك أبو على رحمه الله وبذلك نأخذ .

* **مسألة** : واعلم أن كل من أشهد على نفسه بحقوق مختلفة ليس متواطية إلى أوقات مختلفة أو وقت وأخذ فإنه يؤخذ بجماعته تلك الحقوق التى أشهد له بها ولو كان وقتها واحدا إذا شهد بها كلها فى مجلس واحد .

* **مسألة** : وإذا قال قد أوصيت أو قضيت أو جعلت أو أعطيت كذا وكذا لفلان بحق له على وليس له بوفاء أو قال حقه أكثر من ذلك أو قال بقيامه على وقيامه على أفضل من ذلك أو أكثر أو أعظم من ذلك فليس للورثة فى ذلك خيار .

* **مسألة** : فيمن يقول لرجل من أهله كساى لك حييت أو مت فيقبل هذا ويسكت ويأخذ الكساء فينسيانه نسخه فيكتسى سنة أو أكثر ثم يعود صاحب الكساء يأخذه يلبسه من غير أن يطلبه أو يرجع فيه فإن كان ذلك فى صحته ولم يكن عطيه وإنما قال هو لك حييت أو مت فذلك ثابت ولا رجعة له

فيه . فإن قال قد أعطيتك كساى هذا هو لك حييت أو مت فذلك عطيه ، فإن كان فى صحة المعطى فأحرز المعطى قبل أن يرجع المعطى فلا رجعة للمعطى . وإن لم يحرز المعطا حتى يرجع المعطى كان للمعطى الرجعة وإن كان فى المرض لم تجز العطية فى المرض .

* **مسألة** : وسألت أبا الموثر عن رجل يشهد شهد فلان وفلان أن فلان بن فلان قد صير لفلان بن فلان أرضه المعروفة فى موضع كذا وكذا بين حدودها الأربعة تصيرًا صحيحا جائزا ماضيا منقطعا مقبوضا غير ذى تبعة ولا مثنويه كأصح ما يكون من تصيير المسلمين ومثلهم فى التصبير وبحضر موت وقد عرف فلان بن فلان وقبضه وحاذه ونزل فيه منزلة فلان بن فلان ولم يبق لفلان بن فلان فيما صير لفلان بن فلان حق قليل ولا كثير ولا دعوى ولا طلب ولا خصم ولا يمين ولا حجة بوجه من الوجوه إلا وقد صار وسلم لفلان بن فلان وذلك من بعد العلم والمعرفة منهما جميعا وكنت فى يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا سألته ما تكون هذه الشهادة وهذا اللفظ إقرار أم بيع أم هبة وهل لمن أشهد بهذه الشهادة رجعة قيض المشهد له أو لم يقبض .

قال أبو الموثر : لكل قوم لغة معروفة عندهم فإن كان هذا التصيير فى لغة أهل حضر موت إقرار أو بيعا فهو على لغتهم . قال وأما نحن التصيير معنا هبة وهذا القول والشرط المكتوب هو عندنا هبة فإن قبض المصير إليه وأحرزه تمت الهبة ولم يكن للمصير رجعة . وإن لم يقبض ثم رجع المصير لم يكن للمصير له شىء وكانت الأرض للراجع فيها . قلت أرأيت إن ادعا المصير له أنه قد قبض

وأنكر ذلك المصير . قال أما على هذه الشهادة فإن العطية جائزة للمصير له لأن المصير قد أقر أن المصير له قد قبض فثبت إقراره عليه . قلت أرأيت إن أشهد رجل أنه قد أعطى فلانا أرضه هذه وأقر المعطى أن المعطا قد قبضها ثم رجع المعطى عن العطية وادعى المعطا أنه قد قبض . قال قد تثبت العطية للمعطا لأن المعطى قد أقر للمعطا بالقبض فقد ثبت عليه إقرار . قلت أرأيت قول هذا المصير ولم يبق لفلان بن فلان فيما صير لفلان بن فلان حق قليل ولا كثير ولا دعوى ولا طلب ولا خصم ولا يمين ولا حجة بوجه من الوجوه إلا وقد صار وسلم لفلان بن فلان أليس هذا إقرار منه له بهذه الأرض لأن الهبة قد تقدمت . قلت أرأيت الرجل يشهد أنى أوصى هذه قد صارت لفلان بن فلان أيكون هذا إقرارا أم هبه وما يكون قوله هذا قال ما أراه إقرارا والله أعلم . قلت أرأيت إن قال قد كانت أرضى لفلان بن فلان ما يكون قوله هذا قال هذا إقرار منه أن أرضه قد كانت لفلان فإذا ادعاها فلان فهى له .

* **مسألة** : وقال كل دعوى متصله بإقرار لم يقطع المقر بين إقراره وبين دعواه بسكوت فهو لا حق بدعواه قلت وكيف ذلك . قال إذا كانت الدعوى بعد الاقرار متصلا بالاقرار . قلت له كرجل يدعى على رجل عشرة فيقول المدعا عليه كان على هذا عشرة دراهم وقد اعطيته إياها متصلا بالإقرار لم يقطع بين ذلك بسكوت . قال نعم واشباه هذا .

* **مسألة** : عن أبى الحسن بن أحمد وما تقول فى امرأة فى بيت فنادى إنسان

على الباب ورمى بوعاء فيه حب فقال الوعاء لزيد والحب لعمرو والمرأة لا تعرف صاحب كوعاء على ما ذكر الذى أدخل الوعاء أيكون الحب لصاحب الوعاء أم يقبل كلام ذلك الرجل . فذلك على ما أقر به الذى سلمه ولكل ما أقر له به . قال عرف سلم إليه وإن لم يعرف كان متروكا والله أعلم .

* **مسألة** : وعن رجل سلم إلى رجل شيئا وقال له هذا الشيء لفلان فلقي هذا فلانا فقال إنى لا أعلم أنه لى ومات الذى سلمه الشيء . فيتخلص منه إلى المقرور له به وحكمه له إلا أن ينكر ذلك الإقرار ويقربه لأول فيسلمه إلى ورثته .

باب [١٤]

الاقـرار الذى
ليس بصريح

وسئل عن رجل ادعى على آخر ألف درهم فقال له قد استوفيت منى هل يكون إقرارا قال هذا عندى لا يشبه الاقرار بالألف قلت له فإن قال قد استوفيتها منى قال وجدت فى بعض الآثار فيما يشبه معنا أنه إقرار ثم وقف القائل ولا يبين لى أن هذا إقرار لأنه يمكن أن يكون قد استوفاها عن غيره أو أوفاها إياها عن غيره . قلت له أرأيت إن قال قد استوفيت ذلك منى . قال يشبه عندى أن يكون العقل فيه سواء .

* **مسـألة** : ومن جواب محمد بن المسبح سألت عن رجل ادعى على رجل عشرة دراهم فقال المدعا عليه علىّ له درهم فقال المدعى قد استوفيت منه إلا درهمين وقال المدعا عليه قد أوفيته إلا درهم . فالقول قول المدعا عليه لأن

قوله هذا قد أوفيته أو قد أعطيته إلا درهم ليس يلزمه العشرة حتى يقول نعم قد كان له على هذه العشرة دراهم أو الدرهمين فاوفيته أو أعطيته إلا درهم فعند ذلك عليه البينة أنه أعطاه أو أوفاه ما أقر له به .

قال غيره نعم هو كذلك . وقال من قال أيضا إذا قال قد كان له على عشرة دراهم وقد أوفيته إياها أو أعطيته إياها كلاما متصلا كان القول قوله فى ذلك لأنه لم يقوله بشيء إلا وقد هدمه بالعطية كلام متصل وقال من قال بهذا القول .

* **مسألة** : ولو ادعى عليه عند الحاكم أن عليه له عشرة دراهم فقال إنه صادق لم يكن ذلك مقرا يلزمه له شيء على معنى قوله .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة ، قيل لأبى الحسن قال الشيخ أبو محمد رحمه الله إذا قال رجل عندنا لفلان ألف درهم فإنه يكون عليه من الألف الثلث . وقال هذه كلمة تتكلم بها الملوك ومن تكلم بها من الملوك فإنما عليه الثلث . قال أبو الحسن أنا لا أعرف اللغة فى هذا إلا أنى عرفت إذا قال عندنا أو علينا فإنما يكون ثلث ما أقربه .

* **مسألة** : ومن قال لرجل قد كانت لك عندى دراهم وقد قبضتها منى فعليه البينة وإلا حلف الآخر بالله ما أخذتها منك ثم يأخذها منه . وفى قول ابن داود أنه إذا قال قد كانت على لك فقضيتك إياها أو قال هى علىّ إلى سنة

أو قال على ألف طربة فالقول فى جميع ذلك قوله ولا يجوز للحاكم يريد بعضه . قال الشافعى فى هذه المسألة قولان أحدهما أن يكون مقرًا والأخر يقبل قوله .

* **مسألة** : فى التى قضاها زوجها مالاً بحقها فأشهدت من بعد أنى قد رددت عليه ماله قال محمد بن المسبح قولها قد رددت عليه ماله لا يوجب عليها رد المال الذى قضاها إذا احتج فيه .

* **مسألة** : ولو أدعى عليه مع الحاكم أن عليه له عشرة دراهم فقال إنه صادق ولم كن ذلك مقرا يلزمه له شىء على معنى قوله .

* **مسألة** : ولو قال على له ألف درهم إلا عشرة دراهم قضيتها إياه كانت عليه الألف كلها من قبل أنه إنما إستثنا قضاء إدعاه . ولو قال له علىّ ألف درهم إلا عشرة دراهم وقد قضيتها إياه كانت عليه الألف إلا عشرة من قبل أنه إستثنى العشره ثم ادعى قضى الألف . ولو قال علىّ له ألف درهم إلا مائه درهم فقد قضيتها إياه كانت الالف عليه وبطل إستثناؤه لأنه ادعى قضى المائة ولو قال له على ألف درهم إلا درهم وقد قضيتها إياه أو فقد قضيتها إياه أو قضيتها إياه فكل ذلك سواء وعليه ألف درهم إلا درهم لانه استثنى الدرهم وادعا القضاء بالتأنيث والألف مؤنث والدرهم مذكر وليس يشبه الدرهم العشرة والمائة لأنها مؤنثة .

* **مسألة** : ولو قال رجل عليه لفلان ثلاثة أنصاف درهم كان عليه درهم ونصف وإن قال وجه من يأخذها أو أقعد اتزنها أو لم يحل بعد أو قد أبرأتنى منها أو قد قبضتها أو نحوز ذلك فإن هذا لا يلزم به المال . فإن قال مالك على إلا ألف درهم أو قال غير مائة درهم كان ذلك إقرارا بالمال . فإن قال فعلت كذا يوم أقرضنى فلان مائتا درهم أو يوم ابتعت من فلان بمائة درهم . قال إنه إقرار .

باب [١٥]

فى رد الإقــرار

وعن امرأة شهد لها رجل بماله بحق أو بإقرار ، فإذا قالت قد رددت عليه ماله أو قد رددت عليه المال الذى أقر به لها أو شهد به لها أو قضاها إياه . فعلى ما وصفت فأما قولها قد رددت إليه ماله فذلك لا يرجع به المال إليه لأن ذلك اللفظ لا يقع إلا على ملكه هو فكأنما ردت إليه ملكه ، وأما قولها قد رددت عليه مالى الذى أقر به لى أو أشهد به لى أو قضانى الله عطية منى له أو على وجه العطية . وأما إذا لم تسم بذلك عطية فلا يبين لى أنه يرجع إليه لأن الرد إنما يكون فى العطية والإقالة من القضاء والعطية والإقالة من القضاء والعطية من الإقرار فافهم ذلك لأن قولها قد رددت عليه المال الذى قضانى إياه لا يدرى ما هذا الرد إلا أن تقر بشىء فهو ما أقربه .

* **مسألة** : وقال فى رجل قال مالى هذا لفلان فقال فلان قد رددته عليه

وقبضه الآخر المردود عليه فمعنى أنه لا يثبت ذلك للمردود عليه فى معنى الحكم لأن الإقرار لا يخرج على معنى العطية والهبة والنحل فلا يثبت إلا بالقبض والقبول ويرجع بالرد ممن قبضه وقبله على من أعطى أو وهب أو نحل وإنما الإقرار يخرج ثابتا للمقر له به على معنى الأزل من ملكه فليس رده له شيء لأنه لو قال لشيء من ملكه قد رددته هذا على فلان كان هذا مستحيلاً عن معنى العطية والهبة والبيع ولا معنى لهذا إلا أن يقصد بذلك إلى العطية فى معنى التعارف فيثبت فيه حكم العطية كذلك هذا عندى خارج معناه .

باب [١٦]

الاستثناء
والشرط فى الإقــرار

وسألته عن رجل أقر لرجل بشىء واستثنى متصلا بإقراره قال محمد بن سعيد عن أبى الحسن رحمه الله إذ استثنى فهو ثابت . وقال محمد بن محبوب فيما يوجد أن الاستثناء يهدم الإقرار .

وقال غيره عن أبى سعيد فى ذلك باختلاف قال من قال يثبت الإقرار والشرط وقال من قال لا يثبت الإقرار ولا الشرط وقال من قال يثبت الإقرار ويبطل الشرط هذا على معنى قول أبى سعيد وإن لم يكن أراد بقوله فى أول المسألة الاستثناء أنه الشرط والله أعلم ما أراد بذلك .

* **مسـألة** : وعن رجل أقر أن أرض هذا المنزل الذى يسكنه وهو فى يده لفلان ليس لى فيها حق إلا الطين والجذوع والأبواب والخشب وقال صاحب

الأرض ليس لك معى شىء . فعلى ما وصفت فإن البينة على الساكن أن هذا الذى ادعاه له فإن أعجز البينة فإنى أرى الأرض وما فيها لصاحب الأرض مع يمينه على ما فيها من نقص .

* **مسألة** : وسئل عن رجل أقر أن عليه لرجل ألف درهم إن شاء زيد قال زيد قد شئت أولا أشاء هل يلزمه على ما أقر على نفسه . قال معى أنه قيل على معنى من يبطل الاقرار بالاستثناء يكون هذا إقرارًا باطلا وعلى معنى قول من لا يرى أن الاستثناء يهدم الاقرار أنه إقرار ثابت .

* **مسألة** : وكل من أقر بشىء واستثنى بعضه جاز ذلك ما اتصل إقراره فإن استثنى الكل لزمه الكل مثل أن يقول عليه لفلان عشرة دراهم إلا نصفها أو لفلان هذا عنده كذا وكذا إلا نصفه ونحو ذلك .

* **مسألة** : إذا أقر الرجل فقال على لفلان درهم إن شاء الله .

ومن غيره قال قد قيل أنه إذا قال على ألف درهم إن شاء الله فقال من قال يجوز عليه الاقرار ولا يبطل ذلك . وقال من قال يبطل الإقرار وكذلك قيل فى الوصايا وكذلك لو قال عندى له ألف درهم إن شاء الله .

* **مسألة** : وكذلك لو قال على ألف درهم إن شاء فلان فقال فلان قد شئت أو لا أشاء فإن هذا باطل لا يجوز . وكذلك لو قال لفلان على ألف درهم إن

كان كذلك وإن كان حقا لم يلزمه . وكذلك إن قال على له ألف درهم إلا أن يبدو لى وإن بدا لى أو قال له على ألف درهم إلا أن أرى غير ذلك أو رأيت ذلك فهذا كله باطل . وكذلك إن قال له ألف درهم إن دخل الدار وإن أمطرت السماء أو هبت الريح أو تكلم أو قام فهذا باطل . فإن قال لك على ألف درهم إن حملت هذا المتاع إلى بيتى كان جائزًا ان حمله فله الألف لأن هذا إجازة . فإذا قال له على ألف درهم فيما أظن وفيما أرى أو خليق أن يكون على لك ألف درهم أو لعل على فهذا كله باطل لأنه شك . وإن قال على لك ألف درهم فيما أعلم كان هذا إقرارا جائزا . يوجد أنه معروض على أبى الموثر والله أعلم .

* **مسألة** : وعن رجل قال مالى هذا لزيد ولى مأكلته ما دمت حيا . قال معى أنه يخرج فى بعض معانى القول إن الاقرار جائز والشرط باطل . ومعى أنه فى بعض القول أنه إذاوصل الاستثناء فى المأكلة كان الاقرار جائزًا أو المأكلة جائزة لأن استثناؤه فيها متصلا بالاقرار . ومعى أنه فى بعض القول على قول من يقول أن الاقرار يخرج مخرج العطية أن العطية يتصل بالاستثناء بشرط المأكلة . قيل له فإن أعطاه هذه النخلة على أن لا يبعها ولا يزيلها من يده هل تكون هذه عطيه جائزه قال معى أنها لا يثبت فى بعض القول لأن هذا شرط يبطل العطية . ويخرج عندى أنه تثبت العطية والشرط كما شرط عليه .

* **مسألة** : وقال أبو سعيد فى رجل كان عليه لآخر حق فمرض الذى عليه الحق

فقال للذى له الحق إن جعلتنى فى الحل فكل شىء تركته فهو لك . قال معى أنه ان جعله فى الحل من الذى استثناه عليه ففي ذلك إختلاف . قال من قال يكون له وقيل لا يكون له شىء . وإن قال كل شىك تركته فهو لك قال معى إن جعلتنى فى الحل ففي ذلك إختلاف قال من قال أنه يكون إقرارًا ولا يبطله الاستثناء وقيل أنه يبطله الاستثناء . وقيل أنه إن أتم له الحل وجعله فيه كان له ذلك وإن لم يتم له ذلك ولم يحله لم يكن له شىء قيل على المعنى وعرض إن شاء الله .

* **مسألة** : عن أبى الحوارى فإذا قالت المرأة لزوجها صداق هو لك على أن لى ماكلته فهذا لا يثبت وكذلك العطية ، وإن قالت صداق هو لك ولم تستثنى ماكلته فهذا ثابت .

* **مسألة** : عن أبى سعيد ورجل قال إن صح ولدى من مرضه هذا فما لى من موضع كذا وكذا هو له فهذا إقرار باطل يبطله الاستثناء .

* **مسألة** : أما الذى قال إن لم أرجع من سفرى هذا إلى أربع سنين فما لى لفلان فهذا لا يجوز الاقرار فيه وهذا مثنويه قبل الإقرار وهذا ناقص له . وأما إن قال مالى لفلان من بعد قضاء دينى فهذا إقرار ثابت من بعد قضى دينه من ماله .

* **مسألة** : قلت أرأيت إن قال لك مالى هذا حياتك هل يكون هذا إقرارًا تاما . قال معى أنه إقرار ثابت على من يحيز الاقرار بهذا . قلت له فإذا مات المقر والمقر له أو أحدهما لمن يكون قال إذا ثبت الاقرار كان معى للمقر له . قلت له ولا يكون قوله حياتك استثناء ينفعه قال لا يبين لى ذلك . قلت له أرأيت إن قال مالى هذا لك حياتك فإذا مت فهو راجع على هل يكون له حياته فإذا مات رجع على الأول . قال فيخرج عندى فى مثل هذا إختلاف إذا ثبت الاقرار فعندى أن قوله أنه ثابت له حياته وبعد موته لورثته ومعى أن قولا يكون له حياته فإذا مات فهو للمقر . قلت له فإن مات المقر قال يكون لورثته بعد موت المقر له . قلت إن قال بيتى هذا لك إلا جداره وغماؤه هل يكون ثابت عليهما ولهما ، قال معى أنه يخرج فيه الاختلاف فبعض يقول هو كما قال وقال من قال أن الاقرار ثابت والشرط باطل . قلت أرأيت إن قال خاتمى هذه لك إلا فصها لى هل تكون هذه مثل الأولى فمعى أنها مثل الأولى . إذا استثنى ما يمكن أن يزايله بحال . قلت له وكذلك جميع الاقرارات إذا أقر بشىء مجمل ثم استثنى منه شيئا مفردا باتصال الكلام أو بعد انقطاعه أيكون القول فيه والاختلاف سواء كان من الحيوان أو العروض أو الأصول . قال فمعى أنه إذا استثنى منه شيئا ثابتا فيه يمكن مزايلته عنه وهو قائم وكان استثناؤه متصلا بكل الاقرار فمعى أنه يخرج فيه الاختلاف . وأما بعد السكوت أو قطع الكلام وهو مما وصفت فمعى انه لا يثبت الاستثناء ويثبت الاقرار كما وصفت لك .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة فيمن قال هذه الدار أو دارى هذه لفلان إلا هذا البيت يعنى بيتا منها معينا فالاستثناء ثابت . وإذا لم يعين البيت بصفه ولا سمايه وفى الدار بيوت ثبت الاستثناء على بيت وسط إذا قال إلا بيتا منها . وإذا اختلفت البيوت فى الوسع والضيق كان له عندى الوسط منها فى نظر العدول . وإن قال إلا بيتا ولم يقل منها فيعجبنى أن يكون مثل الأول . فإن كان فيها غرف مبناة على البيوت السفل فلا فرق عندى بين العلا والأسفل إذا كان يلحقها اسم بيوت الدار والبيوت تلحق عندى الغرف والسفل . ولا يلحق إسم الغرف السفل وإن قال هذا الثوب لك على أن تذبح هذه الشاة فإن ذبحها فيشبه الثبوت ، وإن هلكت قبل الذبح فإن خرج على الأجرة بطلت وإن خرج على الإقرار فالإقرار ثابت ذبحها أو لم يذبحها . وقد قيل بما يشبه هذا وهذا فإن قال قد أعطيتك هذا الثوب على أن تذبح لى هذه الشاة فذبحها قبل أن يرجع الآخر قال فيه إختلاف . فإن هلكت قبل الذبح فلا يثبت . قلت له إذا قال لك هذه الشاة إلا كبدها أو شيئا من لحمها لى لم يثبت هذا فى القولين جميعا لأنه لا يمكن إلا بعد الذبح قال هكذا عندى . وقد يخرج أنه جائز ويكون له الكبد بحالها إلى أن يذبح ويأخذها لأنه قد يجوز ذلك فى الوصية وفى الاقرار قبل هذا وليس ذلك بمعدوم لأن الحيوان يتعارف به الذبح وذبحه من الصلاح ليس من الفساد وليس من المعدومات فى الصلاح .

قلت له فإن أراد الذى أقر له بالشاة أن لا يذبحها وطلب المقر ذبحها ويأخذ ما استثنى منها هل له ذلك .

قال فإذا ثبت الاقرار والاستثناء خرج عندى أن ذلك على المقر له لأنه لا ضرر فى الذبح وهو واصل إلى حقه فى الذبح أكثر عندى مما يصل صاحب الشاة إلى كبدها فى غير الذبح .

* **مسألة** : قلت له فإن رأوا أهل العدل أن تركها أصلح من الذبح لأنها مهزولة ولا لحم فيها أترى المقر له يجبر على ذبحها إذا ثبت الإقرار ليأخذ المقر حصته منها قال فإذا كان فيه الضرر على صاخب الشاة لم يبن لى إدخال الضرر حتى يرجى النفع وذلك إذا كان لا نفع فيها على حال وليس هى الابطال وإن كان فيها نفع إلا أن النفع يتفاضل لم يبن لى منع صاحب الكبد خوف الموت فيبطل حقه وقد طلبه أو غير ذلك من الأحداث .

* **مسألة** : ومما يوجد مكتوبا أنه عن أبى محمد عبد الله بن محمد بن بركه حفظه الله وعن امرأة قالت قد أعطيت بنى موضع كذا وكذا بحق لهم على واستثنيت مأكله بشىء معلوم هل يثبت الاستثناء ويبطل الاقرار ، فقال يثبت الاقرار ويبطل الإستثناء لأنها أعطتهم إياه بحق وإنما يفسد الاستثناء فى الهبة والعطية وما أشبه ذلك والاقرار بمنزلة البيع لأن من أقر لأحد بحق فكأنه قد باعه قال أبو سعيد الله أعلم هذا كلام معى ينقض بعضه بعضا لأنه يقول أنه إقرار وهو قضاء ويعتل بالاقرار أنه لا ينقضه الاستثناء وأن البيع لا ينقضه الاستثناء فأما الإقرار فقد قيل أنه ينقضه الاستثناء وقيل أنه لا ينقضه أن لا ينقضه .

ومن غيره وقد قيل أنه إن قضاه أو اشهد به بحق واستثنى مأكلته سنين

معروفه أن ذلك يثبت .

وعنه أيضًا وعن رجل قال إن حدث بى حدث موت فثلث مالى لفلان على أن يؤدى منه الخراج أو على أن يؤدى الخراج . قلت فهذا الشرط الذى يحق فى هذا من أداء الخراج هو يبطل ما أقر له من ثلث ماله إن حدث به حدث موت أو يبطل ما أقر له به من الحق وليسه له بوفاء أو يثبت ما أقر له به من ثلث ماله وما أقر له به من الحق ويبطل شرط الخراج . فعلى ما وصفت فالوصية ثابتة والشرط ثابت ولا يستحق الوصية إلا فيما شرط إن كان ذلك لا يكون فيه شرط لوارث .

فأما الاقرار فقال من قال أنه ينقضه الشرط بمنزلة القضاء وقال من قال أنه لا ينقضه ويكون الاقرار ثابتا والشرط باطلا .

وأما القضاء : فينقضه الشرط فى بعض قول المسلمين .

وقال : من قال لا ينقضه ويكون ثابتا والشرط باطل ذلك إذ اشترط الخراج فيما يجوز ويكون ذلك جورا . وأما إذا شرطه على وجه غير مجهول ولا يكون فيه جور فذلك ثابت على ما شرطه .

وعنه أيضًا . وأما قولها مالى هذا لكم ولى ثمرته فإن كانت ثمرة مدركة أو مثمرة أحببت أن يكون ذلك لها ، وإن لم يكن فيه ثمرة لم أحب أن يكون لها ، وأما قولها هو لكم وكسوتى ونفقتى فيه فهذا عندى لا يثبت ويثبت الاقرار بالمال لهم . وأما قولها هو لكم على أن تنفقوا على منه وتكسونى منه فقد قيل أنه يثبت فيه الاقرار ولا يثبت فيه الاستثناء ولا يبطل بذلك الإقرار ،

وقيل أنه بمنزلة العطية ويضعف ذلك من طريق الاستثناء وأحب فى هذا كله إن كان إنما معنى هذه المرأة ويعرفوا ذلك منها أنها إنما تريد بهذا القول كله عطية وليس المال لهم فى الأصل فتريد الإقرار لهم به وإنما تريد الإثبات من أمر العطية ألا يحكموا فى ذلك بحكم الإقرار وأن أحكامه أحكام العطية فيما يسعهم ويجوز لهم والعطية يفسدها الالجاء ويبطلها الاستثناء المجهول والكسوة والنفقة مجهولتان وهما يبطل العطية إذا استثنى فيها معها .

* **مسألة** : وعن إمرأة تقول لزوجها الحق الذى لى عليك هو لك إن تركت شرب النبيذ وإن صمت غدا هل يثبت هذا القول ويستوجب حقها وقد استثنت ذلك إن ترك شرب النبيذ أو صام غدا . قال معى إن فى هذا إختلافا فبعض يبطل استثناءها فى ذلك ويثبت الاقرار بحقها وبعض يبطل الاقرار والاستثناء ما لم يقع ذلك الذى استثنى به موقع النفع للمستثنى ويعمله فيخلص ذلك من طريق الأجرة . ويعجبنى فى هذا خاصة أن يثبت له إذا عمل ذلك لأنه عمل ليس بلازم له تركه ولا عمله إلا أن يكون النبيذ الذى جعلت له ذلك عليه على تركه حراما فإنه ليس له ذلك على حال وعلى قول من يقول أنه أجر كذلك إن كان الصوم واجبًا لم يثبت ذلك ولا له أن يأخذ على ذلك أجرًا .

* **مسألة** : رجل قال جاريتى هذه أو هذه الجارية وهى له لفلان إلا حزمتها فقول يثبت الإقرار ويبطل الاستثناء وقول يثبت الاقرار والاستثناء .

باب [١٧]

الاستثناء فى الإقرار من الجنس وغير الجنس

وإذا أقر الرجل فقال على لفلان ألف درهم إلا تسعمائة درهم وخمسين درهما فإن عليه خمسين درهما ويبطل عنه ما استثنى . ولو قال على لفلان ألف درهم ومائتا دينار إلا ألف درهم قال استثنائه باطل ويلزمه المالان جميعا ولا يجوز أن يستثنى أحد النوعين كله . وإذا أقر فقال على لفلان كرحنطة وكر شعير إلا كر حنطة وقفيز شعير فإن استثناءه القفيز جائز وفى كر الحنطة باطل . وإذا أقر فقال على لفلان ألف درهم استغفر الله إلا مائة درهم . فإن الألف له لازمة والاستثناء باطل لأنه فصل بين الاقرار والاستثناء . ولو قال على له ألف درهم إلا عشرة دراهم قضيتها إياه كانت الألف عليه كلها من قبل أنه استثناء قضاء ادعاه .

* **مسألة** : وإذا قال على ألف درهم إلا درهم فان عليه الألف كلها . وكذلك إذا استثنا أكثر مما أقر به وإذا قال عليه ألف درهم إلا دينارا فإن الألف عليه ولا يطرح عنه الدينار شيئا . وكذلك لو قال على ألف دينار إلا درهما فإن عليه ألف دينار . وكذلك لو قال علىّ له كرحنطة إلا درهما فعليه الكر ولا يطرح الدرهم عنه شيئا . وكذلك لو قال على له مائة درهم إلا صاع حنطة فإن عليه المائة . وإن قال على له مائة درهم إلا ثوب هروى فإن عليه المائة درهم وليس استثناؤه فى هذا بشىء . وكذلك لو قال على له ثوب هروى طوله كذا وكذا وعرضه كذا وكذا إلا عشرة دراهم فعليه الثوب ويبطل الاستثناء لأنه استثنى شيئا من غير ما أقربه . وإذا قال على لفلان مائة درهم فاشهدوا بذلك إلا عشرة فإن المائة عليه والاستثناء باطل .

* **مسألة** : وسألته عن رجل أقر لرجل بألف درهم إلا خمسمائة درهم كم يصح له . قال خمسمائة درهم .

قلت له : فإن قال ألف درهم إلا درهم فلا يكون .

قال غيره لعله يكون عليه ألف درهم قلت وهذا أيضًا قد استثنى فى إقراره فلم ينفعه استثناؤه قال والاستثناء لا يرفع الكل ولا يرفع إلا البعض نحو قوله تبارك وتعالى فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما . ولو قال ألف سنة إلا ألف سنة كان كلاما فارغا . وأيضًا فإن العرب لا يعرف هذا فى كلامهم .

قلت : فلو قال على له ألف درهم إلا سيفا أو ثوبا أو دينارا قال فعليه ألف درهم .

قلت : وهذا أيضا قد استثنى قال والإستثناء من غير جنس المستثنى منه لا يرفع شيئا ألا ترى أنه لو قال على ألف درهم إلا زنجيا أو قال إلا نخلة أو قطعة أرض كان هذا كله لا يدخل فى المقر به وهذا هو أكثر القول وقول أن الإستثناء فى غير الجنس أيضا جائز. الحجة فى ذلك قول الله تعالى ﴿ **فسَجد الملائكة كلهم اجمعون إلا ابليس أبى أن يكون مع الساجدين** ﴾ فابليس فى غير جنس الملائكة والله أعلم.

* **مسـألة** : قلت فإن قال ألف درهم إلا تسعمائة درهم إلا مائة درهم ما يكون عليه. قال معى انه يكون عليه مائتا درهم لانه مستثنى فى الألف ماله ومستثنى فى الاستثناء مائة درهم إلى المائة الباقية فكان ذلك ما ئتا درهم. قلت له فإن قال ألف درهم الا تسعمائة درهم ومائة درهم. قال معى انه قيل أن يكون عليه الألف درهم ولا ينفعه الاستثناء لانه مستثنى المال كله ولا ينفع الاستثناء للكل. واذا قال لفلان كذا وكذا فى مالى وصية كان هذا عندى اقرارا له فى ماله بوصيته فى غيره. ويخرج فى بعض القول ان هذا ضعيف الا ان يصح ما اقر به بعينه ان يكون هذا يمكن أن يكون وصيته فى ماله مستودعًا أو يكون داخلاً فى جملة ماله وصية.

* **مسـألة** : ومن أقر أن عنده أو معه أو فى يده أوفى صندوقه أو فى منزله أو فى ماله وحكم ذلك حكم الوديعةوإن ادعا المقر له غير ذلك. فإن قال أو دعنى أو أعارنى كذا وكذا لم يكن الا كذلك. فإن قال دفع إلى أو قبضنى كذا وكذا

فمضمون ذلك إلا أن يتصل الاقرار ان يدعيه وديعة أو غير ذلك أو لغيره وان اضاف الفعل إلى نفسه مثل قوله أخذت أو قبضت أو على أو قبل فمضمون ذلك ولو ادعا فيه ما قال .

قال أبو سعيد اذا قال الرجل عليه لفلان كذا وكذا من مالى فهذا اقرار عندى . واذا قال لفلان كذا وكذا وصية ولم يقل منى ولا من مالى لم يكن هذا إقرارا ولا وصية . واذا قال على لفلان كذا وكذا وصية فهذا عندى يشبه معانى الاقرار ولا يبين لى معنى الاختلاف لان هذا ليس وصيه منه وإنما هذا مقر فى وصيه عليه تثبت . واذا قال لفلان كذا وكذا فى مالى وصية كان عندى اقرارا ولا يبين لى فيه اختلاف لان هذا إنما يقر له بوصية من غيره فى ماله وفى ماله . فإن رجع الولد ينازع المشهود له الاخر بالمال وقال انه إنما ألجا إليه الجاء لم يقبل منه ذلك والمال لمن صار إليه فإن رد المشهود له بالمال المال على الولد كان ذلك المال للولد دون الورثة ولا يدركونه بإقراره ذلك إذا قال أنه ألجأ إلا أنهم إن أرادوا أن يردوا قيمة ذلك المال عليه ويأخذوا مالهم كان ذلك لهم وكذلك أيضا إن لم يرد المشهود له بالمال المال إلى الولد وتمسك بالمال وأراد الورثة رد قيمة المال على المشهود له الآخر ويأخذوا مالهم كان لهم ذلك لأن الشهادة إنما كانت من الوالد فى المرض إلا أن يكون الوالد لما أشهد لولده بذلك الحق قال وليسه له بوفاء لم يكن للورثة على الولد ولا على المشهود له بالمال الآخر .

* **مسألة** : ومن جواب أبى الحوارى رحمه الله وذكرت أن والدك لما حضره

الموت دعا بالشهود ليوصى ولم يكن فى ماله أحب إليه من بستان كان فيه شجر ونخل فأوصى فيه حظ الذكر والأنثى فيه واحد . فإذا قال بهذا البستان فهذا البستان لهم على ما قال الذكر والأنثى فيه سواء كما قال وتلك المأكلة التى جعلها لأمهم من بعد موته فى حيوته فهذه المأكلة باطل والبستان للأولاد كما قال الأب . وذكرت أن والدك أشهد بمقدامه فى البستان لأحد الصبيان نحلا نحلهُ إياها وأعطاه المقدامة نافلة من دون الصبيان فعلى ما وصفت فإن النحل من الوالد لولده الصغير ليس هو بشىء وهو باطل وراجع إلى جميع الورثة وكل نحل وعطية فى المرض لوارث أو غيره وارث لصغير أو لكبير فى المرض فهو باطل وهو لجميع الورثة على قدر ميراثهم من والدهم .

* **مسألة** : عن أبى معاوية وسألته عن رجل أوصى لبنين له بقطعة له بحق عليه لهم ثم مات واحد من البنين قبل موت الأب ثم مات الأب . قال فليس لابنه الميت قبله شىء وترجع حصته من القطعة إلى الورثة إلا أن يعرف الحق الذى كان الوالد قد سمى بالحق فهو لورثة الابن من مال الأب . قلت فإن مات بنوه قبله كلهم ثم مات هو بعدهم قال ليس لورثة بنيه شىء إلا أن يعرف الحق الذى أوصى لهم به ما هو وكم هو فلورثة بنيه فى ماله بقدر ذلك الحق الذى سمى به هذا إذا كانت القطعة فى يد الأب إلى أن مات بنوه وأما إذا كانت فى أيدى البنين قد أسلمها إليهم فهى لورثتهم على ميراثهم وله حقه من الميراث .

* **مسألة** : فيما يوجد عن أبى عبد الله وعن امرأة قالت مائة نخلة من مالى لبنى

بما أكلت من مالهم الذى هو بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين . قلت فإن قالت هذا لبنى بما أكلت منهم . قال الذكر والأنثى فيه سواء .

ومن غيره قال وكذلك إن قالت بما أكلت من مالهم كان الذكر والأنثى فيه سواء .

* **مسألة** : وعن رجل أشهد لبعض أولاده بشيء من ماله بصداق أمه فلما قال ذلك قال سائر أولاده أنه قد أشهد له بصداق أمه وهى أمنا أيضًا فاعطونا حقنا فيما أشهد له فقال أرى أن يدخلوا معه فيما أشهد .

ومن غيره قال نعم وهو كذلك وذلك إذا شهد له بذلك المال بصداق إمه فأما إذا أشهد له به من صداق أمه لم يدخله عليه بشيء كان ذلك يمكن أن يكون له وحده مما يجب له من صداق أمه والاول إنما أقر الرجل بجملة صداق أمه حيث قال بصداق أمه .

* **مسألة** : جواب أبى عبد الله وأبى زياد وأبى المنذر وأبى العباس إلى محمد بن على . ومن أشهد عند الموت أن لابنى ابنه وهما فلان وفلان سدس ماله وصية منه لهما وأيضا أن لابنى ابنه عاضدا فسله والدهما وهو لهما وأشهد الجد أيضا فى صحته إن حدث يد حدث الموت فلابنى ابنه ميراث والدهما من ماله فأما السدس من ماله وسهم والدهما فهذا وصية وهو جائز كله فى الثلث وكذلك جميع الوصايا تدخل فى الثلث . وأما قوله أن لابنى ابنه عاضدا فسله والدهما وهو لهما فذلك إقرار وهو ثابت لهما ولا يدخل فى الثلث إلا أن يكون

سمى به وصية وذلك إذا عرف العاضد الشاهدان أو سمى هو العاضد باسمه فشهد على اسمه وضفته شاهدا عدل وإن كان ابنا ابنه بالغين فعليهما اليمين بالعاضد وما يعلمان أنه ألجاه إليهما ولا يعلمان أنه كاذب فى إقراره بالعاضد لهما . وقال أبو زياد مثل قولهم إلا فى قوله لابنى ابنه ميراث والدها منه سهم والدهما من ماله فإنه لاشىء لهما حتى يقول مثل سهم والدهما من ماله أوكسهم والدهما من ماله . قال غيره . وقد قيل لا يثبت حتى يقول لهما مثل سهم والدهما من ماله أن لو كان حيا وهنالك يخرج فى الوصيه والإقرار وهذا إذا كان والدهما ميتا وأما إن كان والدهما حيًا وورث من والده شيئا فهو كما قال أبو زياد .

* **مسألة** : ورجل أشهد فى صحته أو فى مرضه أن كل مال له فهو لبنيه فهذا معنى إقرار منه وماله لبنيه ، وقد قيل فى البنين باختلاف . وقولنا فى هذه الشهادة أن ماله لبنيه الذكور والإناث والذكر والأنثى فيه سواء .

ومن غيره : قال وقيل لبنيه الذكور دون الإناث ، ومنه قوله على عدل كتاب الله فالعدل فيه معنا أن يكون الذكر والأنثى فيه سواء لأنه أقر لهم إلا أن يفسر ذلك على وجه آخر فينظر فيه والله أعلم

* **مسألة** : وعن رجل قال لبنى أخى ألف درهم ولأخيه أولاد أحياء وأموات فالألف للأحياء منهم يوم هذه المقالة .

ومن غـيره : قال وقد قيل أن الإقرار جائز للأموات وإنما ذلك الوصية والألف لجميع بنى أخيه ويكون للأموات حصتهم من الإقرار .

باب [١٨]

الإقـــرار بين الأزواج

وقال هاشم فى رجل قال على لامرأتى ألف درهم وأظهرنا عند الترويح ما يتبين لمكان غضب والدى . وقال الورثة قوله هذا أثره لها وعندنا البينة أن عقدة النكاح على ما يتبين . قال أراه أظهر أمرًا لم يكذب شهادة المشهود وأحب إلى أن لو أعطوها ما قال والله أعلم بالحق .

* **مسـألة** : رجل أقر لامرأته أن لها صداقًا ألف درهم عند الموت فلها ما أقر به على نفسه إلا أن يقيم الورثة شاهدى عدل أن صداقها خمسمائة درهم .

* **مسـألة** : قال وأما إذا قال على لامرأتى صداق فإنه يؤخذ لها حتى يقر لها بما شاء من الصداق ويحلف عليه .

* **مسألة** : وسألته عن رجل قال على لزوجتى كذا وكذا وله ثلاث زوجات أو أربع لمن يكون ذلك منهن . قال يكون لمن ادعاه منهن إلا أن يحلف فإن ادعين ذلك كلهن حلفن على ما يدعين ثم قسم بينهن ومن نكل منهن عن اليمين فلا شيء لها فى ذلك وكذلك إذا قال لإبنى وله بنون لا يسمى بواحد منهم ، وكذلك إذا قال لأخى وله أخوة فهو على نحو هذا وسواء كان حيا أو ميتا فهو إقرار ثابت ليس له فيه رجعة وهو ثابت على نحو هذا يكون حكمه .

* **مسألة** : وعن امرأة قالت فى مرضها لزوجى ما قبله ولأمى ما قبلها ثم إن المرأة صحت من مرضها فقال لها زوجها قد برئت من حقك وليس لك على حق . فليس هذا بشيء إذا صحت المرأة وأما قولها كل حق على زوجى فهو له فليس هذا بشيء إذا رجعت المرأة إلا أن تقول كل حق لى على زوجى فهو له فهذا ثابت إذا لم تقل إن ماتت .

* **مسألة** : وعن رجل أوصى عند موته أن لفلانة زوجتى أربعين نخلة قطعًا مقطوعًا وليس لها فى مالى ثمين هل يثبت هذا على المرأة ؟ فعلى ما وصفت . فلا يثبت هذا على المرأة ولو كان تزوجها على ذلك فلها الصداق الذى سمى والميراث .

من الزيادة المضافة ، فيمن أقر بماله لزوجاته وله أربع زوجات منهن ثلاث مطلقات فى العدة . فلا شيء للمطلقات وللزوجة ثلث ذلك لأن أقل الزوجات ثلاث والباقى للورثة . وإن كن كلهن مطلقات فلا شيء لهن فإن

قال لزوجتى ومعه أربع فإذا لم تعرف وقف المال حتى يتحالفن أو يصطلحن ولا يحكم لواحدة بالربع قطعًا . وقال فى امرأة أشهدت أن حقي الذى لى على زوجى هو له ولم تذكر الصداق فإن صداقها داخل فى ذلك وأنه لا حق لها عليه وقد أقرت له به .

* **مسألة** : سئل أبو سعيد عن امرأة قالت فى مرضها كل ما على زوجى من حق فهو بحق له على أعلم به أنا وهو لا يعلم إلا عشرين نخلة وعلى زوجها صداق ودين غير الصداق قال معى أنه قد قيل أنه ثابت إلا أنه للورثة الخيار إن شاءوا فدوه بقيمته وإن شاءوا أتموه لأنه يخرج مخرج القضاء فى بعض القول ويخرج مخرج الإقرار فى بعض القول . فإذا كان إقراره ثابت ولا نقص فيه ولا خيار فيه للورثة وإذا كان قضاء فلهم الخيار . قيل له فإن قالت كلما كان عليه من حق فهو له هل يثبت له هذا قال هكذا عندى أنه يثبت له ذلك بإقرارها ولا يبين لى فى ذلك إختلاف إلا على قول من يقول أن الموصى إذا قال كل ما تركته فهو لفلان أو كلما خلفته فهو لفلان فقيل هو ثابت . وقيل حتى يقول كلما خلفته من مال أو كلما تركته من مال .

* **مسألة** : الحسن بن أحمد كتبت معناه فى رجل يدعى فى مال زوجته وفسل فسلا وأحيا مالا فأقرت له بنصف ما عمر وفسل حقا له عما عنى وعزم بعد الإقرار بقيت وعاشت مدة ثم ماتت ولم تغير تلك الوصية ولا الإقرار أيكون هذا ثابتًا . فذلك ثابت له وليس للورثة عليه تغيير والله أعلم .

* **مسألة** : عن أبى الحوارى وعن امرأة قالت لقوم حضروها عند وصيتها أشهدوا أن الحق الذى لى على زوجى فلان هو له حييت أو مت وقالت بحق ثم ماتت هل يكون واسعا لزوجها ألا يرده عليها وهو ليس يعرف أن عليها حقًا يحيط بالذى عليه لها . فعلى ما وصفت فإن للزوج واسعًا أن يتمسك بذلك المال الذى أشهدت له زوجته إذا لم يعلم أنه ضرار ولا أثرة وقد يجوز أن يكون ذلك عليها له من أسياچ لا تعلم لأنها إما أن يكون قد خانته فى نفسها أو أشباه ذلك فإن أراد الرجل أن يرده عليها فذلك واسع له إن شاء الله وقد أجاز ذلك من أجازه من الفقهاء إذا كان فى المرض ولا يشهد به لغير الذى أشهد له به . وقول ذلك جائز للزوجين .

* **مسألة** : وعن امرأة أشهدت عند موتها أنى قد تركت لزوجى كذا وكذا بما كان يضحى لى فأقول أن ذلك يجوز له لأنه لا ضحية عليه إلا أن ضحى لها تقية منه لها فإنه لا يجوز ما تركت لزوجها بما ضحى لها إذا تركت ذلك فى مرضها .

قال غيره إذا ضحى لها تقية منه لها لزمها ضمان ذلك وكان ذلك أوكد فى إثبات ذلك . ومن أعطى زوجته نصف هذه القطعة المعروفة بحقها أو بحق مسمى والباقى بميراثها ثبت عندى ما سماه من ذلك بحقها على القضاء وأما ما سمى من ذلك بميراثها ولو كان معروفًا فلها الرجعة فى ذلك عندى إلا أن يتتاموا فى ذلك وهذا عندى إذا كان فى الصحة فى سبيل القضاء والجعل والعطية وأما ما جعله لها بالميراث فى المرض والصحة فكله سواء عندى .

* **مسألة** : وعن رجل أشهد أن كل مال له أو كل مال كان له فهو لزوجته بحق عليه لها وكان الرجل قد أخذ حجة من قوم أربعمائة درهم فخرج بها حاجا فأنفق فى تلك الدراهم مائتى درهم وبقي مائتا درهم فقالت الزوجة هما لى ولى المأيتان اللتان أنفقها فى سفره وكره ذلك الورثة قال إن كان أشهدل ها بكل ما يملك بحقها وقد قبض الأربعمائة درهم من القوم فالأربعمائة لها لأنها فى ماله وأنما حجة القوم دين عليه فلها المائتان اللتان بقيتا وعليه المائتان اللتان أنفقها وإن كان أشهد ولم يقبض الدراهم فى القوم ولو كانت موصوفة وإنما قبض الدراهم بعد الشهادة فلا أرى لها فيما أنفق ولا فيما بقي شيئا . قال غيره إن كان قد حج واستوجب الحجة ثم أشهد لها بهذه الشهادة قبل أن يقبض . ففي ذلك اختلاف فقال من قال كلما كان له من دين وغيره فهو لها ، وقال بعض لا يدخل الدين فى هذه الشهادة وأما إن كان قبض الدراهم وصارت فى ضمانه وملكه فهو لها كما قال .

* **مسألة** : وليس للرجل أن يرد على زوجته ما تركت له عند موته . وقد قيل إن ذلك جائز للزوجين والله أعلم .

* **مسألة** : قال أبو زياد أخبرنى من أثق به أنه بلغه أن محمد بن الحوارى قال له أنه من قال فى مرضه أوص لميمونة بصداقها قال أكتبوا لها ستين نخلة قال فبلغنى أن موسى رفع إليه ذلك فقال ستين نخلة على من . فضعف ذلك .

* **مسألة** : وعن رجل أشهد لزوجته بسكن منزله حياتها بحق عرفهُ لها عليه فإذا ماتت فهو لولده بحق عرفه له عليه من ذلك فى مرضه الذى مات فيه وإن بعض ورثته طلبوا أن يردوا قيمة هذا المنزل الذى أشهد لها بالسكن ويكون المنزل لهم فليس أرى لهم ذلك ولا أرى لهم أن يدفعوا إلى زوجته كراء هذا المنزل كل شهر برأى العدول ويسكنونه هم إن شاءوا ويؤدون إليها هذا الكراء حتى تموت . ولكن أرى لهذه أن تسكنه كما جعل لها سكنه حتى تموت ثم يكون لولده من بعد موتها وعليها لورثته يمين بالله ما تعلم أنه أشهد لها بسكن منزله هذا إلى أن تموت بغير حق لها عليه وكذلك على ولده من بعد الموت يمين إن طلب ذلك الورثة ما يعلم أن أباه ألجأ إليه هذا المنزل بغير حق عليه .

* **مسألة** : وعن امرأة قالت فى وصيتها ليس على زوجى إلا أربعين نخلة وقال الورثة عليك لها ثمانون نخلة يوم زوجناك قال أرى قولها أجوز له على هذه المقالة لأنها لم تقل تركت له ولكن قالت ليس عليه إلا أربعين نخلة . قال غيره إذا قالت ليس عليه إلا أربعين نخلة فهو كما قالت .

* **مسألة** : وعن رجل أعطى امرأته مالاً أو قضاها إياه بحق لها عليه قضاها وهى لا تعلم ثم توفى وعليه حقوق للناس فقال يجوز لها إذا لم تعلم وإن قامت لها بينة بحق صارت فى الغرماء .

* **مسألة** : وسئل عن رجل قالت له امرأته إن أنا مت فلك ما على ظهرك وإن

مت أنت فهو لك ، قال أما قولها إن أنا مت فلك ما على ظهرك فهو وصية لا تجوز ، وإن مات هو فهو جائز لأنها عطية وصى طيبة النفس بذلك ، قال أبو سعيد أما الأول فعندى أنه يختلف فيه فبعض يقول أنه إقرار وبعض يقول أنه وصية ، وأما الثانى فمعى أنه يخرج أنه إقرار إلا الذى يبطل الإقرار بالإستثناء والإستثناء قولها إن مت ولم تقر به قطعًا .

* **مسألة** : ومن جواب أبى الحسن فى رجل أوصى فى صحته فقال موضع كذا وكذا من مالى هو لزوجتى فلانة تأكله حياتها بحق علىّ لها وليسه لها بوفاء فيوم يحدث عليها حدث موت فهو لأولادى من بعدها قلت هل تثبت هذه الوصية فإذا كان هذا الكلام متصلاً بشهادته على ما وصفت فهو ثابت إن شاء الله ، وكذلك إن أوصى فى مرضه على هذه الشهادة بحق عليه لها وليسه لها بوفاء ثم استثنى ووصل الشهادة بالإستثناء فهو ثابت على ما وصفت . وقيل غير ذلك وبهذا القول نأخذ أنه ثابت فإذا مات الذى أشهد له به رجع إلى أولاده .

* **مسألة** : وسئل أبو سعيد عن رجل يقول فى مرضه نسخه صحته امرأتى هذه لها على صداق كذا وكذا درهم يعنى لأمة له . قال معى أنه يوجد فى الأثر أنه لا أراه يجوز له إذا كانت أمته حتى يقول أنه أعتقها ثم يلزمه لها ما أقر به فى ماله من صداقها قال وكذلك عندى لأن هذا كلام مستحيل كما أنه لو قال لامرأته أمتى كان هذا محالا عندى .

* **مسألة** : وعن رجل أقر له والده فى حياته أنه قد قضى زوجته صداقها الذى عليه لها وعرفها الذى قضاها إياه وعاش بعد ذلك فلما أن حضرته الوفاة رجع فأوصى لها بصداقها فغير ذلك عليه والده فى الوقت ولم يجز للمرأة ما أوصى لها به قلت أيكون سالمًا أو ظالمًا وإنما فعل ذلك لما قدم إليه والده فى علم القضاء . قال معى أن قضاءه الذى أقر به للزوجة بصداقها يثبت عليه بإقراره ووصيته لها بصداقها يجوز أيضا لأنه يمكن أن يكون لها عليه صداقان أو أنها لم تقبض ذلك القضاء لذلك الصداق فإقراره جائز عليه هو ولا يصدق عليها هى .

* **مسألة** : وعن أبى عبد الله وسألته عن رجل حضرته الوفاة فأشهد شاهدى عدل أن عليه لزوجته ألف درهم ولم يسم باسمها ولا اسم أبيها ولا عرفها أياها وله زوجة قائمة وله مطلقة قد كانت زوجته وكانت له امرأة أخرى قد ماتت من قبل هذه الشهادة . قال مه ليست له بامرأة وامرأته التى ماتت ليست له بامرأة بعد الموت فلا شىء لها فى هذه الألف وهى لزوجته التى فى حياته .

* **مسألة** : وعن امرأة أشهدت لزوجها بمالها على أن لا يتزوج عليها ثم أنها رجعت قالت لا أتم قبل أن يتزوج عليها زوجها هل لها فى ذلك رجعة فلها الرجعة فى ذلك ولها ما لها إلا أن يكون الزوج قد مات على ذلك فلا مال لها أو أراد أن يتزوج امرأة بعينها فقبلت له بذلك وعلى ذلك ودع تزويج المرأة حتى ماتت المرأة أو تزوجت غيره فذلك ثابت للزوج على المرأة وله مالها والله أعلم .

باب [١٩]

فى الإقرار لفلان أو لفلان وبالجزء بالسهم

وإذا أقر الرجل أنه غصب هذا العبد من فلان ثم قال لا بل من فلان فإنه يقضى بالعبد للأول منهما ويقضى للآخر بقيمته على الغاصب وكذلك الوديعة والعادية من قبل أن أتلفها بإقراره للأول فصار ضامنا للآخر وكذلك الحيوان والعروض والكيل والوزن والأصول كله سواء ، وكذلك لو قال اقترضت من فلان ألف درهم وقفيز من حنطة ثم قال لا بل من فلان فإنه يضمن لكل واحد منهما ما أقر به . وإن كانا جميعا يدعيان ذلك عليه فإن على الذى أنكره من بعد أن أقر له اليمين وكذلك لو قال غصبت من فلان أو استودعنى أو استعرت أو اقترصت ثم قال لا بل من فلان حتى أقر لأربعة أو لخمسة فإنه يقضى عليه بما أقر به للأول ويضمن للآخرين لكل واحد منهم قيمة ما أقر به . ولو أنه قال قد اقترضت أو اغتصبت أو استعرت أو استودعنى

أحد هذين أو أحد هؤلاء ولا أدرى أيهم فانه يقضى بالسلعة لهم جميعا يكون بينهم ويضمن لكل واحد منهم حتى تتم له قيمة ما أقر به وإن شاء استحلفهم .

* **مسألة** : قلت أرأيت فى الإقرار إن قال بشىء من ماله هل يثبت له شىء . قال معى أنه يثبت له ما يقع عليه اسم الشىء مما يقع عليه الملك من ماله لم يبن لى أن له أكثر من ذلك قلت له فإن قال ببعض ماله هل يثبت له شىء . قال إن بعضا يقول النصف وبعضا يقول الشىء منه مما يتجزى مما يقع عليه اسم الجزء . وفى موضع له النصف وقيل له ما أقر له به الورثة إن كان ميتا . وإن كان حيًا فله ما أقر له به هو من الأجزاء .

* **مسألة** : عن أبى الحسن وسألته عن رجل أقر لآخر بجل ماله أو أكثر ماله ، قال أقول أنه ما زاد على نصف ماله فهو له يقول أكثر من نصف ماله . **قلت** : فإن أوصى له بعامة ماله أو بكافة ماله أو بخاصة ماله . قال أقول أنه ماله كله قلت فإن أقر له بخيار ماله أو بشرار ماله . قال أرى له خيار ماله كما يرى العدول أنه خيار ماله . قلت له يكون خيار ماله كله خيار نخلة وخيار غنمه وخيار دوابه قال نعم . قلت وكذلك يكون له شرار ماله على ما يرى العدول أنه شرار ماله قال نعم . قلت له فإن كان ماله كله خيار قال لا إنما يكون له خيار ماله أو شرار ماله . قلت له وكذلك إن أقر له بدون ماله . قال نعم يكون له دون ماله على ما يرى العدول أنه دون ماله . قال أبو سعيد ينظر

فى هذه المسألة فإنه لا يبين لى فى ذلك ثبات إلا أن يقول أدون ماله فإنه يكون له أدون ماله .

* **مسألة** : ما تقول فى رجل أقر لرجل بنصف ماله ولآخر بثلث ماله ولآخر بالسدس كم يخرج قسمة هذا المال . قال معى أن للمقر له بالنصف نصف المال من الجملة وللمقر له بالثلث بعد ذلك سدس جملته وهو ثلث النصف وللمقر له بالسدس سدس الثلث .

قلت : فمن كم تخرج هذه الفريضة قال معى أنه يضرب ستة فى ثلاثة فذلك ثمانية عشر فللمقر له بالنصف النصف وهوتسعة وللمقر له بالثلث السدس وهو ثلاثة وللمقر له بالسدس سدس الثلث وهو سهم ويبقي للمقر خمسة أسداس ثلث المال وهو خمسة أسهم .

* **مسألة** : كل من أقر فى ماله أو داره لغيره بنصيب أو حصة أو سهم أو شركة أو نحو ذلك ولم يسمه لم يثبت ذلك فى ماله أو فيما أقر به فيه حتى يسمى ما أقر به مبينا إلا أن تكون ذلك وصية فقد قيل فيه بإختلاف . وذلك فى السهم والنصيب فإذا لم تكن وصية لم يثبت شىء إلا أن يحضر المقر فيؤخذ بما يسمى مما أقر به وإن كرهوا أوقف عليهم ما أقر فيه وإن أقر بشىء مسمى ولم يعرف مثل شاة من غنمه أو سارية من داره أو نخلة أو عبد من عبيدة فيؤخذ بتعريف ذلك فإن لم يقرأ أو مات كان الوسط من ذلك فإن تلف من الغنم أومن العبيد شىء قبل الحصر ضرب فى ما بقي بشاة وسطه .

* **مسألة** : رجل أقر لرجل بجزء من ماله فقول له الربع وقول له السبع وقول لا يثبت بشيء إلا ما أقر به الورثة . وقيل فى شريك فى أرض أقر لرجل بجزء من تلك الأرض أو من ذلك المال أو بربعه فإنما أقر له بربع جملة المال وله هو ربع جملة المال فقيل إنما يثبت عليه ربع حصته أو ثلث حصته ولا يثبت عليه أكثر من ذلك وكذلك فى جميع الحيوان والعروض مما يكال أو يوزن أو غيره فالقول فيه كذلك .

باب [٢٠]

الإقـــرار بالميـــراث

وسألته عن رجل أقر لرجل بميراثه من فلان وهو جزء معروف إلا أنه مشاع لم يقسم هل يثبت . قال معى إنه إذا أقر له بشيء غير ما يستحل اللفظ فيه إلى غير معنى الإقرار بوجه من الوجوه ثبت فيما عندى أنه قيل . وسئل عن رجل أقر بميراثه من عمرو ولعمرو دين على زيد قلت فزيد هل يسلم هذا الدين الذى عليه إلى الذى أقر له بالميراث أو إلى المقر قال معى أنه فى بعض القول مخير بين تسليمه إلى المقر أو المقر له وفى بعض القول عندى ليس له تخيير ويسلمه إلى المقر له . قلت له وكذلك العطية إذا أعطاه ميراثه من فلان هو كالإقرار عندك يثبت أم لا . قال معى أنه مثل الإقرار إلا من طريق الجهالة . قلت له فهل يكون الوقوف على المال إحرازًا قال لم أعلم أن الوقوف على المال احراز .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة وعن امرأة قالت ميراثى من مال فلان وهو الثمن أو الربع فهو لفلان بن فلان ومن المال محدود ومنه ما ليس بمحدود هل يثبت هذا الإقرار قال لا . قلت أليسّ يثبت له ما كان محدودًا أو يبطل ما ليس بمحدود فقال إذا كانت الشهادة بلفظة واحدة فهو باطل ، قال أبو سعيد معى أنه قيل إن الإقرار إذا وقع من المقر بصفة مدروكة من ميراث من هالك أو من ماله من قرية أو مصر أو بماله على المجمل فقال مالى لفلان أنه يثبت هذا الإقرار ولا يبطل الإقرار من طريق الجهالات ولا تدخل عليه الجهالة وإنما تدخل الجهالة على العطية والبيع وما أشبهها من المصالحة والمقايضة مما يناقل حكمه وأما الإقرار فإنه يخرج معناه إقرار ملك متقدم قبل الإقرار وثبت له لقوله هو له ولا تكون له بحجة بجهالة ولا على المقر له إحراز ولا للمقر رجعة قبل إحراز ولا حجة بجهالة . ومعى أنه قيل أنه يلحقه معنى العطية ويثبت فيه حكم الإحراز والعلة بالجهالة تنقض ذلك والرجعة فيه من المقر وذلك إذا قال مالى أو ميراثى أو شيئا من ماله يضيفه إلى نفسه لفلان هذا كأنه لما انتقل عن ملكه حين قال ذلك خارج على معنى الهبة ما لم يسمى بغير ذلك من قضاء أو بيع ومعى أنه يخرج فى بعض القول فى قوله دارى هذه أو مالى لفلان أو مالى لفلان أن هذا يخرج حكمه مستحيلا ولا يثبت فيه الإقرار لأن ماله لا يكون لفلان وقوله مالى لفلان مستحيل أن يكون ماله لفلان إلا بحكم من الأحكام من هبة أو بيع أو صدقة يسمى بها أو وجه من الوجوه ومعى أنه قيل أنه يثبت ولعله أكثر القول بثبوته فى عموم الآثار وإن كان

تضعيفه أثبت فى معنى الأصل لاستحالة الاسم أن يكون ماله لفلان[١]

* **مسألة** : الشيخ أبو محمد وعن رجل قال ميراثى من فلان بن فلان هو لبنى فلان والذى أقر به شائع فى ماله الورثة غير محدود هل يثبت هذا قال لا ، قلت فإن لم يرجع المقر حتى مات هل يدرك ورثته شيئا قال لا إذا لم يرجع فيما أقر به إلى أن مات فليس لورثته شىء . قال أبو سعيد معى أنه يخرج هذا القول على قول من يقول أن الإقرار تدخل فيه الجهالة ويكون بمنزلة العطية ولا نعلم معنى من يقول بإبطال الاقرار ولا العطية إلا من بعد تغيير المقر وطلبه للحجة ولا يقال أنه لا يثبت ولا أنه باطل ولكن يقال أنه مجهول فإذا عارضته حجة المقر بالرجعة يثبت فيه معنى الاختلاف ولو كان باطلا أو غير ثابت لكان باطلا من حينه رجع فيه المقر أو لم يرجع فمن الأسباب الباطلة والفاسدة من سائر الأشياء من المنع وغيره .

* **مسألة** : وعن رجل ورث من أبيه مالا هو وأمه وأخ له ثم ماتت أمه فورثها هو وأخوه ثم مات أخوه فورثه هو ثم أقر لرجل بما ورث من أبيه وهو يظن جميع هذا المال ميراثا له من أبيه على هذا الوجه ثم تورع وأراد أن يمسك ما ورث من أمه وأخيه ويسلم ميراثه من أبيه هل له ذلك . فما أرى عليه إن سلم

---

(١) فى نسخه من الحاشية وعن رجل أقر بما ورث من أبيه لرجل وفيما ورث من أبيه شركة فى مال قوم لا يعرفهم المقر ولا يدرى كم سهم هل يثبت عليه هذا الإقرار فى ذلك فالإقرار معنا ثابت جائز فى ذلك كله ما عرف منه وما لم يعرف ولا يحتاج الإقرار إلى معرفة أحد أقر بما ورث من أبيه يثبت ما ورث من أبيه فى كل شىء .

للمقر له شيئا مما ورث من أمه وأخيه إذا لم يعلم له فيه حقا وإن علمه سلمه إليه أقر به أو لم يقر به وإنما يثبت عليه الاقرار فى الحكم وأما فيما بينه وبين الله فإذا علم أنه إنما أقر بما ليس له فلا بأس عليه بإمساكه .

باب [٢١]

الاقرار بالمال
وفى التحديد

وعن رجل أقر لرجل بمال فى بلد بلا حدود ثم أدرك فيه المقر له به فقال يؤخذ المقر حتى يقر له بما شاءوا وإن كان قد مات فيقر ورثته بما شاء وإن كان بيع بلا حدود رجع عليه بالثمن أو على ورثته وأما إن كان أقر له بمال معروف مشهور مثل قطعة معروفة مشهورة باسمها فهذا يثبت بلا حدود إذا عرفه أهل البلد .

* **مسألة** : قال أبو سعيد فى صفة تنزيل البقاع فى مواضعها ليستدل على صفتها فبعض يجعل الصفة على الريح وهى رياح أربعة فالاول منها مهب القبول مما يلى مطلع الشمس والثانى مهب الشمال وهو من نعش والثالث مهب الدبور وهو مما يلى المغرب والرابع مهب الجنوب وهو مما يلى سهيل . وقال من

قال يكون على المطالع . فالحد الأول وهو مما يلى مشرق الشمس وهو مما يلى مطلع سهيل إلى مطلع ثبات نعش . والحد الثانى وهو مما يلى مطلع نبات نعش إلى مآب سهيل . والحد الرابع وهو ممايلى مآب سهيل إلى مطلعه .

* **مسألة** : وأما إقراره بشىء من ماله وتحديده له وقوله أنه ليس له من المال إلا هذا المحدود فإن ذلك عندى لا يزيل حكم ما صح له من المال غير هذا بالبينة ولا بإقرار غيره له فكلما صح له أو ثبت له فهو له ولا يزيله عندى هذا الاقرار .

* **مسألة** : قلت له فإذا قال جميع مالى لزيد لم يحتج زيد أن ينسب عليه من أرض ونخل وغير ذلك وكان جميع ماله داخلاً فى هذه اللفظة كان ماله مشاعا أو مقسوما . قال هكذا معى يثبت إذا أقر على هذه الصفة . وفى بعض القول أنه حتى يجد ماله أو يقر بمعرفة حدوده وهذا فى الإقرار وأما القضاء فمعى أنه لا يثبت إذا تناقضا إلا حتى يجده أو يتاما على ذلك بعد المعرفة منهما فإن أقر بمعرفته ومعرفة حدوده ثبت عليه ذلك ولو رجع وادعى الجهالة وأما إذا لم يقر بمعرفته ومعرفة حدوده ثم رجع وادعى الجهالة كان له ذلك عندى ، قلت له فإن قال مالى هذا لزيد إقرارا منى له بذلك ما يكون هذا قال عندى أنه يكون إقرارا منه له به .

* **مسألة** : ومن جواب أبى الحوارى وعن رجل قال كل مال له أو كل مال فى

قرية فلانه فهو لفلان فإن المنزل والبيت من المال ويكون لمن أقر له به .

* **مسألة** : عن أبى على الحسن بن أحمد فيمن أراد أن يقر بماله أو بموضع منه لبعض وراثه كيف يكون اللفظ الذى يثبت وهل يجوز للشاهدين أن يلقنهما إذا لم يحسنا اللفظ . فأما الاقرار فإذا أقرت بهذا المال أو بهذا الموضع وسمته ووصفته بصفة تعرفه الشهود بها أو كان الشهود عارفين به ثبت ذلك لمن أقرت له به ولو يم تحده هى عند الإقرار لان الاقرار لا تحق فيه الجهالة وليس هو مثل البيع ، وكذلك إن سمت جزءا معروفا من مالها سدسا أو ربعا ثبت ذلك على ماصح لها من مال والله أعلم . وكذلك المشهودان يشهدوا بلفظ يثبت ويعرفه المشهد إذا لم يعرف هو اللفظ الذى يثبت به الشهادة ولا بأس عليهم فى ذلك إلا أن على من حضر هذا الاقرار أن يحضر من يقر أن يتقي الله ولا يعطى أحدا من ورثته شيئا دون غيره من الورثة ويعرفوه أنه لا يجوز له ذلك وليس عليهم علم ما غاب عنهم من أمور الناس والله المطلع على ما فى السرائر وعلى الشهود أن يؤدوا شهادتهم على ما اشهدوا ولا يزيدوا من عندهم شيئا .

* **مسألة** : وعنه وعن امرأة أقرت لأخيها بمال لها فى بلد ولا تعرف المال الذى أقرت له به غير أنه يعرف المال وكان لفظ الاقرار بسهم من أربعة أسهم مما ورثته من أبيها من أرض ونخل وماء وجميع ما وقع عليه اسم مال وملك من قرية معروفة بحق عليها له وليسه له بوفاء . فهذا من وجه القضاء فإن كانت

جاهلة بالمال ورجعت كان لها الرجعة وعليها له قيمة المال الذى قضته إياه وإن ماتت ولم تنقض ذلك ثبت فى أكثر ما عرفت والله أعلم .

* **مسألة** : وإذا شهدت البينة على إقرار المقر بكل مال له بقرية فلانه فليس على البينة معرفة ذلك المال ولا عليهم فى ذلك تحديد فكل ما شهدت به البينة غير التى أقر معها بذلك وقالوا هذا المال لفلان المقر ثبت لمن أقر له به وقد يثبت لك ما يثبت فى حياته وبعد مماته .

* **مسألة** : فيمن أقر لزيد بجزء من ماله فقول له الربع وقول سبع وقول لا يثبت شيىء إلا ما أقربه الورثة . فإن قال ببعض ماله فقول له النصف وقول ما يقع عليه اسم جزء .

* **مسألة** : وعن امرأة اشهدت فى مرضها الذى ماتت فيه لرجل بربع مالها وليسه له بوفاء وخلفت غنما وعبيدا وحبًا وتمرا وأرضا وأبنية كثيرة . فلهذا الرجل الموصى له بربع المال ربع جميع ما خلفت هذه المرأة من المال من كل شىء لها من قليل وكثير من رطب ويابس من كل شىء كان فى ملكها حتى ماتت .

* **مسألة** : وعن الذى يقول كل ما بيدى أو عندى أو ما فى يدى أو ما معى فهو لفلان أيكون ماله كله أم كيف الرأى فى ذلك . فهذا إقرار ثابت لأن

ما بيده وما عنده وما فى يده وما معه فهو هالك له وهو لمن أقر له به فهذا بعد موت المقر هو لمن أقر له به وإن كان المقر حيا واحتج بحجة لم تقطع حجته فيما يحتج به فى هذا كله والله أعلم . وأما الاقرار فإنما عليه أن يعرفه ذلك إذا كان من الأصول وكذلك إن كان شىء من الحيوان غائبا فأقر له به فعلى المقر له نسخه الذى له الاقرار طلبه وقبضه . وإن كان فى يد المقر سلمه والشهادة للذى له الاقرار والمشترى وإذا أراد ذلك ممن كان الإقرار والبيع كان له ذلك عليه إلا أن يقر بالحيوان أنه استعمله وهو عارف بهذا فعليه تسليمه إليه .

* **مسألة** : ومن جواب أبى الحوارى وعمن يقر أن كل مال له فهو لفلان بن فلان وفى بلدهما أسماء تتواطأ على نحو هذا فيطلب كل واحد منهما هذا الاقرار أنه لمن يكون . فعلى ما وصفت فإن كان هذا المقر حيا فأيهما أقر له بهذا المال فالمال له وإن قال هذا المال لأحد هذين ولا عرف أيهما هو كان المال بينهما نصفين وعلى كل واحد منهما اليمين . وإن قال لا لهذا ولا لهذا لرجل آخر فليس لهما شىء . وإن كان المقر ميتا وكان هذا الإقرار لهذين الرجلين معروفين بحليتهما فذلك إذا قال هذا المال لفلان بن فلان ينسبه إلى بلده مثل أن يقول هذا لأبى غيلان السيجانى فلا يوجد إلا رجل سمه أبو غيلان أو كانوا ثلاثة كان المال بينهم على عددهم والأيمان بينهم يحلف كل واحد منهم يمينا بالله ما يعلم أن هذا لصاحبه دونه ولا يعلم أن هذا المقر أقر بهذا المال لغيره .

* **مسألة** : وذكرت فى رجل قال فى مرضه وأشهد وأقر أن كل مال له بقرية

سمائل من نخل وأرض وماء ومنازل وأبواب المنازل وسقوفها وكل شيء فيها وعليها وخراب وعمار وأشجار وأثاث بعد قضاء دينه وإنفاذ وصاياه فهو لزوجته فلانه بحقها الذى تزوجها عليه وليسه لها بوفاء من حقها ثم مات هذا الرجل وترك ورثة عن المرأة وترك عملا عند الناس فى نخل وزراعات مدركة وغير مدركة وترك دوابا من حمير وغنم وغير ذلك من أجناس الدواب وديونا على الناس أتدرك هذه الورثة هذه المرأة فى الثمار والزراعة مدركة وغير مدركة والدواب والديون على الناس أم لا يدركها الوثة وتستحق هذه المرأة جميع ذلك . فأما ما عددته ووضعته فيثبت فيه الاقرار للمرأة ولا يدخل فيه على ما وصفت فى الحيوان فيما عدد من أسماء ما سما . وأما قوله للمرأة فى الأثاث فلا أعرف فى الأثاث شيئا ما يدخل فيه من المال وقال الله تعالى «أثاثا ومتاعا إلى حين» وقد قيل فى المتاع باختلاف فقال من قال ان من أقر لأحد بمتاعه أو بماله من متاع أنه يدخل فيه جميع ماله من مال لأن الدنيا وما فيها متاع وقول يدخل فيه ما يتمتع به مما يجرى عليه اسم المتاع من غير الأصول والحيوان مثل الأطعمة وأشباه ذلك وأحب أن يكون الأثاث عندى مثل المتاع ولا أقول فى ذلك شيئا ولا أقطع وعلى ما وصفت فى مسألتك فلا يبين لى أن الثمار تدخل فى الأشجار إلا ما كان من ثمرة غير مدركة فى شجر يستحق الشجر اسم الثمرة . وأما ما كان من الثمار مدركة فلا يبين لى أنها تكون تبعا للشجر الذى يستحقه بهذا الاقرار والله أعلم وأما ما يثبت فى هذا الإقرار فإنما يخرج على سبيل القضاء إذا كان الذى تزوجها به معروفا وللورثة فى ذلك الخيار إن شاءوا أتموه إذا كان ذلك فى مرضه وإن شاءوا فدوه بما عليه لها مما

تزوجها به وإن لم يكن الذى تزوجها عليه معروفا لم يكن لهم أن يفدوه بقيمته لأنه قال ليسه لها بوفاء . والله أعلم .

* **مسألة** : أبو الحوارى وعمن يقر لإنسان بماله ولا يحده فهذا إقرار ثابت ولا يقبل قوله أنه ليس يعرف ماله إلا أن يكون معه على ذلك بينة عادلة أنه أقر بماله وهو غير عارف قبلت شهادتها وقلدا ذلك . أبو عبد الله أن قال بعد ذلك موضع كذا وكذا استفدته من بعد إقرارى أن عليه البينة بأنه استفاده بعد إقراره .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة ومن أقر بماله من الأرض أو بماله كله ثم احتج أنه غير عارف فلا حجة له فى ذلك اختلاف والاقرار فى المجهولات مختلف فيه ورأينا ثبوته . قال أبو الحوارى لا إحراز فى الإقرار على صغير ولا كبير ولا رجعة للمقر إلا أن يحتج بجهالة فيما أقر به . فإن أقر بما يملك ثبت حتى ثيابه التى عليه . والاقرار فى المغضوب فيه اختلاف وأكثر القول أنه لا يثبت .

باب [٢٢]

الاقرار بالنخل والصرم

وسئل عن رجل قال هذه النخلة للمسجد وتحتها صرم هل تكون النخلة والصرم للمسجد . قال معى أنه قيل أنه تكون له النخلة وما تستحق أرضا من الصرم وغيره فكأنها لم يدعها لنفسه . قلت له فإن قال نخلتى هذه لفلان هل يكون القول سواء قال معى أنه قيل تكون له النخلة وما تحتها من صرم مدرك وما كان ليس بمدرك من صرم أو غيره من الشجر مما لا يكون تبعا للأرض فى وقت الإقرار به فهو للمقر . قلت له فإن قال هذه النخلة لفلان وتحتها صرم مدرك أو غير مدرك لمن يكون الصرم للذى أقر أو المقر له . قال معى أنه قيل للمقر له . قلت له فإن قال قد أعطيت فلانا هذه النخلة وتحتها صرم منها مدرك وشىء غير مدرك لمن يكون . قال معى ما كان مدركا للمعطى إذا أحرز العطية وما كان غير مدرك فهو للمعطا حتى يستثنيه المعطى . قلت له والعطية

مثل البيع فى هذا قال هكذا عندى . وقال على معنى قوله أنه يختلف فى الصرم غير المدرك الذى يكون تحت النخلة إذا أحرزت أو الميبوعة فقال من قال هو للبائع والمعطى حتى يستثنيه المعطا والمشترى وقال من قال هو للمشترى لأنه غير مدرك فهو تبع للبيع .

* **مسألة** : قال أبو سعيد فى رجل أقر بماله ونخله الذى فى موضع كذا فعندى أنه يثبت له نخله كلها من ذلك الموضع وغيره وجميع نخله حيث ماكان يدخل فى الاقرار ولا يثبت له من المال إلا الذى فى ذلك الموضع خاصة إذا صح المقر له والمقر بمعنى يثبت له حكمها لأنه رجع بالعطف على المال بقوله الذى لى لأن المال مذكر والنخل مؤنثة قلت له فإن قال وأقر بماله ونخله التى تعرف به وله فى موضع كذا وكذا قال معى أنه يكون له جميع ماله حيث ما كان ونخله المحدودة من ذلك الموضع وحدها .

* **مسألة** : وإذا قال المقر فروضى من النخل لفلان فهو إقرار لفلان فهو إقرار ثابت . وإذا قال فروضى ولم يقل من النخل لا يثبت له شىء . وقال فى رجل أقر لرجل بنخلة أو غيرها من الأشجار وزعم أنها وقيعة فقال إنها للذى أقر له بها وأصلها إلا أن يكون ادعى أنها وقيعة بينه أنها وقيعة وإلا فلها أصلها وما احتذا أغصانها من الأرض التى فيها فلها .

* **مسألة** : وعن رجل أقر بحق عليه لرجل فى بستانه من موضع كذا وكذا أله

أن يزيل شيئا منه أوكله فإن أقر بشيء من الأصل فليس له أن يزيل ذلك الذى أقر به وإن كان أقر بحق وأنه فى بستانه فما فعل فى بستانه جاز له ذلك إلا أن يكون جعل حق هذا الطالب فى البستان فليس له أن يزيله إذا كره ذلك صاحب الحق .

* **مسألة** : من الأثر بخط أبى الحسن وهو جواب منه فيما أحسب وقلت إذا قال الرجل فى صحته أو فى مرضه نخلة كذا وكذا أو أرض كذا وكذا لفلان يعنى رجلا أو امرأة من الأولاد بالغين أو غيره بالغين . فهو معنا إقرار من الرجل إن كان النخل التى أقر بها من الأرض مما يجوز فيه الإقرار من المال المنسوب إليه والمعروف به والمال كله مما يملك فى حوزه فأقر بنخل منه أو بأرض منه لأحد من أولاده من الصغار أو الكبار فذلك جائز فى الحكم وقد تولى الله سريرته إن صدق فله صدقه وإن كذب فعليه كذبه .

* **مسألة** : وعن رجل يقول فى صحته أو فى مرضة موته لفلان نخلة بلعق من نخيلى من موضع كذا وكذا ولفلان صرفانه ولفلان فرض بهذا اللفظ أوصاه . فإذا قال فى صحته تثبت هبته وعطيته . وأما إذا كان ذلك فى مرضة موته لم يجز منه إلا ما كان منه على سبيل وصيته لغير وارث أو إقرار لمن أقر له من الناس وفى مثل هذا اللفظ لا يجوز فى الحكم لهذه النخلة بعينها إلا بشهادة بنيه يجدها على أى الوجوه كان أو بإقرار من الوارث بهذه النخلة بعينها .

* **مسألة** : وسئل أبو سعيد عن رجل كانت فى يده نخلة يحوزها أو يمنعها فقال لوارثه أن هذه النخلة لفلان فيها نصفها وأعطانى ماكلتها إلى أن أموت فإذا مت رددتها عليه كلها ثم مات فأراد وارثه الذى سمع منه ذلك أن يأخذ النخلة . قال مع أن إقراره بنصف هذه النخلة لفلان وقد كانت فى يده يثبت عندى عليه وعلى ورثته إذا علموا بذلك ودعواه عليه أنه أعطاه ماكلتها دعوى منه وقوله أنه يردها عليه إذا مات خبر ولا يكون عندى إقرارا ولا ردا .

* **مسألة** : عن أبى سعيد وأما الذى قال ثمرة نخلتى هذه لى إلى أن أموت والنخلة لفلان فهذا إن كان فى النخلة ثمرة مدركة فقد قيل له شرطه ما دامت النخلة حيه . وقال من قال هذا منتقض وله الثمرة والنخلة والله أعلم بالصواب .

* **مسألة** : ومن قال على لفلان كذا وكذا نخلة ومات فسبيلها سبيل قضاء الصداق أو غير ذلك . فالذى معى أنه إذا لم يسم من الصداق بأنه يكون من الإقرار ويكون له النخل وسط على سبيل على ما يقع به الوصيه إن لو أوصى له بتلك النخل . قال محمد بن محبوب فى شاهدين شهدا أن عليه لفلانه عشر نخلات من ماله بحق على أخيه . قال هذا جائز لها عشر نخلات من ماله وسط برأى العدول لأنه عسى أن يكون ضمن بهذه النخلة عن أخيه وكانت حقا عليه .

باب [٢٣]

الاقرار بالمنزل ومافيه

قلت له فإن أقر بمنزله الذى هو فيه المعروف بجميع ما يستحقه مع الخبة التى فى المنزل لرجل يحق له عليه وليسه له بوفاء . قال معى أنه يثبت له على هذا المعنى منزله الذى هو فيه ويعرف به على ما وصفت على ما يستحقه وأما الخبة عندى فلا يقع عليها عندى اسم هذه الخبة التى فى المنزل ولم يصف الخبة التى فى هذا المنزل الذى أقربه وهذه إضافة إلى منزل مجهول فمن هنا لك لم تثبت عندى الخبة ولو قال مع الخبة التى فيه يعنى فى هذا المنزل وكان فيه خبة يقع عليها اسم الخبة كانت عندى له بما فيها من النخل والشجر وغير ذلك وجميع ما يقع عليه اسم الخبة وإن صح فى هذه الخبة التى فى هذا المنزل ببينة أو تحديد ثبت له مع الإقرار الأول .

* **مسألة** : وعن رجل أقر لزوجته أو غيرها بمنزله وبما فيه فقالوا كلها فيه هو

داخل فى الشهادة من الحيوان والخدم وإن تناكروا فإنما يقع فى الحكم على ما فيه فى الوقت الذى فيه الحكومة فما وجد فى المنزل من ذلك فعليه يقع الحكم وعلى الورثة البينة أن هذا الذى فى المنزل لم يكن فيه يوم الشهادة فإن لم يكن ذلك فى المنزل يوم المحاكمة أو ادعى الطالب أنه كان فيه يوم الشهادة فعليه البينة بما يدعى أنه كان فيه يوم الشهادة .

* **مسألة** : ومن الجامع رجل أقر عند الموت أن داره بما فيها لزوجته فما كان فيها حين الاقرار مما هو له فهو لها وكذلك قرأت عليه فى الاثر نحو ما قال فى ذلك وقرأت عليه فى الأثر عن مسبح قولا ثانيا أن لها ما فى الدار مما لايجى ولا يذهب من ذى روح ولوصح بالبينة أن الدواب كانت يوم الإقرار فيها حتى يسمى بذلك بعينه فقلت لأبى سعيد ما تقول فى هذا القول الآخر فرأيته أعجبه ذلك وقال ما جاء عن المسلمين فأولى لى أن يتمسك به .

* **مسألة** : وقيل فى رجل أقر لرجل بمنزل أو أوصى له به أو بايعه إياه وفيه بئر أن البئر للمقر أو الموصى إن كان أقر له بداره هذه أو بيته هذا والدار للموصى له والمقر له به والطوى للموصى والمقر ولا يكون البئر تبعا للدار إلا أن يقر له بالدار وما فيها فإذا أقر له بذلك ثبت له جميع ما فى الدار من أصل وغير ذلك وكذلك الوصية وأما إذا باع له الدار وما فيها فلا يثبت ذلك حتى يقفا على جميع مافى الدار ويبايعه إياه على معرفة بجميعه وإلا فلا يثبت البيع إلا على الدار فإن كان فيها شىء فادعى جهالته انتقض إذا دخلت فيه الجهالة .

* **مسألة** : وعن رجل قال هذا البيت لفلان وهو معروف وفيه أشجار من دواب السوق من نخل وغيرها هل يثبت له البيت وما فيه من الأشجار والنخل . قال معى أنه إذا ثبت له إقراره بالبيت وفى البيت ما هو ثابت فيه وداخل فيه فمعى أنه يثبت فيما معى أنه يقال .

قلت له : فإذا كان فى هذا البيت نخل وغيرها من ذوات السوق ايكون عندك تبعا للبيت ولو لم يحدها أو يسم بها . قال إذا لم تكن فى الاقرار علامات تعلق ملك للمقر بشىء مما فى البيت كان عندى ما فى البيت تبعًا له فهل يثبت للمقر له على هذا ما كان فى البيت من عروض وآنية قال لا أعلم ذلك . قيل له فإن كان فيه آنية ودواب وسماد وثياب وطعام قال معى أن ليس للمقر له إلا البيت والسماد الذى غير مجتمع وأما الدروس والسماد والسجج التى مجتمعة فلا تدخل فى هذا الإقرار عندى . قلت له فإن قال بيتى هذا لفلان هل يثبت الاقرار بالبيت وما فيه من ذوات السوق مثل الأول . قال معى أنه إذا ثبت الإقرار فإنما يثبت عندى فيما وقع اسم بيته ولا يثبت فيما سواه عندى من أملاك المقر .

قلت له : فإن قال هذا البيت وما فيه لفلان هل يثبت عليه ذلك فى البيت وما فيه من حيوان وعروض وأصول قال هكذا عندى إذا قال هذا البيت ومافيه .

قلت له : فإذا قال بيتى هذا وما فيه لفلان وما فيه لفلان هل يكون مثل الأول ، قال معى أن قوله بيتى هذا لفلان يختلف فيه بعض يثبته وبعض

لا يثبت ذلك وأما ما فى البيت فمعى أنه يكون مثل قوله هذا البيت وما فيه لفلان عندى على المقر .

قلت له : فإن قال هذا البيت ما فيه لفلان هل يثبت ذلك فى البيت وما فيه . قال قوله بما فيه يشبه قوله وما فيه . قيل له فإن قال بيتى هذا لفلان وما فيه ذوات السوق من النخل مثل ما وصفنا فى الأول هل يكون سواء قال ليس عندى سواء فى ذوات السوق من الشجر والنخل وأما سائر ما فى البيت مما هو منتقل فهو مثل الأول عندى . فإن قال هذا المنزل لفلان والمسألة بحالها قال معى سواء كقوله هذا البيت . قيل وكذلك إن قال منزلى هو كقوله بيتى قال هكذا معى أنه سواء والله أعلم . قلت فإن قال منزلى هذا أو دارى هذه هل يكون هذا سواء ولو أشار إليه . قال معى أنه سواء إذا كان محدودًا والنخل والشجر من ذوات السوق فهو لصاحب المنزل المقر .

* **مسألة** : وقيل إذا أقر فقال هذه الدار لفلان كان له الدار وما فيها من أصول ثابته مثل النخل والسدر وغير ذلك من الأشجار ولو لم يعلم ما فيها . وإذا قال دارى هذه لفلان لم يثبت له من ذلك إلا ما هو تبع للدار مما هو ثابت فيها ومثل الأشجار التى تكون تبعًا للأرض غير ذوات السوق . وقيل إذا كان فى الدار فسل ناشىء أو غير ناشىء يصلح للقعش للفسل فهو للمقر والبائع حتى يقول وما فيها فى الإقرار وأما إذا كان لا يصلح للفسل فهو للمشترى والمقر له .

* **مسألة** : وعن رجل يقر عند الموت أن دارى بما فيها لزوجتى هل يكون لها

الدواب والعبيد . فقال هاشم أن بشيرا قال إن كانت العبيد والدواب تعلم الشهود أنها تلك الساعة فى الدار فهى لها وقال مسبح فقال لها ما فيها مما لا يجى ويذهب وان لم تعلم الشهود بان العبيد والدواب كانت فى الدار الا أن يسمى الذى أقر بالعبيد والدواب أو ماكان فيها من ذوى روح مما يجىء ويذهب .

ومن غيره قال نعم فقد قيل ذلك أن لها الدواب والعبيد على قول بشير وقيل إنه إذا لم يصح أن العبيد والدواب كانت فى الدار حين الوصية والإقرار فينظر فى ذلك فى حين المخاصمة فإن كانت فى الدار فهن لها فى الحكم حتى يصح أنها كانت خارجة من الدار ، وإن كانت خارجة من الدار فلا شىء لها حتى يصح أنها كانت فى الدار حين الوصية .

* **مسألة** : عن أبى الحوارى فى رجل أقر لرجل بشىء من منزله وحده له وكان فى الأرض التى حدها سدرة فهلك الرجل الذى أقر بشىء من منزله للرجل فطلب ورثة الهالك السدرة وقالوا إنما أقر لك بالمنزل ولم يذكر السدرة فأقر الرجل بذلك انه لم يذكر السدرة ولكن هى فى أرضه . فعلى ما وصفت فإذا كان إنما أقر له بالمنزل فليس له إلا المنزل والسدرة للورثة وذلك إذا قال منزل هذا لفلان فإنما له الميراث والسدرة للورثة . وإذا قال هذا المنزل لفلان كان للذى أقر له المنزل والسدرة .

* **مسألة** : وقال من قال فيمن يقول لفلان من دارى ما بين هذا الحائط إلى

هذا الحائط أن له ما بينهما ولا شيء له فى الحائط والله أعلم .

* **مسألة** : أخبرنا هاشم عن موسى أنه قضى فى امرأة أعطت رجلا بيتها فقضى بالحجرة مع البيت وقال هى من البيت ولا بد المبيت من الحجرة .

* **مسألة** : من جواب أبى الحوارى وذكرت فى إقرار حمزة فإذا قال حمزة من هذا المنزل فإذا صح المنزل له وقال هو حصتى من هذا المنزل لأمه فالمنزل كله لأمه إلا أن يصح لأحد فيه حق فما صح لحمزه فهو لأمه وكذلك البستان والمنزل وإنما ينظر إلى قوله فإذا قال حصتى من هذا المنزل فإذا قال لأمه حصته من هذا المنزل ولم يسم بالحصة قبل الورثه أخرجوا لها ما أرادوا ثم يحلفون ما يعلمون أن حصتها أكثر من هذا .

قال غيره وقد قيل لا يثبت لها بشيء من ذلك وليس على الورثة أن يسلموا إليها شيئا وأما الذى يثبت لها ذلك فتدفع إليها الورثه ما شاءوا من ذلك مع يمينهم ما يعلمون لها فيه شيئا مسمى معروفا . ومنه وقد بينت لك أمر الحصة إذا قال حمزة حصته من هذا المنزل فإن صح لأحد فى هذا المنزل بشيء فهو له وإن لم يصح لأحد فيه شيء فكله لمن أقر له به من قبل هذه الحصة ولا ينظر فى قوله من هذا المال لأن هذا المنزل هو حصته وهذا البستان هو حصته ومن هاهنا ليسها بشيء وإن كان إنما شكل عليك أمر من كان يقول تجزؤ من هذا التمر جراب والمعنى فيه يكون هذا التمر جرابا كله . وإن شكل عليك أمر الحصة فإذا قال حصتى من هذا المنزل وصح أن المنزل له فالمنزل

كله لصاحب الحصة إلا أن يصح فيه لأحد شيء وكذلك البستان والمترف .

* **مسألة** : زيادة فإن قال بناء هذه الدار لى وأرضها لفلان فالأرض والبناء لفلان لأنه أقر بالأصل والبناء تبع للأصل وعليه البينة على ما يدعى . ولو قال البناء لفلان والأرض لى كان البناء لفلان والأرض له وكذلك لو قال البناء لفلان والأرض لآخر فإن قدم الإقرار بالبناء لأحدهما ثم أقر بالأرض للثانى فهو كما قال . وإن قدم الإقرار بالأصل للأول ثم أقر بالبناء للثانى فلا يجوز إقراره بالبناء والبناء تبع للأرض .

* **مسألة** : وفى موضع إن أقر أن أرض هذا المنزل الذى يسكنه وهو فى يده لفلان ليس لى فيها حق إلا الطين والجذوع والأبواب والخشب وقال صاحب الأرض ليس لك معى شيء فإن البينة على الساكن إن هذا الذى ادعاه له فإن أعجز البينة فإنى أرى الأرض بما فيها لصاحب الأرض مع يمينه على ما فيها من نقص .

* **مسألة** : وعن رجل أشهد لزوجته بمنزل وما يستحقه وفيه خبة فيها نخل وطوى أتكون الخبّة فى البيت أم لا . قال فى ذلك اختلاف .

* **مسألة** : وعن الذى يقر لرجل بنصف منزله ويحده ويقر لآخر بالنصف الثانى وطريق المنزل كله فى المنزل الذى أقر به أولا ولا يذكر للآخر طريقا ولا غيره

هل يثبت للآخر طريق بثمن أو بلا ثمن من حيث كانت طريقه وبابه من قبل فمعى أن طريقه حيث كانت إذا صحت بذلك البينة ولا يكون ذلك بثمن عندى .

* **مسألة** : الحسن بن أحمد ، ومن أقر لآخر بمنزل بجميع ما فيه والمقر فى منزل على فراش وله ثياب على الفراش وعلى غيره ما يثبت من ذلك فأحسب أنه يثبت له جميع ما فى المنزل إلا الثياب التى عليه .

* **مسألة** : وسئل أبو سعيد عن رجل أقر فى مرضه لزوجته ببيت من بيوته وأقر لأخته ببيت آخر من بيوته فقال على معنى قوله أن إلا قرار ثابت . قيل له فإن كان فى البيت الذى أقر به لزوجته أمتعة وأداة ودراهم هل تكون داخله فى البيت فى الاقرار لها مع البيت . قال معى أنه لا يثبت لها إلا البيت . وما فيه فهو لورثته إلا أن يقر لها بالبيت وما كان من شىء فهو تبع للبيت على هذا وهذا على معنى ما سمعت عنه والله أعلم .

* **مسألة** : أبو عبدالله من أعطى امرأته متاع البيت آنية البيت وأما الحمار والجمل والبر والتمر والقطن وأشباه ذلك فليس من المتاع . قيل له فإن أقر لها بالبيت وما سد هل يكون ما فيه تبعا للبيت قال معى إن البيت وما فيه مما سد لمن أقر له به على بعض القول ومعى أن بعضا يضعف ذلك . قيل له وقال بعض لا يثبت قال لا أعلم أن أحدا يقول أنه لا يثبت إلا ما قيل انه ضعيف .

قيل له فإن قال بيتى وما لوى هو لفلان هل يكون ما فى البيت تبعا للبيت . قال لايبين لى إلا البيت وحده . قلت له فإن قال وما التوى قال لا تبين لى إلا البيت وحده . قيل له أرأيت إن قال بيتى هذا وما التوى عليه وما لوى عليه هل يكون ما فى البيت تبعا للبيت . قال معى أن مالوى عليه البيت فهو تبع له . وأما قوله بيتى هذا لفلان فمعى أنه قد قيل فى ذلك باختلاف فبعض أثبت ذلك وبعض ضعفه . وأما قوله هذا البيت لفلان وهو ملك للمقر فمعى أنه ثابت للمقر له ولا أعلم فى ذلك إختلافا . قلت فعلى قول من يضعف قوله بيتى لفلان إن قال بيتى لفلان وما لوى عليه أو ما فيه أيكون الذى فى البيت وما لوى عليه أيلحقه الضعف فى قول من يضعف أم يكون الإقرار بالبيت ضعيفا ويثبت ما فيه ما لم يقل وبيتى الذى فيه أو مالوى عليه مما كان لى فيه قال معى إن ما فى البيت ثابت ولا يلحقه قول من قال بالتضعيف .

بـاب [٢٤]

الإقـرار بالمـاء

ومن جواب أبى الحوارى رحمه الله وعن رجل قال لفلان ثمن ماء من فلج قد سماه والفلج أصول وسهام ثم قال بعد هذا القول إنما أقررت له بشربه وهو لم يسم بشربه ولا قال أبدا ، فعلى ما وصفت فإذا سمى بالفلج الذى أقر له بالثمن منه فهذا إقرار ثابت عليه فى الأصول أبدًا . وكذلك فى السهام إلا أن ينتزع ذلك الماء من يده أو ينتزع من يد المقر له بحق لأن أهل السهام أولى بسهامهم .

* **مسـألة** : ومن جوابه وأما ما ذكرت من الماء فإذا كان الماء مساحًا على أرض حتى يصح ان هذا الماء الذى اقر به حمزه لخالد هو مساحًا لهذه الارض وهذه النخل التى لحمزة فإذا صح ذلك لم يجز إقراره لخالد بالماء وكان الماء تبعا للنخل والأرض فإذا لم يصح ذلك كان الماء لمن أقر له به والله أعلم .

* **مسألة** : فى غير ذلك وإذا أقر رجل أن لفلان كيس دراهم فى منزلى أو حمل فى إبلى أو ثوب فى ثيابى ولم يقل هذا بعينه ثم رجع ينكر فإن الحاكم يأخذه حتى يخرج ذلك الذى أقر به بعينه ويكون القول قوله أنه هو هذا وأما إذا أقر بهذا الاقرار ثم مات فقال من قال أنه ليس بشىء إلا أن تقول بينة بالكيس بعينه أو بذلك الشىء بعينه . وقال من قال له الأقل من ذلك الجنس الموجود . وقال من قال له جزء من ذلك إن وجد له كيسان فله نصفهما وإن وجد ثلاثة فله ثلثهن على هذا يكون فانظر فيه والله أعلم .

* **مسألة** : وقال فى رجل أقر لرجل بقفيز حب بر أنه يثبت عليه له جرى حب بره فإن أقر له بمثقال ذهبًا ثبت له عليه مثقال ذهب صوغ كسور ولا يثبت له بذلك دنانير إلا أن يقول دينارًا أو مثقال دينار .

باب [٢٥]

الإقرار بالدراهم والدنانير والكيس

وسألته عن رجل قال اشهدوا أن على لفلان مائة درهم ثم قال إنما عليه مائة واحدة قال لا يلزمه إلا مائة درهم واحدة . وإذا قال اشهدوا وأن على لفلان مائة درهم اشهدوا على لفلان مائتى درهم اشهدوا أن على لفلان ثلثمائة درهم ثم قال إنما على له ثلثمائة درهم فإنما يلزمه له ثلثمائة درهم ، وإذا قال أن على لفلان درهمًا اشهدوا أن على لفلان درهمين قال صاحب الحق هى ثلاثة وقال المقر إنما له درهمان . فإنما يلزمه درهمان .

* **مسألة** : وعن الرجل إذا أقر لرجل أن عليه له عشرة دراهم ثم أنكر هل له أن يقبض من ماله بعد الحجة عليه قال معى أنه إذا أقر له عليه له ولم يكن المقر له يعلم كذب ما يقول المقر ثبت عليه إقراره فإذا أنكر بعد الإقرار ذكر

بإقراره الذى كان أقر به فإن هو أعطى الحق الذى أقر به وإلا كان للمقر له أن يقبض من ماله المقر بعد الحجة فيما مضى على معنى قوله . قلت فإن غاب هذا المقر بالحق آن عليه من قبل أن يحتج عليه فغاب حيث لا تناله الحجة هل له أن يقبض من ماله قبل أن يحتج عليه . قال إذا لم يقدر على الحجة وكان قد حجده فعلى معنى قوله أنه يجوز له الإنتصار من ماله .

* **مسألة** : ورجل قال لك على ألف درهم فيما مضى . قال معى أن هذا لا يثبت وقوله فيما أرى أكد من قوله فيما مضى ويوجد عنه أيضا فى قوله فيما أرى وفيما أظن أن هذا لا يثبت إلا على قول من يقول أن الاستثناء لا يهدم الإقرار وقوله فيما مضى وفيما عندى سواء فإن قال على لك ألف درهم فيما أعلم فهذا يثبت والله أعلم .

* **مسألة** : فإن أقر بمثقال ذهب ثبت له عليه مثقال ذهب صوغ كسور ولا يثبت له بذلك دنانير إلا أن يقول دينارا أو مثقال دنانير . قال وإذا أقر له بكذا وكذا فضة ثبت عليه ما أقر له به فضة من الكسور والصوغ ولا يثبت له دراهم إلا أن يقول كذا وكذا درهم فإنه يثبت له دراهم .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة أحسب عن أبى عبد الله فيمن أقر أن على لفلان أقل من مائة درهم أو أزيد من مائة درهم قال لا شىء له ، فإن قال نحو مائة درهم فله أقل من مائة وأكبر من تسعين . وعن هاشم يكون له تسعة وتسعون

فإن قال قريب من مائة فله أقل من مائة وأكثر من تسعين ، فإن قال بعض مائة فله خمسون كذلك عن هاشم ومسبح . وأما دون مائة فقد يكون قليلا وكثيرًا . أبو سعيد إن قال على لفلان حتى مائة فعليه المائة كاملة فإن قال إلى مائة فعليه مائة غير درهم ، وإن قال شطر مائة فعليه خمسون .

* **مسألة** : قلت له فإن أقر لرجل بمائة درهم ثم عاد فأقر له فى موضع آخر بألف درهم ما يثبت عليه . قال معى انه يثبت عليه الإقرار من ذلك وهو الألف . قلت له أرأيت إن أقر له فى هذا المجلس بألف درهم ثم عاد فأقر له فى موضع آخر بمائة درهم . قال معى أنه يثبت عليه الأكثر من ذلك وهو الألف . والإقرار عندى غير الوصية فى هذا فيما قيل . قال ومعى أنه قد قال من قال أنه يثبت عليه جميع ما أقر به فى المجلسين جميعا كلاهما أقر بالقليل فى أول مرة أو فى آخر مرة ولم أره يوجب العمل بهذا القول ورأيته يسمو إلى القول الأول .

* **مسألة** : وإذا أقر الرجل فقال لفلان على مائة درهم وإلا فعَبدى حر فإن المائة تلزمه ولا يعتق عبده لأنه إنما أقر بيمين وإذا أقر فقال لفلان على ألف درهم أو عبدى حر فإن العبد يعتق وتلزمه الألف . ولو قال أقرضنى فلان أمس ألف درهم وإلا فعَبدى حر فإن هذا إقرار فأخبر عن فعل ماض وحلف عليه ويلزمه الألف ولا يعتق العبد ولو قال على لفلان على ألف درهم وإلا حلف لأن على دينار فعليه للأول الألف ولا يلزمه للآخر بشىء .

* **مسألة** : وإذا قال لفلان على دينار أو درهم فإنى ألزمه وأستحلفه له . وكذلك لو قال على لفلان كرحنطة أو كر شعير أو درهم فإنى ألزمه الثلث من كل واحد من ذلك فإن أدعى الطالب ذلك كله فإن له أن يستحلفه فإن نكل أن يحلف لزمه كله . فإن قال على له مائة درهم أو نصفها فإن نصفها عليه .

* **مسألة** : فإن لك على ألف درهم إن حملت هذا المتاع إلى بيتى كان ذلك جائزا إن حمله فله الألف لأن هذا إجاره .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة ومن قال لزيد عندى عشرة دراهم فقال زيد ليس لى عندك شىء فقد أبرأه منها ، وقال أبو محمد عن سعيد بن محرز أنه أختلف هو وموسى بن على فى الرجل يقر أن فى صندوقه هذا لفلان كيس دراهم أو فى منزلى لفلان سيف فيوجد فى صندوقه هذا أكيسة دراهم وفى منزله أسياف فقال موسى له بالحصة على قدر الأكيسة والسيوف . وقال هو إنما لى أدنى ذلك الأقل . فإن قال عليه لفلان عشرة دراهم فى عشرة دراهم لم يكن إلا عشرة دراهم والإقرار بالدراهم والدنانير عدد القول فى وزنها قول المقر . فإن قال درهم صغير أو درهم كبير كان درهم البلد وقف فى الصغير والكبير .

* **مسألة** : وقال من قال فى رجل عندى لك يا فلان مائة درهم فقال فلان لا مالى عندك شىء ثم رجع فقال بلى إن لى عندك مائة درهم فأنكر المقر

فليس له عليه من قبل أنه قد أبرأه إلا أن يرد المقر كلامه فيقول بلى لك عندى فيقول الآخر صدقت أو نعم فيكون قد أقر بعد الابراء فيلزمه ذلك .

* **مسألة** : ومن قال لزيد عندى عشرة دراهم فقال زيد ليس لى عندك شيء فقد أبرأه منها .

* **مسألة** : عن أبى الحسن فإن شهدوا عليه أنه أقر عليه لرجل ثلاثين درهما فقال هى من دراهم عدن لم يقبل ذلك إلا منه إلا أن يكون بعدن ، قال أبو سعيد لا يحكم عليه إلا بما أقر إلا أن تشهد عليه البينة بدراهم سمونها غير دراهم عدن دراهم معروفة . ومنه قلت كان المقر والمقر له جميعا بعدن وهما من عمان فأقر له بدراهم عدن أيثبت له وعليه قال نعم .

ومن غيره : قال أبو سعيد قد قيل انه إذا كان إقراره متصلا فقال على له ثلاثون درهما من دراهم عدن ، وأما إذا سكت ثم ادعى ذلك أنه من دراهم عدن فهو كما قيل فى المسألة الأولى . وإن قال على له مائتا درهم إلى عشرة دراهم فليس له شيء إلا أن يقر بشيء معروف وإن قال له حتى مائة درهم فله مائة درهم قول أبى الحوارى .

* **مسألة** : فإن قال على لفلان إلى مائة درهم فعليه مائة درهم غير درهم ، فإن قال شطر مائة درهم فعليه خمسون .

ومن غيره : قال وقد قيل إن قال له على إلى مائة درهم فقال من قال يكون

له مائة درهم وقال من قال مائة درهم إلا درهم ، وقال من قال مائة درهم إلا شيء يسير .

* **مسألة** : وزعم عمرو بن سعيد أن رجلين من أهل سوق صحارتنازعا إلى أبى عبد الله رحمه الله فادعى أحمد بن شاذان الخرزى على ابراهيم بن محمد بن حنبل أن له عليه دراهم فأقر له مع أبى عبد الله أن له عليه كذا وكذا درهما أقل مما كان ادعى عليه أحمد بن شاذان ثم أقام أحمد عليه شاهدى عدل فشهدا أن عليه له كذا وكذا درهما كما ادعى عليه وأقام عليه شاهدى عدل بأنه كان أقر عند أبى عبد الله فى مجلس حكمه أن عليه لأحمد بن شاذان كذا وكذا درهما وهو أقل مما كان أقام به البينة عليه ثم طلب أحمد إلى عبد الله أن يأخذه بالدراهم التى أقام بها البينة عليه وبالدراهم التى شهد عليه الشاهدان بإقراره بها واحتج أن هذه الدراهم التى أقررت بها معك هى من الدراهم التى أقام على بها الشاهدين بالأصل فلم يرد عليه أبو عبد الله إلا ما شهد به الشاهدان وهو الأكثر ولم يأخذه بذلك الإقرار وحكم بذلك بينهما وأكثر عليه أحمد فقال هو رأى وقد أطلب فيه النظر وقال لو كان هذا يلزم الناس لضرهم إقرارهم بالحق ولو أن رجلا ادعى على رجل ألف درهم فأقر أن عليه له تسعمائة درهم ثم أقام عليه المدعى شاهدى عدل أن عليه له ألف درهم وطلب إلى الحاكم أن يأخذه بالألف وبالتسعمائة لكان لا تقر أحد مع الحاكم ولكنه يأخذه بالأكثر ويبطل الباقى .

* **مسألة** : زيادة فيمن أشهد لأخته بثلثمائة درهم دينًا عليه ثم لبث سنين فلما نزل به الموت قال اكتبوا لها مائتى درهم وكتبوها لها . فإن أقامت بينة أنها لم تزل تطلب إليه الثلاثمائة وكان يقر لها فى صحته حتى حضره الموت فأوصى لها بمائتين فلها الثلاثمائة . وكذلك إن أقر هو بالأكثر وأقام الشاهدان عليه بالأقل واحتج أن الذى شهدت له البينة من الحق الذى أقر به فلا يأخذه إلا بالأكثر إلا أن يصح أن إقراره بذلك من ثمن كذا وكذا وشهد الشاهدان بذلك من نوع آخر فهنالك يأخذه بهما جميعا ، وكذلك أن لو كان عليه ألف درهم فأشهد الذى له الحق أنى قد قبضت منه مائة درهم ثم أشهد أنى قد قبضت منه مائتى درهم ثم اشهد أنى قد قبضت منه ثلثمائة درهم وأنه كان كلما قبض منه أشهد على نفسه بجملة ما صار إليه فأرى هذا خلاف ذلك وأخذ برأى من رأى عليه جملة ما أقر أنه قد قبضه أن يؤخذ بإقراره كما أقر حتى يبين عند الشهادة أن ذلك الذى أشهد به قبل هو من هذا وإنما جملة ما قبض الأول والآخر كذا وكذا .

* **مسألة** : ومن أقر عند الحاكم أنه اشترى هو وفلان جرابا من فلان وعليه نصف ثمنه أو قال علىّ وعلى فلان له مائة درهم فطلب الذى له الحق أن يؤخذ المقر بالجملة فإنما عليه النصف كما أقر والله أعلم .

* **مسألة** : وقيل إذا أقر رجل وقال علينا لفلان ألف درهم أنه إذا رجع المقر عن إقراره فإنما يلزمه ثلث الألف قال غيره قال الذى أرى أن يأخذه الحاكم

حتى يقر ويسمى كم عليه من هذا الحق لهذا الرجل ولا بعذره إلا بذلك فإذا أقر بشيء فليس عليه غير ما أقر به مع يمنيه .

* **مسألة** : ومن أقر لرجلين أن عليه لهما ألف درهم فلما كان بعد ذلك بأيام قال لهذا كذا ولهذا كذا قال القول فى ذلك قوله إلا أن يموت أو يحكم عليه لهما قبل أن يخبركم عليه لكل واحد منهما فإنه حينئذ نصفان .

* **مسألة** : وإذا أقر رجل أن لفلان كيس دراهم فى منزلى أو حملا فى إبلى أو ثوبا فى ثيابى ولم يقل هذا بعينه ثم رجع ينكره فإن الحاكم يأخذه إذا صح ذلك عليه حتى يخرج ذلك الذى أقر به بعينه فيكون القول قوله فيه أنه هو هذا . وأما إذا أقر بهذا الإقرار ثم مات فإن ذلك النوع الذى أقر به يجزأ أجزاءً على قدر ما أقر له به فيه ثم يعطى الذى أقر له جزءًا منها .

قال غيره وقد قيل لا يثبت له شيء من هذا حتى يصح ذلك بعينه بالبينة أو يجده المقر بعينه فإذا أقر له فى منزلى كيس دراهم أو غيره فوجد فى منزله كيسان فى كل واحد دراهم وزنها سواء أو وزن واحد أقل من الآخر فله من كل واحد منهما النصف لأنه أعدل وإن وجد له من ذلك النوع ثلاثة فله الثلث وإن كان أربعة فله الربع وقال من قال له الأقل والرأى الأول أعدل عندى ، قال أبو الحوارى إن لم يعرف هذا الكيس بعينه فليس له شيء هكذا حفظنا قال أو تقوم بينة بالكيس بعينه .

ومن غـيره : قال وقد قيل أن له الأكثر من الكيسة إذا لم يعرف ذلك بعينه ومنه قال وإذا أقر أن له فى منزلى كيسا فيه دراهم فوجد له كيسا فيه دنانير وكيسا فيه دنانير ودراهم فلا شىء له حتى يوجد كيس فيه دراهم خالصة وكل ما كان من هذا النحو فهو على هذا القياس .

ومن غـيره : قال وقد قيل إذا قال لفلان كيس فى منزلى فيه دراهم فوجد كيس فيه دراهم ودنانير وكيس فيه دنانير خالصة أن له الكيس الذى فيه الدراهم إلا أن يقول لفلان فى منزلى كيس دراهم فإذا كان فيه دراهم ودنانير لم يثبت له شىء حتى يكون كيسا فيه دراهم خالصة . .

* **مسـألة** : واعلم أن كل من أشهد على نفسه بحقوق مختلفة ليس متواطئة إلى أوقات مختلفة أو وقت واحد فانه يؤخذ بجماعة تلك الحقوق التى أشهد له بها ولو كان وقتها واحدًا إذا أشهد بها كلها فى مجلس واحد . وكذلك إن أشهد على نفسه لرجل بألف درهم إلى شهر رمضان وألف درهم إلى شعبان فقال المطلوب هى واحدة فعليه ألفان لأن الوقتين قد اختلفا . ولكن إن أشهد عليه بألف درهم إلى شهر رمضان ثم أشهد أيضا بألف درهم إلى شهر رمضان من تلك السنة فهو ألف واحد والإيمان بينهما إن اختلفا ، وذلك حيث تواطب الشهادة وإن اختلف التاريخ فكان الألف الأول فى رمضان من سنة تسع وأربعين والألف الثانى محله ستة وخمسين فهما ألفان حيث اختلف التاريخ وإذا أشهد بألف درهم لم أشهد بألف درهم ولم يكن لذلك وقت أو كان وقت فى شهر واحد بلا تاريخ فهى ألف واحدة وإذا كانت المدة فى الحق إلى

شهر رمضان فقال المطلوب هو شهر رمضان إلى خمس سنين وقال الطالب هو شهر رمضان من هذه السنة فالقول قول الطالب مع يمينه وكذلك فى السلف ولا ينتقض ،

قال غيره نعم وقد قيل القول قول المطلوب مع يمينه وإذا قال المقر أن لفلان على مائتى درهم أو مائة فطلب الطالب المائتين وقال المقر إنما هى مائة واحدة فإنه يؤخذ له بالمائتين كما أقر أولا .

قال غيره وقد قيل يؤخذ له بالمائة ويدعى الآخر بالبينة على المائة الأخرى فإن لم يحضر بينة حلف له فإن لم يحلف أخذ له بالمائة الأخرى .

* **مسألة** : فيمن أقر لرجل بعشرة دراهم ونصف أو قال عشرة دراهم دانقين وكذلك إن أوصى له بمثل هذا ما يلزمه له منه . فمعى أنه قال عشرة دراهم كان عشرة دراهم ونصف درهم من نقد البلد من الدراهم ، فإذا قال عشرة ونصف دانقين كان عليه عشرة دراهم من نقد البلد والقول قوله فى الدنق نسخه الدانقين أو قول الورثة من بعده .

باب [٢٦]

الإقـــرار بالبيـــوع

وعن رجل يقول مع قوم أنه باع ماله لفلان أو أنه قضى ماله زوجته هل يكون هذا ثابتا للرجل والزوجة قال نعم . قلت فإنهم لا يشهدون إن باع ماله بشيء معروف هل يكون هذا بيعا . قال نعم ويكون القول قوله فى الثمن مع يمينه قال وكذلك يكون المال للمرأة ولا يكون القضاء إلا بحق إذا ثبت عليه ذلك .

* **مسـألة** : وأما إقراره أنه باع شيئا من ماله وحده بشيء من الثمن المعروف وأنه قد استوفى من المشترى ذلك الثمن . فإن ذلك عندى إقرار يجوز عليه وعلى ورثته ويثبت ذلك . وكذلك عندى إن لم يسم إلا أنه قد أقر بالبيع وأنه استوفى الثمن . وإن كان حيا كان له عندى الرجعة بجهالة الثمن إذا لم يسم به ولم يقر بمعرفته قال وهذا إقرار يخرج عندى فى الصحيح . وأما المريض فكان

معى أن إقراره بما لا يجوز فعله فى الوقت الذى لا يجوز فعله فيه إن ذلك لا يثبت منه وهو مثل فعله

* **مسألة** : وكتاب أبى جابر ومن أقر بمتاع أنه باعه لاثنين وهو فى يد أحدهما فأقر أن البيع كان للآخر قيل وأنه يلزمه للأول مثل ما أقر له به وإن قال بل هو للآخر فلا شىء عليه .

* **مسألة** : وإذا أقر الرجل أنى قد بعت لفلان قطعة كذا بكذا وكذا من الثمن واستوفيت منه الثمن فإقراره جائز عليه وعلى ورثته والقطعة لمن أقر له ببيعها وللورثة إن أرادوا أخذ تلك القطعة ويردوا عليه الثمن الذى أقر به أو قيمة المال. إن لم يقر بالثمن وذلك فى المرض وأما إذا أقر فى الصحة فهو ثابت .

* **مسألة** : ومن أقر أنه اشترى سلعة من فلان ولم يقل بكذا من الثمن ثم قال ليس له على شىء فإنه لا شىء عليه حتى يحضر البائع ببينة بأن عليه له كذا وكذا من الثمن ويسمى له ذلك ثم قال دفعته أو قال ليس على فإنه يلزمه الثمن إلا أن يحضر بينة بالدفع والله أعلم .

باب [٢٧]

الإقرار بالكتب

وسئل عن رجل قال فى مرضه ومعه كتب منها شيء مكتوب فيه وشيء لا كتاب فيه ورقاع كل ذلك فى إناء موضوع فقال كتبى هذه لفلان وهو ينظرها ما يكون لفلان منها . قال أما ما كان مكتوبا فيه بعد الحوز فيعجبنى أن يكون من الكتب . وأما الذى لا كتاب فيه من المحروز من الدفاتر فمعى أنه يلحقه معنى الاختلاف . وأما الرقاع فما كان منها مكتوبا فيه لحقه معانى الكتب ومالم يكن مكتوبا فيه لم يلحقه معانى الكتب . وأما ما كان محرى غير محروز مكتوب فى بعضه أعجبنى أن يلحقه بالكتب ما كان مكتوبا فيه ولو من جانب واحد وما ليس فيه كتاب فهو من غير الكتب .

* **مسألة** : وذكرت أنك كنت أنت والحوارى بن القاسم بن سليمان عند أبى محمد خالد وهو مريض فذكر لكم ما ذكر من حديث الكتب وكان

عنده جوابات كثيرة نفيسه قال الجواب لكم الذى حفظت لكم أو قال ذلك الجوابات لكم إلا أنه ذكر الجوابات لكم فمن شفقتكم عليه لم يعد يثبت حتى مات فلما مات ناقشتم فى الكتب حينئذ وحفظت أنت عنه الذى وصفت لى . قال الحوارى بن على ما قلتم أو قال أنه قال وهو وصية لكم من مالى . فعلى ما وصفت فإن كنتم تحفظون عنه أنه قال الجوابات لكم يعنى جواباته أو جواباتى لكم فهذا معنى اقرار منه لكم ويسعكم أخذ ما أقر به لكم مالم تعلموا إلجاءً . وأما ما قلت فى قول الحوارى بن القاسم أنه قال وهو وصية لكم من مالى . فذلك جائز إذا كانت الوصية تخرج من الثلث . وأما سائر الكتب من غير الجوابات فلا أراه ذكرها لكم بلقطها فيما يثبت فإن أخذتم بما سمعتموه يقر لكم فى الجوابات فذلك وجه حق . وأما الوصية ولم تستمعوا أنتم فإن ذلك لمن سمعه منكم إلا أن تصح الوصيه معكم بشاهدى عدل بوصية . وقلت أرأيت إن قال كتبى لكم كانت الجوابات تبعا للكتب أم لا . فنعم إن قال كتبه لكم رأينا كل كتبه داخلة فى هذا اللفظ بإقراره لكم كانت الجوابات أو غير الجوابات .

باب [٢٨]

الاقـرار بالثياب

وسئل عن رجل قال لرجل هذا الثوب لك بعه وفرق عنى كذا وكذا . قال معى أنه إن كان هذا يجوز إقراره خرج قوله هذا إقرارا له عندى فى الحكم ويفعل بما أقر له به ما شاء .

قلت له : فإن كان المقر له وارثا يجوز له ذلك الاقرار قال هكذا عندى فى قول من يقول بثبوت الاقرار فى المرض والعلة عندى قول من لا يثبت الاقرار فى المرض يجعله بمنزلة العطية والعطية فى المرض لا تجوز للوارث لأنها بمنزلة الوصية ولا وصية لوارث . ومعى أن العطية فى المرض يختلف فيها .

قلت له : وكذلك يلحق إقرار المريض لغير الوارث ما يلحق الوارث من الاختلاف أم لا يلحق الاختلاف إلا الوارث . قال معى أنه يلحقه الاختلاف على قول من يقول أن الإقرار يقع موقع العطية .

* **مسألة** : ما تقول فى رجل قال لرجل هذا الثوب لك على أن تذبح لى هذه الشاة فذبحها هل يثبت له الإقرار . قال معى أنه يشبه عندى معنى الثبوت فيه إذا ذبح له الشاة .

قلت : فإن هلكت الشاة قبل أن يذبحها قال معى أنه إذا كان يخرج على معنى الأجرة فماتت الشاة قبل أن يذبحها بطلت الأجرة وإذا خرج على معنى إلا قرار فالاقرار ثابت ذبحها أو لم يذبحها . ومعى أنه قد قيل بما يشبه معنى هذا وهذا فى معنى هذه المسألة .

* **مسألة** : فإن قال قد أعطيتك هذا الثوب على أن تذبح لى هذه الشاة فذبحها قبل أن يرجع الآخر ففيه اختلاف . فإن هلكت قبل الذبح فلا يثبت .

* **مسألة** : وإن قال فى وصية وأقر فلان أن ثوبه الأبيض لفلان هل يكون إقرارا ثابتا وله ثوب أبيض إذا كان معروفا أن للمقر ثوبا أبيض ليس له ثوب غيره . فنعم هذا اقرار ثابت .

* **مسألة** : وسئل عن رجل قال لرجل هذا الثوب لك بعه وفرق عنى كذا وكذا وما بقي رده على ورثتى ما يكون هذا قال معى أنه إن كان يجوز إقراره خرج قوله هذا إقرار له عندى فى الحكم ولا يثبت عليه قوله بعد ولا فرق ثمنه ما لم يكن هنالك أساس بينهما ولا شىء متقدم وإنما هو إقرار هكذا قيل له فإن كان وارثه هل يثبت له الإقرار قال هكذا عندى على قول من يثبت معنى

الاقرار فى المرض للوارث .

قلت له : فقول من لا يثبت الإقرار فى المرض للوارث ما العلة فى ذلك قال معى أنه يجعله بمنزلة العطية والعطية فى المرض لا تجوز للوارث لأنها بمنزلة الوصية ولا وصية له ومعى أن العطية فى المرض يختلف فيها . قيل له فالاختلاف يلحق إقرار المريض لغير الوارث . قال معى أنه يلحقه الإختلاف .

* **مسألة** : عن أبى الحسن فإن أقر له بثيابه ما يثبت له منها . قال يثبت له جملة ثيابه كسوته وغيرها .

قلت له : فإن كان بزاز أيثبت له جملة ثيابه قال نعم . قلت لهَ فإن كان ليس فيه علامة اللباس القول فى ذلك قول من قال إذا لم يكن فيه علامة اللباس فحتى يعلم أنه ملبوس . قلت له فإن كانت امرأة فكانت لها ثُياب وشقيق قال فما كان من الشقيق مقطعا فهو من كسوتها ولو لم تلبسه وما لم يكن مقطعا أو كانت ثيابا غير ملبوسه فهى لها . قال أبو سعيد ما صح أنه من كسوتها ومتخذتها كسوة يثبت ذلك ولو لم تلبسها .

باب [٢٩]

الاقـــرار بالشـــوران والخبز

قيل له أرأيت لو أقر رجل لآخر بمن شوران مع الحاكم ما يلزمه له فى ذلك من الشوران رطب أو يابس . قال معى أنه يكون من شوران يابس مثل المتعارف بين الناس من الفراخ . قيل له فإن اختلف ذلك ما يكون له . قال معى أنه يكون له الوسط من ذلك ان اختلف . قيل له فإن أقر رجل لآخر بمن خبز ما يكون له من ذلك برا وذرة أو غيره . قال يعجبنى أن يكون له خبز البلد فى ذلك الوقت . قيل له فما يكون له من الخبز الذى يباع أم الذى يأكلون الناس فى منازلهم . قال معى أنه ما أقر به من الخبز كان القول قوله مع يمينه إن أراد ذلك المدعى عليه ويعجبنى هذا القول إلا أن يصح عليه غير ذلك .

باب [٣٠]

الإقـرار بالحيـوان والمماليك

قلت له فإن أقر رجل بجاريته وله جاريتان وأحدهما أعلى من الأخرى ما يكون له . قال معى أن تكون له جاريته .

قلت له : فإن لم تجد البينة أيهما وقع عليها الإقرار ما الحكم فى ذلك . قال معى أنه لا يحكم له بشىء .

قلت : فإن أقر أن جاريته لفلان وليس له إلا جارية واحدة . قال معى أنه إذا شهدت البينة أن هذه جارية الموصى فلان فصح اقرار بجاريته لفلان كانت هذه الجاريه له .

قلت له : فإن قالت الورثة أن فلانا الموصى له جارية غير هذه قال معى أنه على الورثة البينة قلت له فإن كان أوصى له بجارية فوجد له جاريتان ما يكون

له . قال معى أنهما إذا خرجتا من ثلث ماله كان له نصفها جميعا وفى بعض القول أن له الأقل منهما قلت له فما الفرق بين الوصية والاقرار قال معى أن الإقرار لا يقع إلا على واحدة بعينها فإذا لم تعرف لم يحكم له فى المال بشىء إلا بالعين والوصية فعل منه هو فى ماله فإن عرف ما قد أثبته فى ماله من الوصية وإلا لحقه معنى النظر فى الحكام نسخه الأحكام وأهل النظر ففي الحكم لا يحكم إلا بالأقل وفى معنى الاحتياط لا يخرج إلا من المشاركة حتى لا يتعدى من أحدهما لمعنى ما قد ثبت فى ماله .

قلت له : فإن أقر لزيد بجاريه ما يكون له . قال معى أنه لا يكون له شىء .

قلت : فإن أوصى له بجارية . قال معى أنه تثبت له جارية من جوارى أهل البلد الذى يقع عليه اسم الجوارى المعروفة .

* **مسألة** : وسئل عن رجل قال هذا الغلام يعمل لك ما حييت فإذا مت فهو لى ولورثتى قال . هو للذى أعطاه إياه وليس قوله بشىء .

قال غيره إن قال هو لك حياتك فإذا مت فهو لى ولورثتى فالعبد للذى أقر له به فى بعض القول . وإن قال هذا يعمل لك حياتك فإذا مت فهو لى ولورثتى فهو كما قال إذا عمل لرجل آخر شيئا فهو لى .

قال غيره . أرجو أنه أبو سعيد ومعى أنه قد قيل إذا أعمره فجعله عمره أو حياته فهو له حيا وميتا ولورثته ومعى أنه قد قيل ذلك وقيل هو على ما شرط ايما قال عمره له أو حياته .

* **مسألة** : وسألته عن رجل قال جاريته هذه أو هذه الجارية وهى لفلان الاخذ منها هل يثبت هذا الاقرار . قال قيل أنه يثبت الإقرار ويبطل الاستثناء ويكون لمن أقر له بها وخدمتها وقال من قال يثبت الاقرار والاستثناء جميعا .

قلت له : ويثبت للذى أقر له بها أن يطأها فى القولين جميعا فإن جاءت بولد كان الولد ولده قال معى أنه إذا ثبت الاقرار جازله وطئها وإذا لم يثبت الشرط بالجهالة لم يعجبنى له الوطىء لأنه منتقض فى بعض القول لأنه يقوم مقام العطية وأحسبه فى قول من يقول ذلك والله أعلم . قلت فإن قال أعطيتك هذه الجارية أو قد وهبت لك هذه الجارية إلا خدمتها لى هل يثبت هذا إذا أحرز عليه قال هذه العطية لا تثبت لأن فيها شرط . قلت ولا يحل للموهوبة له وطئها على هذا قال لا .

قلت له : فإن وطئها على هذا أيجلد الحد . قال لا يعجبنى أن يجلد الحد ويدرأ عن الحد بالشبهة عندى لأن هنالك سبب عطية .

* **مسألة** : وعن رجل أقر لزيد بدابة ثم مات وتركها فى منزل وارثه يسكنه وقد علم بذلك ولم يعلم أنه كاذب فيما أقر هل عليه أن يسمى الدابة قال معى أنه يثبت عليه ما أقر به المقر إذا علم بذلك وصحت عليه البينة ومعى أن عليه أن لا يعقلها ويسلمها إن كانت بقيت فى يده أمانة .

قلت له : فإن كانت فى المنزل أيكون فى يده أمانة قال إذا كان يسكنه .

باب [٣١]

إقرار المماليك بالملكة وغيرها

وعن عبد أقر أنه جرح رجلا فأنكر ذلك مولاه عليه وإن العبد عتق فطلب المجروح إليه هل يدركه بشيء فليس عليه شيء إلا أن يقر وهو حي .

* **مسألة** : عن جابر بن زيد قال ما أقربه المكاتب من حدا أو دين لزمه .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة وسألته عن رجل أقر فقال أنا غلام زيد أو مملوك زيد هل يكون هذا القول يوجب عليه الملك قال لا يبين لى ذلك .

قلت : فإن قال أنا غلام لزيد أو ملك لزيد أو مملوك لزيد هل يلزمه الملك بإقراره . قال قد قيل ذلك .

قلت : فإن قال أنا ملك لزيد قال هو أقرب إلى الثبوت ويعجبنى بأن يثبت عليه الملك لزيد باقراره . قلت فإن قال أنا خادم لزيد أو أنا لزيد قال يثبت عليه ذلك . قلت فإن قال أنا مولى لزيد قال معى أنه لا يثبت عليه الملك لأن المولى يكون سيدا ويكون من العصبة .

* **مسألة** : قلت رجل يقر أنه كان لفلان فأعتقه فلان أو قال أنه من عتقاء بنى فلان ما حكمه . الجواب أن حكمه الحرية حتى يصح أنه مملوك أو يقر بذلك فأما قوله أعتقنى فلان فإن حاكمه ثبت له وعليه البينة إذا أنكره فلان . قلت فإن كان فلان غائبا ممن لا تبلغه الحجة . قال قد قلت أيضا إذا لم يقر بالملكة كان حكمه الحرية حتى يصح الرق وقوله أعتقنى .فلان لا يثبت عليه عند السامع ملكه وإنما ذلك إذا حاكمه فلان فأنكر أنه عبده ولم يعتقه كان على العبد البينة وعلى الآخر اليمين انه عبده ما خرج منه يعتق . فأما لو قال أنه حر كان على المولى البينة أنه عبده والله أعلم . قلت فإن أقر بالملكة والعتق فى لفظ واحد . قال إن قدم إقرار الملكه ثم قال أعتقنى لم يقبل قوله ولم يستعمل .

* **مسألة** : وإقرار العبد البالغ بالملكة جائز عليه لمن أقر له بها ما لم يكن معروفا لغيره أو معروفا بالحرية . وقيل كان لمحمد بن محبوب عبد فهرب وأقر العبد أنه لمحمد بن محبوب فلم يقبلوا ذلك من محمد بن محبوب حتى أقام محمد بن محبوب على ذلك شاهدين قال محمد بن محبوب ما كان علينا بينة والله أعلم .

* **مسألة** : ومن قال أنا غلام فلان أو مولى لفلان ثم أنكر أنه ليس بمملوك فلا ملكة عليه ولا يضره قوله حتى يقول أنا مملوك لفلان ثم يوجب عليه الملكة .

* **مسألة** : وإذا أقر الرجل أن أمه كانت أمة لأم فلان ثم أعتقها فعليه البينة بعتق أمه وإلا لزمه الملكه . وإن قال كنت من عتقاء فلان أو أمة كانت من عتقاء بنى فلان لم يكن عليه فى ذلك بأس .

* **مسألة** : إذا كان عبد كبير فى يد رجل فقال أنت عبدى فقال لا ولكنى عبد فلان فالقول قول الذى العبد فى يده .

قال غيره إذا أقر العبد بالعبودية فقد بان لنا أنه لا دعوى له والإقرار بقوله أنا لفلان وسكوته سواء وهو للذى فى يده حتى يقيم الذى ليس فى يده البينه أنه له .

بـاب [٣٢]

الإقـرار بالمـيزان

وعن رجل أقر لرجل بميزانه ما يثبت له من ذلك . قال عندى يثبت له العمود والكفتان وما هو ثابت فى العمود والكفتين . قلت له فإن كان له ميزان قطن وميزان دراهم ما يثبت له من ذلك . قال معى أن بعضا يثبت له إلا دون منهما . وقال من قال الأوسط منهما وقيل النصف من هذا والنصف من هذا وقيل لا يثبت شىء حتى يصح الميزان الذى أقر له به بعينه على معنى قوله .

باب [٣٣]

فى العطية

روى أبو سعيد عن النبى ﷺ أنه قال «الراجع فى هبته كالراجع فى قيه وتأويل ذلك معنى على ما جاء به الأثر إذا كانت الهبة من غيره تقية وأحرز الموهب ما وهب له فإذا وقع الاحراز كان هنالك العطية وحرمت على الواهبْ لها إلا بحلها بوجه من وجوه الحق وإنما المعنى كالراجع فى قيه أن القىء حرام والمرتجع للقىء مرتكب للحرام فتثبت العطيه من سنة رسول الله ﷺ وأجمع على ذلك فقهاء المسلمين ولا أعلم فى ذلك اختلافا بين أحد من أهل العلم وقد يخرج ذلك على معنى أنه من كتاب الله وإن لم يكن تصريح بعينه قوله تبارك وتعالى ﴿ **فلا جناح عليكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت أبائكم أو بيوت أمهاتكم** ﴾ الآية كلها . قيل وذلك أنه كان من قصة هذا أن الله تبارك وتعالى أنزل على رسوله ﷺ ﴿ **يأيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم** ﴾ فاعتزل المسلمون أموال

بعضهم بعض حتى الطعام من عند بعضهم بعض وقالوا ليس من أفضل أموالنا الطعام فرخص الله لهم فى ذلك وأصل ما جاء الله به فى كتابه على لسان رسوله التراضى بين الناس مالم يبح التراضى كل حرام من البيوع وذلك قوله عن تراض منكم فلا يصح البيع إلا بالرضى وكذلك لا يكون الهبة إلا بالرضى ولو كان البيع على الجبر فى غير ما يثبت فيه الجبر من الحقوق اللازمة لم يكن بحلال . وكذلك العطية لا تكون إلا بالرضى وطيبة النفس . وذلك من ذلك قول الله تبارك وتعالى فيما أوجب على عباده من الحقوق اللازمة . ومن ذلك صداق المرأة على زوجها الذى أنه ليس شىء أوجب منه فى الإسلام إلا ما هو مثله فأنزل الله فى ذلك فإن طبن لكم عنى شىء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئًا .

* **مسألة** : وقيل عن النبى ﷺ أنه قال « الراجع فى هبته كالراجع فى قيه وكان فيما قيل أن النبى ﷺ أنه انما أراد بهذا تحر بماله لا لمعنى للراجع فى قيه إلا أنه حرام عليه وهذا مالا يختلف فيه أن العطية مزيله من ملك المعطى موجبه لملك المعطى . وإنما اختلفوا فى وجوب العطية فقال من قال إن نفس العطية موجبة للعطية ولا رجعة للمعطى . وقال من قال مالم يفترقا المعطا والمعطى فللمعطى الرجعة فى عطيته فإذا افترقا فلا رجعة له وقال من قال للمعطى الرجعة مالم يحرز المعطا عطيته أو يمت المعطى أو المعطا فإذا أحرز المعطا أو مات أحدهما ثبتت العطية . وقال من قال لا تثبت العطية إلا بإحراز أو يموت المعطى وأما موت المعطى فلا تثبت به . وقال من قال لا تثبت العطية إلا بالإحراز لأنها يدا أعطت أخرى فما تصل العطيه إلى اليد المعطية فهى فى

أحكام يد المعطى فهذا القول هو أقصى ما قيل فى العطية فإذا أحرز المعطا العطية فلا نعلم إختلافا أنها قد زالت من يد المعطى وحرمت عليه الرجعة فيها .

* **مسألة** : وسألت محبوبا عن رجل له أخ من أمه أو أبيه محتاج إليه فوقع له على أخيه مال ولا يستطيع أخوه أداء ذلك المال إليه هل يأثم الرجل إن وهب ذلك المال لأخيه لحال الورثه قال إذا لم يكن اضرار فلا بأس .

* **مسألة** : وعن يهودى تصدق على رجل مصلى بماله فذلك جائز إذا أحرز المصلى ما تصدق به عليه .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة من كتاب الأشياخ . ومن وهب لرجل هبة فقبضها أو أحرزها فلا رجعة له عليه فإن جذبها منه فعليه الضمان قلت فإن ظهر بها هذا الرجل أيأخذها . قال هى له ولا عليه حرام أخذها إن قدر حيث وجدها وإن جحده إياها جاز له أخذ مثلها من ماله وإن كانت مجهولة فرجع عليه فيها فهى له .

* **مسألة** : والخدمة والسكنى لا تصح الهبة فيها ولا تجوز هبة الحركات ولا السكن لأن ما فى الذمة معدوم من جميع ذلك ومعدوم القبض منه ولا تجوز هبة الدين لأن ما فى الذمة معدوم غير موجود ولا يصح فيه القبض والبرأة فى الدين تصح .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة . زعم هاشم قال موسى لا تجوز عطية راكب البحر ولا بيعه ولا شراؤه إذا اشتد الموج أو عابت السفينة أو جاءت حالة يخاف فيها على نفسه . والحامل إذا ضربها المخاض وكذلك فى الحرب إذا تراءيا الجمعان . والنحل والهبة اسمان يمعنى واحد وأحكامها سواء فى كل أحوالها ولا يتم النحل إلا بالقبض .

* **مسألة** : والهبة جائزة للغنى والفقير وجائز قبولها للغنى والفقير سواء . ومن ذهب من أصحابنا إلى أن الهبة لا تجوز من الفقير إلا على وجه الضمان ضمان البدل فعندى أنه أغفل فى الرواية لما روى عنه عليه السلام من قبوله هدية بريرة لحما تصدق به عليها ولم ينقل أنه ضمن لها بدلا .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة الضبا العطية والعطا إسم لما يعطا والعطو التناول باليد ومنه اشتق الأعطاء والمعطاه والعطاولة . والتعاطى التناول لما لا يحق يقال تعاطى فلان ظلمك وفى القرآن فتعاطى فعقر قال قام الشقي على أطراف رجليه ثم رفع يده فضربها فعقرها يعنى ناقة صالح عليه السلام وقيل بل تعاطيه جرأته كقول القائل تعاطى فلان أمرا لا ينبغى له ويقال أعطيت فلانا إذا ناولته وعطوت له إذا تناولت منه .

* **مسألة** : قال أبو عبدالله قال المسلمون لا تجوز العطية ولا الصدقة فى حال الغضب فإن رجع المعطى أو المتصدق فيما فعل كان له ولو أحرز عليه قال أبو

الحوارى ولو أحرز عليه فله الرجعة وأما الاقرار والبيع فجائز ماض عليه فى الغضب والرضى . قال غيره ومعى أنه يلحق الاقرار ذلك فى بعض القول .

* **مسألة** : أبو سعيد فى النحل أنه ضرب من ضروب العطية وهو أصح عندى من لفظ العطية لأن العطية تنصرف على وجوه إلا أن يسمى بها هبة أو يقصد بها إلى ذلك فى المعنى فتصح والنحل عندى لا يشبه غير معنى الهبة والنحل والهبة إسمان لمعنى واحد وأحكامها سواء فى كل أحوالهم ولا يتم النحل إلا بالقبض والله أعلم .

بـاب [٣٤]

فى لفــظ العطيــة

وسألته عن رجل طلب إلى رجل قور شجر مثل كرمة أو غيرها من الأشجار فقال له تراها فى موضع كذا وكذا اذهب وخذها ثم هلك السائل أو المسئول أو غاب حيث لا تناله الحجة هل للسائل أن يأخذ أو المسئول أن يملكها قال معى إن السائل إذا غاب أو مات وكان المسئول قد رجع فى هذه العطية كانله الإنتفاع بها وهى من ماله . وإن كان المسئول غاب أو مات فإن كان المسئول غاب فالعطية بحالها والسائل الانتفاع بها حتى يعلم أن المسئول رجع عليه فى ذلك إذا كانت عطية . وأما إذا مات فمعى أنه قد قيل فيه باختلاف ، فقال من قال إن موت المعطى رجوع فى العطية وقيل ما لم يرجع فهى بحالها للمعطا . قلت فإذا سأله شيئا من ماله فقال له إذهب خذه يكون هذا عطية أم لا . قال معى أن هذا لا يكون عطية وهذا معى إذن منه له بما سأله أن يأخذه ويجوز له أخذه . قلت له فيجوز له أن يأخذها بعد وفاته

أو غيبته قال معى أن له أن يأخذها فى حياته ما لم يعلم أنه رجع عليه فيه وأما بعد موته فليس له أخذه .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة فإذا قال له أعطنى قال خذه أو أعطاه جوابًا لكلامه خرج محتملا فى الحكم والقول فيه قول المعطى وأما فى الاطمئنانة فإلى ما قصد إليه ، قلت له فإن غاب هذا المسئول الذى قد أذن له بأخذ ماله إياه وأخبره رجل ثقة أنه قد رجع عليه فيما أذن له به هل له أن يأخذ ما سأله أم لا . قال معى أنه قيل أما فى الحكم فله أن يأخذها حتى يكونا رجلين ثقتين وأما بالاطمئنانة فالتنزه عن ذلك أحب إلى .

* **مسألة** : قلت له فإن قال كل مال لى فقد جعلت لك فيه العشر أو الثلث هل يثبت ذلك . قال معى أن هذا يشبه معنى العطية ويثبت عندى فيه ما يثبت فى العطية من المعطى وفى المال المعطا ، قلت له فإذا قال قد أعطيتك ربع مالى وهو لا يحيط علمه بجميع ماله هل يثبت ذلك . قال معى أنه قيل إذا أحرزه عليه ولم يرجع فلا أقول أنه حرام فإن رجع عليه واحتج بحجة سمعت حجته . قلت له فإن أعطاه شيئا من ماله فأحرزه الآخر ثم ادعى هذا أنه كان جاهلا به ولم يكن من قبل أقر بمعرفته هل له رجعة . قال معى أن له الرجعة بالجهالة فى العطية كما له الجهالة فى البيع ، قلت له فهل عليه فى ذلك يمين . قال معى أن القول قوله مع يمينه .

* **مسألة** : عن أبى الحوارى وعمن تصدق على رجل بشىء أو أعطاه فقال خذ هذا فكله أو خذه اشتر به طعاما فكله . فإذا تصدق عليه أو ملكه إياه لنفسه جاز للذى صار له نسخه إليه أن يفعل فيه ما شاء . وإن قال له اشتر بهذه الدراهم كذا وكذا فكله أو اكتس به أم يجز له أن يفعل إلا ما أمر به لأن الأمر لعل له معنى فى ذلك .

* **مسألة** : عن أبى الحسن وذكرت فى رجل يطلب رجلا بخمسة أجريَه حب فاقتضاه بها مرة بعد مرة فلم يعطه شيئا ثم إن صاحب الحق قال قد وهبت لك أو قد قال قد تركت لك جريين وأعطنى ثلاثة فقال الذى عليه الحق قد قبلت هبتك أو قال تركاتك إن كان قال قد تركت لك ثم قال وكرامة لك أرجع إلى ثلاثة أيام أعطيك الذى لك فبعد ذلك جاء وصاحب الحق يقول إنما وهبت أو تركت على أن تعطينى فلم يعطنى شيئا وإلا فلا أخذ إلا خمسة الأجريه كلها . فعلى ما وصفت فإن كان وهب له على أن يعطيه فلم يعطيه فله الرجعة . وإن كان ترك له أو وهب له هبة منقطعة لم يستثن فيها عطية فذلك جائز إذا قبلها الموهوب .

* **مسألة** : وعن رجل كان يطلب رجلا بألف درهم فقال الطالب للمطلوب إذا أتيتنى بخمسمائة درهم يوم كذا وكذا فالخمسمائة الباقية لك هية فأتاه المطلوب بالخمسمائة وكره الطالب أن يترك له الخمسمائة الباقية هل ترى ذلك يثبت عليه . فذلك خلف منه وإثمه عليه ولا يثبت عليه ذلك الموعود فى الحكم إن شاء الله .

* **مسألة** : الشيخ أبو محمد امرأة قالت قد أعطيت بنّى موضع كذا بحق لهم وإستثنت فيه ما كله شيء معلوم قال يثبت الإقرار ويبطل الإستثناء .

* **مسألة** : إمرأة أقرت فى مالها لزوجها بنفقته ومؤنته وكسوته حتى يموت فإذا مات فلا شيء لورثته فهذا إقرار ثابت كما أقرت . فإن رجعت فليس لها رجعة ولو لم يكن قالت فإذا مات فلا شيء لورثته فمات بعد إقرارها فلا شيء لورثتها .وإن أقرت له بصلاحه فى مالها فلا يثبت له شيء . قلت فالمونة التى أقرت له بها ما هى . قال ادمة ومرافقه ، قلت أرأيت إن احتاج إلى خروج فى سفر واحتاج إلى كرى دابة وإلى غسل الثياب من الصبية وإلى النورة وإلى فراش ينام عليه ويركب عليه وإلى ماء يشربه ويتطهر به ويغسل به من الدنس ومن الجنابة والنجاسة وإلى بساط فى بيته وإلى قص شاربه وشعره وإلى الحجامة أو الختان إن كان صبيا وإلى سكن أو نعل أو دثار أو كحل أو دهن أو دواء لعينيه أو لجراحة أو إلى قدر يطبخ فيها أو جفنة يعجن فيها أو صحفة يأكل فيها وقدح يشرب به وجرة ودلو وخادم هل له شيء من هذه الأشياء . فأما الكرى والوطأ للركوب والحجامة والخادم فلا أرى شيئا من ذلك إلا أنه إن احتاج إلى ما يعالج له طعامه ويحضره حوايجه إستؤجر له من المال إذا كان لا يقدر على ذلك وأما الدواء والكحل فالله أعلم ، وأما الفراش الذى ينام عليه فهو البساط الذى يكون فى بيته وإنما يكون بساط خوص أو نحوه مما يكون فى البيوت قدر ما ينجمّه ولا يزاد على ذلك وأما سائر الأشياء التى ذكرت فهى له كلها على ما وصفت وقد ما استثنيت لك فلا أرى له منه

شيئا . قلت فالسكن والدثار من المؤنة . قال لا أرى له سكنا وأما الدثار فى الشتاء فهو من مؤنته وهو له ، وله أوسط طعام أهل البلد وأدمهم وكسوتهم .

قلت : فإن أرادت هى أن تأكل أو تبيع قال المال يكون وقفا لها جميع أصله وغلته وليس لها أن تأكل من غلته ولا تبيع من أصله فإذا مات هو رجع إليها أو إلى ورثتها ، إن ماتت قبله فإن أكلت هى أو ورثتها من المال شيئا أو قطعوا نخلا فهلك المال وهو حى غرموا له ذلك يستوفيه فى ذلك إلا أن يكون أخذوه برأيه فاستهلكوه فليس له عليهم غرم فإن باعت هى أو ورثتها رد بيعهم ويوقف بيع المال فإن نقصت غلة المال بيع له منه وصلاح المال من غلة المال ولو كره هو .

قلت : فإن نقصت الغلة بيع منه وأصلح ولو كره الورثة أو أحدهم ولا زكاة فيما اجتمع من هذا المال من دراهم حتى يصير إلى الورثة أو المقرة بعد موت المقر له ثم يدخل وقت زكاتهم أو يحول عليها حول وهى نصاب تام لكل واحد قلت فإن أقرت لزوجها عليها كسوته ونفقته ومؤنته ولم تقل فى مالها قال هذا باطل لا يثبت فى حياتها ولا بعد موتها .

قلت : إن أقر رجل أن عليه لرجل خدمته حتى يموت قال ليس هذا بشىء . قلت أرأيت إن أقر أن عليه له نفقته شهرًا أو خدمته شهرًا قال هذا كله ضعيف حتى يسمى كم هذه النفقة والخدمة .

قلت : أليس يمكن أن يكون الرجل يوصى لرجل بنفقته حتى يموت أو يوصى له بنفقته سنين معروفة ويكون له ابن وارث فيستهلك جميع المال فيظلم

الموصى له بنفقته ثم يريد التوبة فيوصى له قال قد يمكن هذا ولكن هذا إنما كان فى مال أبيه ولم يكن دينا عليه فإذا أراد التوبة فليبين كيف كان وصية أبيه وكيف كان أمر المال فحينئذ يثبت ذلك عليه بعد موته ويحاصصوا الديان . وإن كان تاب فى حياته أدى إليه ذلك فى حياته .

* **مسألة** : من قال فى مرضه قد جعلت لفلان فى مالى كسوته ونفقته ما دام حيا . قال إن قال قد جعلته له وصية فهو ثابت فى ثلثاله وإن قال عطية أو هبة لم يثبت ، وإن جعله إقرارا ثبت من رأس المال لأن الجعل يختلف وأما قوله هكذا فبعض ضعفه ولا أعلم قيل غير ذلك . وإن قال له فى ماله كسوته ونفقته ما دام حيا فهذا ثابت . وإن قال له فى ماله فمختلف فيه .

* **مسألة** : وأما الذى أراد أن يعطى غيره إنزارا من مائة أو موضعا من ماله فقال المعطا هذا الأثر لى أو هذا الموضع لى فقال المعطى نعم يثبت ذلك أم لا . الذى عرفت أنه إن أراد العطية فالعطية بالقبض والحوز إذا قبضها المعطا وحازها يثبت له ذلك . فإن أراد الإقرار له بهذا المال فإذا أقر له به لم يحتج المقر له إلى حوز ولا قبض وكان إقراره مما يثبت له ذلك إذا قبله منه والله أعلم .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة من كتاب الأشياخ رجل طلب دابة رجل يركب عليها أو ثوبه يصلى فيه فلم يرده فاحتج بأنه أعطاه ذلك قال ذلك لص وعليه

رده إلى ربه . قال وأما إذا أعطاه متبرعا من غير سؤال فقال خذ هذا الثوب صلى فيه أو قال أو خذ هذه الدابة اركبها كان ذلك جائز للمعطا أخذه وليس عليه رده وقول المعطى اركب والبس زيادة فى القول والكلام . قال المصنف ولعل ذلك ما لم يقع على سبيل العارية فيما تسكن إليه النفس والله أعلم .

* **مسألة** : أمة بين شركاء ولدت فقال أحدهم إن حبى فهو لابن أخينا وهو صبى ثم بلغ وحاز العبد فرجع أحدهم . فهذا فى قول بعض الفقهاء إقرار ولا رجعة له على هذا وفيه إختلاف وقولهم إن حبى فهو لزيد أراه كأنه نذر فإن كان من جهة النذر لم يكن رجعة وإن كان من جهة الهبة ثبت للصبى ولا إحراز عليه غير أن فى هذا المعنى أشياء أن الهبة المجهولة لا تثبت . وأما مثنويتهم إن حبى فلم أرها مثنوية لأن الميت لاهبة فيه وإنما وهبوا حياته فلا أراه مجهولا أيضا لأن الحمل معلوم غلام أو جارية .

* **مسألة** : فيمن طلب إلى رجل أن يبنى فى أرضه نقصه لجدار له فإذا قال له ابنى فى أرضك هذه نقصة لجدارى فقال له ابن فليس عندى إن هذا عطية للأصل على هذه الصفة وإذا بناها فى حياة المعطى ثم مات فليس من المعروف والعادة أن يزيلها وله أن يدعيها بحالها مادامت .

بـاب [٣٥]

الإحـراز فى العطيـة

وعن رجل أعطى لإنسان مالاً فقال المعطا له قد قبلت ولم يحرز ثم باع المعطا العطية ثم رجع المعطى قبل أن يقبض المشترى وقبل أن يحوز المعطا قال لا رجعة له وهى للمعطا له حين باعها وهى للمشترى .

* **مسـألة** : قلت لأبى سعيد ما تفسير قول النبى ﷺ خير المال عين ساهرة لعين نائمة . قال معى أنه ما كان من مال يصير لا يعرف أصل ذلك ولا صار إليه من سبب مداراته له فهو هنئ . قال واختلفوا فى قول النبى ﷺ اليد العليا خير من اليد السفلى فقال اليد المعطية والمتصدقة هى العليا واليد السفلى هى قابضة الصدقة والعطية . وقال من قال اليد العليا هى المعطية والمتصدقة والممسكة هى السفلى .

* **مسألة** : قلت هل يكون الوقوف على المال إحرازًا قال لا أعلم أن الوقوف على المال إحرازًا .

* **مسألة** : مسألة وعن رجل أعطا عطية لم يرجع فيها ولم يقبض المعطاه قال الشيخ ومسبح هى للمعطا ونازعها أذهى وقال إنها فى يد المعطى إلى أن مات فحازوا فيها قال إن لم تكن فى يد المعطى ولم يقبض المعطا إلى أن مات المعطى ولم يرجع فهى للمعطا .
قال غيره أما على قول من يوجب الاحراز فى العطية فلا يستحقها المعطا حتى يحرز وإن رجع المعطى قبل الاحراز فهى له .

* **مسألة** : وعن رجل أعطى رجلاً حصته من مال مشترك وقبض ثمرة الحصة التى أعطيها هل تكون إحرازًا فقد قيل إن الثمرة إحراز لأصلها إذا أثمرها فقد أحرزها .

* **مسألة** : مما يوجد عن موسى رحمه الله . وعن امرأة أشهدت لابنها بشىء من مالها وهو غائب فلما رجع أخبر بالعطية فأحرز على أمه وأكل أيام حياتها غير أنه لم يشهد أنى قد قبضت وله إخوة سواه وهلكت أمه . فأدى والله أعلم أن العطية له بإحرازه لها ولا يضره عند إحرازه المال إذا لم يقل قد قبضت .

* **مسألة** : وكل نحل نحلة فمات الناحل والنحل فى يده وقد كان المنحول بلغ

ولم يدفع إليه فهى مردودة إن كان لوارث أو غير وارث إلا أن يكون الناحل نحل ولده صغيرًا ثم مات الناحل ولم يبلغ المنحول أن يدفع إليه فنحله جائز وإن كان المنحول غير وارث وكان صغيرًا وكان له ولد غير الذى نحله فمات الناحل قبل أن يدفعها إلى وليه فهى بمنزلة الوصية تجوز فى ثلث مال الناحل .

* **مسألة** : وسألته عن رجل أعطى رجلاً عطية بطيب نفسه ولم يحرز المعطا ثم رجع المعطى هل له ذلك . قال قد قيل أن له ذلك . قلت له فإن أعطاه فى غضب منه هل تثبت العطية إذا أحرز المعطا . قال قد قيل لا عطية فى غضب إذا صحت أنها فى الغضب أحرزًا أو لم يحرز . قلت له فإن لم تصح بذلك البينة إنه أعطاه فى غضب منه أيجوز له أن يرجع فيها قال إذا كانت بغضب منه جاز أن يرجع فيما بينه وبين الله وأما فى الحكم فليس له ذلك إذا صحت العطية والاحراز فيما عندى . قلت له هل للمعطا أن يحرزها بلا رأى المعطى حتى يعلم أنه أعطاه فى غضب منه . قال العطية فى الغضب عندى لا تجوز .

* **مسألة** : عن أبى على الحسن بن أحمد فيمن أعطا قطعة أرض مزروعة ما يكون حوزها إن كانت الزراعة فى العطية أو شرطها المعطى فأحب إذا تصرف له وكذلك الفالج هو مثل المسجد ليس عليه إحرازه قال عندى أنه ليسه كالمسجد . قلت له فإذا جعل له شيئًا من الثمار كان على أربابه الاحراز . قال عندى أن عليهم الإحراز . قلت له فإذا أحرز الفالج امرأة من أربابه أو رجل هل يثبت إحرازه دون الباقين قال هكذا يعجبنى فى هذا المعنى لثبوت المعنى

فيه أنه لا رجعة له فى بعض الأحوال لأن الجعل شىء معى كأن أثبت من العطية وأما إذا ثبت أنه بمنزلة العطية لم يقع لى أنه يثبت من العطية إلا بقدر حصة المحرز منها . قلت له وكذلك لو أعطى زيدًا أو عُمرًا عطية فأحرزها عمرو كلها ثم رجع المعطى هل يثبت إذا أحرز عمرو للجميع منه قال لا يبين لى ذلك على قول من يثبت الإقرار إلا أن يكون المحرز أحرزها بإذن شريكه أو بوكالة منه وأن يكون والد له ولد صغير فأرجو أنه إن كان كبيرًا بالغًا فأخذها له على أنه ولده وأنه مال ولده . قلت له فهل يثبت لعمرو حصته باحراز العطية كلها قال هكذا يقع لى .

* **مسألة** : وكل العطايا لا تثبت إلا بالاحراز أن يحيل المال من يد عامل إلى عامل آخر أو يصرمه أو يسقيه أو يعطيه أو يقبضه أو يحدث فيها حدثًا بإزالة عن حاله التى أعطوه وهو غلتها نسخه غلته أو يقبض أو يستعمل فيها ويحق هذا .

* **مسألة** : وإذا أعطا رجل رجلاً عطية فأحرزها ثم ردها عليه المعطا فلا إحراز عليه فى ذلك وأنا أحب أن يكون على هذا إحراز . قال أبو الحوارى ليس عليه إلا القبول وهو قول بعض الفقهاء .

* **مسألة** : وإذا قال رجل لرجل قد وهبت لك هذه الدراهم محدودة أو غير محدودة فقال المعطا قد قبلتها منك وقد أقر ضتكها فقال الواهب الأول نعم

فذلك بمنزلة الاحراز والهبة للموهوب له واجبة وإن لم يقل للمرض فللواهب الرجعة فى هبته . وإن عرضها عليه الواهب فقال الموهوب له قد قبلتها منك فاقض عنى بها دينا أو زكاة أو هبها لفلان فضمن بذلك الواهب أن يدفعها كما أمره ثم رجع فى هبته قبل أن يدفعها كما أمره الموهوب له فله الرجعة وأما إذا دفعها الواهب كما أجره الموهوب له فذلك إحراز منه للعطية ولا رجعة للواهب .

* **مسألة** : فيمن اطنى رجلاً نخلة أو غيرها من ذوات الثمار ثم أعطاه إياها ثم لم يكن من الذى أعطى إحراز إلا ما يفعل المطنى من لقط ثمرة ما أطنا فإن ذلك ليس بإحراز حتى يفعل غير ذلك وإنما فعل ذلك بالثمرة لحال الطنا .

* **مسألة** : وقيل على الجد الاحراز فيما أعطاه ابن ابنه .

* **مسألة** : فى الزوجين يعطى أحدهما الآخر عطية فى الصحة فيردها عليه فى المرض فقيل ترجع إليه وقيل لا ترجع إليه لأنه عطية وقيل إن ذلك يلحق غير الزوجين من الأجنبيين . وقد قيل إنما ذلك فى الزوجين خاصة .

* **مسألة** : فى المعطى إذا ردت إليه العطية فقيل عليه الإحراز وقيل لا إحراز عليه لأنه رد إلى الأصل .

* **مسألة** : وإذا أعطى العبد عطية وأحرزها سيده تمت له أو أمر السيد العبد أن يحرز فأحرز جاز له . أو أحرزها وتمم له ذلك سيده قبل أن يرجع المعطى فيها تمت له العطية . وإن رجع المعطى قبل أن يتمم له السيد إحرازه كان ذلك له .

* **مسألة** : ومن أعطته إمرأة عطية ثم تزوجها فلا يكون ذلك إحرازًا . قال الشيخ أبو محمد التزويج الحادث مغنى عن الإحراز .
ومن غيره أبو سعيد إذا رضيت بالتزويج فذلك إحراز ولا إحراز بينهما بعد صحة التزويج وإن كان التزويج قبل .

* **مسألة** : وقيل إن الأعجم والمعتوه إذا أعطاهما أحد عطيه أن ليس عليهما إحراز وكذلك ان أعطاهما والدهما عطية لم يجز ذلك وهما فى ذلك بمنزلة الصبى الذى لم يبلغ .

* **مسألة** : رجل أعطى رجلاً مالاً وغلام المعطا يعمل ذلك المال فلا أرى فيها مثل السفيه أو غيرها أن يكون ذلك احرازًا والله أعلم .

* **مسألة** : وفى مسائل كتب بها موسى بن على إلى الوضاح بن عقبه رضى الله عنهما فأجابه فيها وعن رجل أعطى رجلاً شيئًا من ماله وشهد شاهدان أن المعطى مقر أنه أحرزه على وسواء ذلك إن أعطا ولده أو رجلاً أجنبيًا فالناس

اليوم قد ضعفوا وليس الذى يحضرنا إلا أهل الضعف فأما منذر بن عبد العزيز فقد لقيته يومًا فى السوق فذكرت له هذه المسألة فزعم أن الولد والأجنبى فى ذلك سواء إقراره جائز عليه وكذلك رأيى أنا وأعلم أن مسلمة قال فى الذى أعطى رجلاً وشهد شاهدان أن المعطى مقر أنه قد أحرز على قال أما إذا كان المعطى أجنبيًا أجزت للمعطى ذلك . فإقرار المعطى حين قامت البينة بإقراره وأما إذا كان ولد فإنه زعم برئ منازعة والده فى المال رجعة منه ولا يرى للولد شيئًا إذا نازعه والده فى المال . وإن أقام الولد بينة بإقرار أنه قد أحرز عليه قال ويحلف الأجنبى أنه قد أحرز . وأما أنا فأرى إن الولد والأجنبى فى ذلك سواء ويحلفان أنهما قد أحرزا إلا أن يرجع الوالد بما أعطى ولده فإن ذلك له .

* **مسألة** : ومن جواب أبى عبد الله رحمه الله عز وجل حضرته الوفاة فقال إنى كنت أعطيت ابنى أو رجلاً غيره كذا وكذا من مالى وقد أحرزه على هل يجوز إقراره بالعطية والاحراز عند الموت فأما الوارث فلا يجوز هذا له وأما غيره الوارث فيجوز له .

قال غيره قال وقد قيل يجوز ذلك الوارث ولا يجوز لغير الوارث . وقال من قال لا يجوز ذلك للوارث ولا لغير الوارث . وقال من قال يجوز ذلك للوارث وغير الوارث .

* **مسألة** : ومن غيره وفى شاهدين شهدا على إمرأة أنها أعطت زوجها كذا

وكذا برضاها وشهد آخران أنها أعطته على وجه الغضب فشاهدا الرضى أولى والله أعلم .

* **مسألة** : رجل وهب لبعض أهله غلامًا أو جارية أو شاة فإن سمى بالغلام أو الجارية باسم فلان فهو له فى حياته ومماته . وإذا أعطاه من شاتة أو بقره ألفا أو مائة أو أقل أو أكثر فهو له فى حياته ومماته فإذا كان قال لك ألف شاة فلم يأخذها حتى أتى على ذلك سنة فليس له إلا ألف شاة وليس له من نتاجها شيء من أجل أنها لم تعزل له فيعلم نتاجها وإن أعزلت وأعلمت له فهى له وما نتجت . وإن كان قال طائفة من بقرى أو إبلى أو نخلى ولا يسمى به فلم يدفع إليه فليس له شيء والله أعلم . قال الشيخ أبو محمد تنازع الناس فى حكم الهبة فقال بعضهم تصح بلا قبول ولا قبض وقال آخرون لا تصح إلا بقبول وإن لم يقبض وقال بعضهم لا تصح إلا بقبول وقبض وهذا قول أصحابنا . إلا أن يكون من أحد الزوجين لصاحبه وقول جمهورهم أنها لا تصح إلا بقبول وقبض من الزوجين وغيرهما والنظر يوجب هذا الدليل قصة أبى بكر فى عطيته ابنته . فيمن أعطا غائبًا مالاً فقبض له أخوه أو عمه أو نحوهما بلا وكالة أيكون قبضًا قال نعم قد أحرزوا له . قال مسبح فيها مثل ذلك وقول لا يكون ذلك إحرازًا إلا بوكالة .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة رجل قال فى صحته قد جعلت أرضى هذه مقبرة للناس فقبر فيها قبر واحد هل له رجعة فيما لم يقبر فيه إن رجع فيما جعل .

قال معى أنه يخرج أنه لا رجعة فى ذلك إذا لم يسم به إلا هكذا قبر فيها أحدًا ولم يقبر لأن مثل هذا يخرج لمن لا إحراز عليه وهو كأنه للجملة مثل القبر أو السبيل وأشباههم فلا احراز عليهم وما جعل لهم فهو ثابت وأحسب أن بعضًا يقول أن له الرجعة ما لم يتم على ذلك أو يثبت فيه إحراز ممن يستحق القيام بذلك من أحد من القوام لا من ذلك وأما هذا فعندى أنه ثبوت المقبرة فيه ولو بقبر واحد إذا كانت بقعة واحدة بسبب واحد خرج عندى أنه إحراز لجميع البقعة التى قد جعلها ولا يبين لى أن له رجعة على ذلك .

* **مسألة** : منه قلت له فإن أقر بشىء من ماله معروف للمسجد فى صلاحه هل على المسجد إحرازه قال معى أن المسجد مما يخرج أن ليس عليه إحرازه قلت ذلك إحراز إلا أن يكون سيده أمره فعمله بعد العطية فذلك إحراز منه والله أعلم .

* **مسألة** : فى إحراز الأب عطية ولده فقيل له ذلك والانتفاع لابنه ولا يجوز إلا للوالد وقيل يجوز أيضًا للموصى . واختلف فى الرحم فقيل إحرازه جائز وقيل لا يجوز ومن قال بغير الإجازة أحب إلينا .

* **مسألة** : واختلف فى إحراز الأجنبى بإذن الوالد فقيل يجوز وقيل لا يجوز . وهذا الاختلاف فى البالغ والصبى إذا أعطياه .

* **مسألة** : اختلف فى عطية الوالد لولده الصغير فقيل لا يجوز وقيل يجوز ولا إحراز عليه حتى يبلغ ثم الاحراز عليه واختلف فى إحراز الأرحام للصبى إذا نحله والده على قول من يجيز عطية الوالد ونحله .

* **مسألة** : أبو سعيد فيمن نحل يتيمًا أو أعطاه فإن أحرز له والده أو وصى أو وكيل أو محتسب مثلهم أو رحم كان إحراز ولا إحراز عليه بعد بلوغه .

بـاب [٣٦]

فى أخـذ عطيـة الصبيـان والعطيـة لهم

من جواب أبى سعيد . وعن الصبى اليتيم يتعلم عند المعلم هل للمعلم أن يقبض ما يصل إليه من رطب أو بسر وغير ذلك وكذلك الطرحان هل يجوز للمعلم قبض كل هذا فمعى أنه قد قيل إذا خرج ذلك فى التعارف أنه مرسول به من والده أو محتسب ووكيل أو وصى أو ممن يكفله فإن ذلك جائز ولو كان فى التعارف من ماله إذا خرج ذلك بحسب المعروف من ماله فذلك جائز على حال إذا خرج فى التعارف أنه مرسول به . قلت وكذلك غير المعلم إذا مد له صبى يتيم أو غير يتيم مثل الشىء اليسير من رطب أو بسر أو فاكهة أو غير ذلك وعلمت أنه يفرح الصبى إذا قبضت منه هل لك أن يقبض منه ذلك وتطعمه من عندك بمقدار ما قبضت منه أو ترى تركه أصلح ، فمعى أنه إذا كان قبضه مما يدخل عليه السرور ورجى فى قبضه الثواب إذا أخذه على وجه

اعتقاد الاحتساب وأنه يكافئه بمثله أو أفضل منه على حسب ما يسعه جاز ذلك فإن ترك ذلك منتزهًا من غير إدخال ضرر على اليتيم فأرجو أنه أسلم وأنزه . وأما الذى أعطى يتامى أرضًا فمعى أنه قيل ليس على الصبيان إحراز والعطية لهم تامة إلا أن يبلغوا فإن بلغوا ولم يحرز لهم وصى أو وكيل أو والد قبل بلوغهم كان للمعطى الرجعة فى عطية لهم وإن مات الصبى قبل بلوغه تثبت العطية ولم يكن للمعطى رجعة .

* **مسألة** : وقيل فى عطية الصبى إذا لم يحرز له والده أو وكيله إن ذلك جائز حتى يرجع المعطى فى عطيته رأى سليمان بن عثمان وقال ذلك أن موسى كتب إلى مبشر فى مثل هذا أنه لا يجوز . قال محمد العطية ما لم تخرج من يدْ ويأكلها ويدعيها حتى مات لم أر نزعها من ورثته .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة أبو سعيد فيمن نحل يتيمًا أو أعطاه . فإن أحرز له والده أو وصى أو وكيل أو محتسب مثلهم أو رحم كان إحرازًا ولا إحراز عليه بعد بلوغه .

* **مسألة** : وعن رجل طلب إلى امرأته أن تعطى ولدها مالها وهو صغير فأعطته أيجوز ذلك أم لا . قال يجوز ذلك . قلت له فهل لها رجعة قال لا إلا أن يبلغ فترجع إليه قبل أن يحرز فإن لها الرجعة وأما الصبى فى الحكم فلا نحب له ذلك إلا أن يعلم أن نفسها بذلك طيبة .

قلت له : ما تقول إن انتزع من ابنه مما أعطته أمه ثم قضاها ذلك المال بحقها أيجوز هذا القضاء ويبرئ من حقها . قال نعم وامرأته كغيرها .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة وعن رجل أعطى صبيًا لم يبلغ مالا والصبى له والد ولم يقبض الصبي ولا الوالد حتى رجع فى عطيته هل تكون له الرجعة فيما أعطى أم لا . قال قد قيل من أعطى صبيًا غير والده فقد نقل من ماله إلى مال غيره ولا رجعة له فيما نقل فى حد صبى الصبى كان له والد أو لم يكن . فإن مات المعطى والصبى حى لم يبلغ فقد ثبتت العطية للصبى ولا رجعة للورثة بعد موت المعطى فإن مات الصبى قبل بلوغه وقبل موت المعطى فقد ثبتت العطية ولا رجعة للمعطى وإن لم يمت أحدهما ولم يكن الصبى أحرز والده ولا وكيله ولا وصيه حتى يبلغ فلم يحرز حتى رجع المعطى فى عطيته بعد أن بلغ الصبى وقبل أن يحرز كان للمعطا الرجعة فى هذا الموضع فإن لم يحرز الصبى بعد بلوغه ولم يرجع المعطى ففيه قولان أحدهما أن العطية ترجع إلى المعطى إن رجع فى ذلك كانت له الرجعة والآخر أنه لا رجعة وقد ثبتت العطية بموت المعطا ما لم يكن رجع قبل موته وهذا القول أحب إلى . فإن كان إنما أعطى ولده وهو صبى فكأنه نقل ماله إلى ماله ولايد لولده الصبى عليه والعطية باطل . فإن لم يرجع الوالد فى عطيته حتى بلغ الصبى وهو ولده فأحرز العطية قبل أن يرجع والده عليه وبعد علمه بإحرازه ولم يغير ذلك عليه ففي ذلك قولان أحدهما أنه ثابت له بالسبب المتقدم من العطية مع إحرازه بعد بلوغه بعلم من والده . والآخر أنه لا عطية فى الأصل إلا أن يجدد له العطية بعد

بلوغه وهذا القول أحب إلى . فإن مات الصبى أو الوالد قبل بلوغ الصبى فالعطية راجعة إلى الوالد . فإن بلغ الصبى فلم يحرز حتى مات أحدهما فالعطية باطلة وهى راجعة للوالد أو الورثة . فإن أعطى ولده وهو بالغ فقد أعطت يده أخرى فإن أحرز ولده عليه قبل أن يرجع فى عطيته فقد ثبتت العطية وإن لم يحرز حتى يرجع فى عطيته بطلت العطية . وكذلك من أعطى غير والده من البالغين عطيه فلم يحرز فللمعطى الرجعة وإن أحرز ثبتت العطية .

قلت : فإن وهب للصبى جارية فأعتقها الواهب قبل بلوغ الصبى قال إذا بلغ وتمسك بالهبة فالجارية له وإن لم يتمسك بالجارية جاز العتق .

* **مسألة** : أبو الحوارى فيمن أعطا صبيًا يوقف عليه إلى بلوغه أو ينتفع به فى صبائه . قال بل ينتفع به فى صبائه فإن هلكت فى صبائه فقد هلكت . وإن لم تهلك حتى بلغ فإن رجع المعطى قبل إحراز الصبى بعد بلوغه رجعت إلى المعطى .

باب [٣٧]

الشرط
فى العطية

وعن رجل اعطى رجلا مالا على أن لا يخرج المعطا من قريته وأحرز المعطا ثم رجع المعطى وقال أعطيت عطية فيها مثنوية والمعطا لم يخرج من بلده فما نرى إلا أن عطيته جائزه .

وغيره قال المصنف وقد وجدت قال من قال لا يجوز ذلك وقال أبو الحوارى كل عطية فيها شرط فلا تجوز فإن قال على أن يخرج من هذه القرية فخرج فالعطية له . وهذا ثابت قيل لابى الحوارى أليس هذا شرط قال هذه إجازه وهو جائز . رجع .

قلت : أرأيت إن مات المعطى ولم يرجع فطلب ذلك ورثته وقالوا عطية أبينا فما نرى لهم شيئا .

ومن غيره قال وقد قيل إذا رجع المعطى فى هذه العطية على هذه المثنوية فله الرجعة وإن لم يرجع حتى يموت فلا رجعة لورثته . وقال من قال ولورثته من ذلك مثل ماله ولو لم يرجع هو .

* **مسألة** : قيل فإن أعطاه نخلة على أن لا يبيعها ولا يزيلها أنه لا يثبت ويخرج أنه يثبت ويخرج العطية ويبطل الشرط ويخرج أنه تثبت العطية والشرط كما شرط عليه والله أعلم .

* **مسألة** : وعن رجل أعطى رجلاً وليدة على أن يثيبه فإن أثابه فسبيل ذلك وإن كره فإن شاء ارتد فى الذى له . وروى لنا عن محمد بن سعيد عن امرأة أعطت ولدها مالا وشرطت عليه أن يكفر عنها يمينا حلفتها له أنها لا ترجع فى عطيتها إياه ثم رجعت عن العطية وتمسك المعطا بعطيته ونازعه إخوته فرأى محمد أنه إذا لم تكفر اليمين عنها حتى ماتت فقد فسدت العطية بشرطها عليه التكفيره .

ومن غيره قال نعم قد قيل إذا كانت العطية على أن يفعل كذا وكذا فلم يفعل حتى رجع المعطى فى العطية فقد انتقضت العطية . وكذلك إذا مات المعطى قبل أن يفعل أو مات المعطا فقد انتقضت العطية وقال من قال أنها منتقضه على حال وأنها مثنوية .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة وامرأة أعطت ابن أخيها عطية من مالها على أن

يسكن معها فلم يزل كذلك حتى توفى ابن أخيها وطلبت قطعتها وقالت لم يسكن معى فلها شرطها وعليها اليمين فإن كانت هى المتوفاه فليس لورثتها شىء .

* **مسألة** : وقيل إذا كانت العطية . على أن يفعل كذا وكذا فلم يفعل حتى رجع المعطى فقد انتقضت العطية . وكذا إذا مات المعطا قبل أن يفعل أو مات المعطى فقد انتقضت العطية وقال من قال إنها منتقضة على حال وأنها مثنوية .

* **مسألة** : وقيل فى صبية طلبت إلى امرأة أن تعطيها منزلها فأعطتها وضمنت لها أم الصبية أن تصوم عنها كفارة أو تطعم فإن العطية للصبية جائزة فى الصحة ولا تجوز فى المرض . وعلى والدة الصبية إنفاذ ما ضمنت به للمرأة كما ضمنت أن تنفذ عنها أو تصوم . فإن كانت العطية للصبية فى المرض بشرط على أن تصوم أمها وانما ضمنت بذلك لحال العطية لم تثبت العطية فى المرض للصبية ولم تثبت على المرأة ما ضمنت به إلا أن تكون وصية لها فى ذلك فتبيع من مال من أوصى إليها بتلك الكفارة وتنفذ عنها وإن لم تكن وصية لم يلزمها إلا أن يثبت عليها فى الحكم الوصية فيكون من مال الهالكة .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة فيمن أعطى رجلا بيتا على أن يسكن قربة معروفة فأحرزها وسكن قليلاً ثم تحول قال قد قيل إذا سكن قليلا أو كثيرا

ما لم يكن له حد فى الشرط عند العطية أنه ثابت وقيل لا يجوز لأن فيه الشرط المجهول قال وإن كان معلوما فقيل يثبت وقيل ينتقض . فإن تركت امرأة لزوجها من صداقها عشر نخلات من حقها على أن يجعل ابنتها معها فى منزله وذلك بعد امتناعه من ذلك إلا بالترك فإن كان تركها لا يلزمه عند أمها ولم يكن لتركه معها فى منزله حدا محدودا فجعلتها معها فى منزله قليلا أو كثيراعلى ما يقع عليه اسم ما اتفقا عليه فذلك ثابت بينهما لأن معنى الترك يوجب ذلك فى ظاهر اللفظ . وإن كان لذلك وقت محدود فلم يقر به فلا يثبت وإن كان لازما فى الحكم أن تكون معها فى النظر فامتنع حتى تركت له شيئا من حقها فلا يلزمها ذلك ولا يثبت .

* **مسألة** : امرأة طلبت إلى زوجها أن تكون والدتها معها أو أختها يسكنان معها وهى تدع له صداقها فقبل ذلك فأقامت الوالدة أو الأخت شهرا أو سنة ثم توفيت الوالدة أو الأخت أو خرجتا . قال فله صداقها إلا أن يكون هو الذى أخرجها .

فيمن طلب إلى امرأته أن تعطيه بيتها ببيعه ويعطيها بيته تسكنه حياتها فإن ماتت قبله فبيته له وإن مات قبلها فالبيت لها فباع البيت . فهذا شرط باطل إن رجعت على زوجها أو على ورثته من بعد موته وإن لم ترجع حتى ماتت هى فقيل لورثتها الرجعة وقيل لا رجعة لهم والله أعلم .

باب [٣٨]

العطية فى الأصول والمشاع

وعن امرأة لها فى بلد مال ورثته من أبيها ولها أخ فطلب إليها أن تعطيه حصتها من ذلك وزعم أن لها الثلث من مائة نخلة وسمى لها النخل وأعطته على أن المال مائة نخلة هل يجوز للأخ حصتها فى المائة أو ليس له شىء إذا كان أكثر مما أعطته فلا يجوز له حصتها من المائة .

* **مسألة** : عن رجل تنازعا فى مال ثم اصطلحا على أن يعطيا رجلا من أرحامهما عشرين نخلة من موضع سمياه فاصطلحا على ذلك وبرئى كل واحد عما يدعى إليه صاحبه وعلم الرجل المعطا فاراد قبض العشرين فرجعاهما عن ذلك هل ترى لهما رجعة . قال أبو الوليد برأيه أن لهما الرجعة إذا لم يكن محاضرا فيقبل العطية ولم يخالفه أبو الوليد لأنه زعم لم يبصر خلافه ولم يبصر أن يبايع .

* **مسألة** : قال إن تصدق رجل على رجل من دار معروفة بجزء بثلث أو بربع جاز ذلك وإن لم يقبضه .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة قال الشيخ أبو محمد فيمن وهب حصته فى مال غير مقسوم لبعض شركائه إن ذلك جائز ولا خلاف بينهم فى ذلك . واختلفوا فى الهبة من المشاع لغير الشريك فمنهم من لم يجز ذلك وبعض أجازه . قال أبو سعيد معى أنه قيل إن الهبة تجوز فى جميع ما يجوز فيه البيع ولا أعلم بين أصحابنا إختلافا إن بيع الجزء من المشاع جائز للشريك وغير الشريك وكذلك تخرج عندى الهبة مثل البيع ولا أعلم معنى نقل الهبة من المشاع إلا ما يشبه عندى من الاحراز لأن المتاع لغير الشريك لايكاد يبلغ إلى إحراز حصته بعينها وإذا ثبت هذا المعنى من أجل البلوغ إلى الاحراز كان معنى ضعف العطية عندى مثله فى أحد الشركاء إلا أن يكون المعطا والمعطى شريكين فى ذلك لا لغيرهما معهما فإنه يحسن عندى فى هذا الموضع أن يفترق عندى الشريك وغير الشريك فى الهبة ويعجبنى أن يجوز فيه الهبة فى جميع ما يجوز فيه البيع . قال المصنف وإن لم تثبت عطية الشريك إلا أن يكون الشىء بين المعطى والمعطا سواء من أجل عدم التمكن فى الا حراز لم يصح عندى ثبوتها-إلا أن يعطيه المعطى جميع حصته وإلا فمشاركة المعطى لبعض نصيبه ومشاركة غيره سواء والله أعلم .

* **مسألة** : وإذا أعطا أحد الشركاء صاحبه حصته من منزل يسكنانه فقيل إذا

كانا جميعا ساكنين فيه فقد أحرز المعطا ما أعطاه صاحبه .

* **مسألة** : والهبة فإنما تثبت فيما وقعت عليه نسخه فمن وهب لرجل وقعت عليه النخل والأرض فله أرضها . وإن قال قد وهبت لك هذه النخلة ولم يذكر الأرض فإنما له النخلة بلا أرض .

* **مسألة** : من جواب العلا بن أبى حديقه إلى هاشم بن الجهم . فى قطعة نخل أعطاه إياها كلة فأكلها سنة ولبثت فى يده حتى حملت ثم هلك المعطى فلا أرى للمعطا شيئا والنخل لورثة الهالك وثمرتها لأن أمر الأول قد انقضى من قبل إدراك الثمرة إلا أن يموت المعطى وهى قد صارت فضخا أو رطبا فهى للمعطا إذا صحت عطيته .

ومن غيره قال نعم وهذا إذا أعطاه إياها مأكله لأن الأكل لا يقع إلا على مدرك وأما إن أعطاه ثمرتها فإذا أثمرت فنبتها المعطى قبل موت المعطى فقد أحرز الثمرة من حين تثمر ويحرز الثمرة بالنبات وكذلك إن سجرها أو حدها فقد أحرز إذا كان قد أعطاه ثمرتها والله أعلم .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة حفظ أبو يعقوب عن أبى مالك رحمه الله فى رجلين لهما منزل يسكنان فيه جميعا وأن أحدهما وهب لشريكه حصته من ذلك المنزل وكانا يسكنان المنزل إلى أن مات الواهب وترك ورثة يعلمون أن صاحبهم وهب لشريكه حصته فقال يدركون الورثة فى المنزل الربع من

جميعه نصف سهم الواهب . قال أبو سعيد وإنما معناه أن الهبة لا تثبت إلا بالاحراز وأنهما كانا جميعا محرزين المنزل .

* **مسألة** : الشيخ أبو محمد امرأة قالت قد أعطيت بنّى موضع كذا بحق لهم واستثنيت فيه ماكله شيء معلوم هل يثبت الاستثناء . قال يثبت الاقرار ويبطل الاستثناء .

بـاب [٣٩]

فى عطيـة الحقـوق العاجلـة والآجلـة

عن أبى سعيد عن رجل له على رجل حق آجل وعاجل وأعطاه رجلا آخر هل يثبت له ذلك . فأما عطية الاجل من الحقوق ففي قول أصحابنا أن لا يثبت على كل حال . وقد قيل أنه يثبت إذا أقر به الذى عليه الحق وضمن به المعطى وأما العاجل فقد أثبتوا عطيته إذا أحرز المعطا ما أعطيه . واختلفوا فى احرازه فقال من قال إحرازه إقرار الذى عليه الحق بالحق . وقال من قال حتى يضمن له بالحق . وقال من قال لا يكون ذلك على حال حتى يقبضه فإذا قبضه المعطا من الذى عليه الحق فقد ثبتت العطية ولا نعلم فى ذلك إختلافا قلت وكذلك أقر له به هل يثبت له ذلك الاقرار والعطية غاب الذى عليه الحق أو حضره فأما العطية فقد مضى القول فيها وأما الإقرار فهو ثابت إذا صح الحق على من هو عليه كان الحق عاجلا أو آجلا فالا قرار فيه ثابت .

قلت وكذلك المرأة يكون لها على زوجها حقًا آجلا أو عاجلاً فتعطيه رجلا آخرا وتقر له به هل يثبت ذلك وما يثبت منه حضر الزوج أو غاب فقد مضى القول فى ذلك وهو سواء فى العاجل والآجل والعطية والإقرار والمرأة والرجل فى ذلك سواء والله أعلم .

* **مسألة** : وأما الجماعة الذين فى منزل فيدخل عليهم قربة ماء أو أكثر من ذلك فيكون شرابهم لذلك مختلفا ومنهم القليل ومنهم الكثير فمعى أنه إذا كان ذلك إنما يدخل إليهم على وجه الملك لهم فعليهم العدل فى ذلك والتسوية فإن كان على وجه الانتفاع والإباحة فمن احتاج إلى شىء من ذلك انتفع به ومن استغنى عنه انتفع به غيره فهذا يخرج عندى على وجه الإباحة . وأما الدراهم التى يأتى بها من يأت فهى عندى للوجه الذى يأتى بها من عندهم للجماعة إن كان على وجه الملك لهم من عندهم فعليهم التسوية والخروج منها إلى بعضهم بعض على سبيل الملك وإن كان ذلك إنما يأتى بها ليجرى بها عليهم بسبيل الاباحة والانتفاع فمن انتفع بذلك بقليل أو كثير ورأى بعض أكثر من بعض فما لم يصح فساد شىء من ذلك وغاب عن المبتلى به أمره فلا بأس بالانتفاع به على الوجه الذى يظهر من الاباحة أو يملك ما لم يعلم حرامه .

* **مسألة** : وعن رجل اشترى من عند امرأة تمرا فسلمت إليه ظرفا خلقا جعل فيه تمره وحمله ولم يعرف سلمته إليه على حد العيرة أو العطية ثم غابت هذه المرأة فلم يعرف أين توجهت وضاع الظرف فلم يعرف كيف ضاع وأقصى ما

يسوى نصف دانق أو أكثر فيكون هذا على وجه الأمانة والعاديه ولا يلزمه فيه ضمان أو يلزمه . فمعى أنه لا يلزمه ضمان لهذه المرأة وهذا الظرف إذا ضاع من عنده ولم يضيعه حتى يعلمه أن تسليم ذلك بمعنى الضمان .

باب [٤٠]

العطية
بين الأزواج

وعن امرأة أشهدت لزوجها على أن لا يتزوج عليها ثم أنها رجعت وقالت لا أتم هذا ورجعت قبل أن يتزوج عليها زوجها هل لها فى ذلك رجعة . فعلى ما وصفت فلها الرجعة فى ذلك ولها مالها إلا أن يكون الزوج قد مات على ذلك فلا مال لها أو أراد أن يتزوج امرأة بعينها فقبلت له بذلك وعلى ذلك ودع تزويج المرأة حتى ماتت المرأة فذلك ثابت للزوج عليها وكذلك إن تزوجت المرأة غيره فله مالها والله أعلم .

* **مسألة** : وعن امرأة أعطت زوجها مالها وقبله ثم رده عليها على شرط أن لا تتزوج بعده أو شرط أن ليس لها فيه بيع ولا هبة فلم تبع ولم تهب ولم تتزوج أو فعلت ذلك ما نرى . قال إذا رجع فيه كان له ذلك على هذا الشرط منه

عليها ولو لم تكن باعته ولا هبته ولا تزوجت وذلك لورثته من بعده .

* **مسألة** : قال أبو محمد ان المرأة إذا أعطت زوجها شيئا من مالها من صداق أو غيره بمطلبه إليها عن طيبة نفسها من غير كراهية منها كذلك ولا تقيه منه أنه لا رجعة لها عليه فى ذلك . فإن ادعت هذه المرأة أنها أعطت بغير طيبة نفسها وخافته لما سألها كان القول قولها وعليها اليمين بما ادعت . قال المصنف وقد قبل إذا طلب إليها فلها الرجعة ولو أعطته على الإحسان طيبة النفس بذلك إلا أن تكون أعطته لوجه الله فحينئذ لارجعة لها . رجع . وأما فيما بينها وبين إن أعطته عند السؤال ونفسها طيبة بذلك لم يكن لها رجعة ولا يحل لها مطالبته . وإن أقرت عند المطالبة أنها كانت راضية وقت العطية وأنها غير مجيزة الآن وراجعة فيما أعطت الأجل السؤال أنه حق لها وما أعطته من مالها بغير سؤاله لها لم يكن لها رجعة .

* **مسألة** : وقيل فى رجل طلب إلى امرأته صداقها فأعطته ثم طلبت ذلك وقالت أنه طلبه إليها فقد قيل ذلك لها عليه إذا صح ذلك أنه طلبه إليها فإن لم ترجع حتى مات زوجها وطلبت إلى ورثته ذلك فقال من قال لها ذلك وقال من قال ليس لها ذلك وإن ماتت هى فليس لورثتها رجعة . قال محمد بن المسبح وإن ماتت هى طلب ورثتها يمينه لم يكن لهم عليه يمين وأنما اليمين لها هى إذا كانت حيه وطلبت يمينه أنه ما طلب إليها صداقها أو تحلف هى ما أعطته صداقها إلا بمطلب منه إليها .

ومن غيره قال نعم لا يمين لهم عليه لأنه لو أقر بذلك أو صح لم يلزمه لهم شيء .

* **مسألة** : رجل طلب إلى زوجته شيئا من مالها فأعطته ذلك فباعه ثم غيرت بعد ذلك قال لا نقض لها ما زال برأيها وقد ثبت البيع ولها عليه عوضه فى ماله على قول من قال لها الرجعة على زوجها فيما أعطته من مالها بمطلبه لها وفى ذلك قول آخر لا رجعة لها عليه فيما أعطته من مالها إذا طلب ذلك إليها .

* **مسألة** : وعن رجل طلب إلى امرأته مالاً من مالها غير صداقها فأعطته ثم رجعت وقالت طلب إلى . قال لا يجوز له ذلك . قال أبو سعيد قد قيل هذا وقال من قال إنما ذلك فى الصداق والحق الذى لها عليه . وأما ما كان فى غير هذا فإذا لم يكن موضع التقية ويظهر ذلك ثبتت عطيتها له .

* **مسألة** : وقال فى الرجل يريد الدخول بامرأته فتمتنع الدخول إلا أن يعطيها شيئا فيعطيها شيئا أو ينحلها ويشهد بذلك ، فلم نر تلك عطية لحال المنع وحفظ فيما أحسب قال وهو رأى المسلمين .

* **مسألة** : وسئل عن امرأة أعطت زوجها شيئا من مالها فيه الرجعة ثم قالت بعد ذلك حرم الله عليك بكل حق يلزمك لى . هل يكون هذا ارجاعا منها فى ذلك . قال لا يبين لى أن هذا رجعة يلزمه لها حق لأنه لو كان يلزمه لم يحتج إلى قول فى ذلك وكان لازماله .

* **مسألة** : مما يوجد عن الأزهر عن امرأة عتبت على زوجها فاعتزلت إلى أهلها فطلبوا إليه أن يرضيها بشيء فأعطاها شيئا من ماله . فقال إن كانوا قالوا له أو قالت هى لا تعود إليك حتى تعطيها شيئا فلا شيء لها فيه وإن كانت طلبت إليه فطلبوا إليه مطلبا فأعطاها فما أعطاها جاز لها .

* **مسألة** : وقال موسى بن على فى امرأة حضرتها الوفاة فأوصت بثلث مالها فقال لها زوجها أنا على فى مالى شيء . فقالت مالك لك . قال الموصى له فى مالك من عند أبيك وزوجك الأول قال نعم فأحب أن يفحص الشاهدين فإن قالا أنها قد أبرت ما على ظهر الزوج من الوصية فقد برىء مما عليه من الوصية فإن لم يكن معها إلا هذه الصفة فما اجترى أن أرى هذا الصداق من الوصية فانظر فيها .

* **مسألة** : قال أيضا فى رجل أعطته زوجته نصف مالها فهكذا أشهدت له ثم تعايشا نحو عشرين سنة ثم هلكت الزوجة واختلف الزوج وورثة الزوجة قال البينة على الورثة بما أحدثت الهالكة من بعد العطية وقال لا أرى الصداق من المال حتى يسمياه عند الشهادة فأما الحلى والكسوة فإنما يدخلان فى العطية إلا ما كان على ظهرها من الكسوة وقسناه على الحالف بالصدقة وأما بجميع ما تملك فهو لها وفيه العطية .

* **مسألة** : وذكرت فى رجل إلى زوجته أن تعطيه بيتها تبيعه ويعطيها بيت

تسكنه حياتها فإن ماتت قبله فبيته له وإن مات قبلها فالبيت لها ففعلت ذلك وباع البيت قلت هل يثبت البيع . فعلى ما وصفت فهذا شرط باطل إن رجعت المرأة على زوجها أو على ورثته من بعد موته وإن لم ترجع حتى ماتت هى فقد قال من قال أن لورثتها فى مثل هذا الرجعة وقال من قال لا رجعة لهم والله أعلم .

* **مسألة** : وقالوا فى المرأة تترك لزوجها صداقها فلما مات قالت إنى تركت له مالم أعرف فقالوا لها الرجعة مع يمينها ما تركت له ما عرفت ثم لها صداقها . قلت ولا يقطع حجتها موت زوجها . قال قالوا هذا لا تذهب حجتها إلا أن تقوم عليها بينة أنها عارفة به يوم تركت له وذلك قضاؤهم قالوا أن تذهب حجته عمن مات وهذه تجيى حجتها ولو مات زوجها .

* **مسألة** : وإذا نحل الرجل إمرأته شيئا حين نحلا عليه فليس بشىء لا يوجد منه إلا أن يكون شيئا يعطيها إياه وتقبضه فأما إذا قال لها كذا وكذا فليس يؤخذ به ولكن ينبغى أن يكذب فيقول لكم كذا وكذا . وإذا أعطت المرأة زوجها شيئا وقبضه فليس لها أن ترجع فيه وكذلك الزوج .

* **مسألة** : وسألت محبوبا عن رجل وهبت له زوجته بكل شىء لها ثم رجعت فى هبتها . قال إن كان قبض ما وهبت له وحازه وصار فى يده فأشهدت له بذلك شهودا ثم لم يسىء إليهافليس لها أن ترجع وإن أساء إليها وطلقها فلها أن

ترجع . قال هاشم مثل جواب الأولى .

* **مسألة** : من جواب أبى على إلى هاشم بن الجهم وسألت هل يجوز للرجل أن يطلب إلى امرأته أن تحجه من مالها أو يحجها هو وتعطيه مالها أو تترك صداقها والذى تعطيه أكثر من مؤنتها . فإن كان طلب إليها مالها أو صداقها بحجها فأحجها ولم يكن الذى أعطته إسرافا ولم تكن العطية عن تغير منه فما أرى بأسا بذلك . ان شاء الله وقال أيضا موسى يحفظ أنه من أعطى امرأته أو من يجوز له العطية بغير احراز منه لا تكون له العطية إلا بعد أن يقول قد قبلت ورأيته يستحسن القبض والسكن وإن لم يكن قال قد قبلت .

* **مسألة** : وإذا ثبتت النفقة للزوجة على زوجها فطلب إليها الحل منها فأحلته ثم رجعت فيه فلا يبين لى على بعض القول له براءة من ذلك إذا كان قد ثبت لها عليه لأنه قد قيل أن الزوج إذا طلب إلى زوجته مالها فأبرأته منه ثم رجعت كان لها الرجعة وأحسب أنه قبل إنما ذلك فى الصداق وليس فى سائر الحقوق .

* **مسألة** : سئل عن رجل تقول له امرأته أنت برىء من حقي الذى تزوجتنى عليه وكان تزوجها على ثلثمائة درهم فأصلها مائتين أنه لا تجوز براءتها له إلا فى المائة التى عليه .

* **مسألة** : من الزيادةالمضافة . وعن رجل تقول له امرأته إن حدث بك حدث موت فى سفرك فأنت برىء مما عليك من صداق وإن حدث بى حدث موت فأنت برىء . قال إن حدث به حدث موت فهو برىء وإن حدث بها فليس له إلا ميراثه .

* **مسألة** : وعن إمرأة تركت صداقها لزوجها فلما حضره الموت أقر أنها الجته إليه وأنه قد رده عليها فارجو ذلك لها .

* **مسألة** : وعن امرأة أقامت شاهدين أن زوجها أعطاها ماله والزوج ميت أو حى ولم تشهد البينة أنها قبلت قال هذه عطية ضعيفه لا يثبت شىء حتى تقيم شاهدى عدل أنها قبلت ما أعطاها من ماله .

* **مسألة** : ومما يوجد فى الأثر وسألته عن رجل نحل امرأته نحلا ثم لم تقبضه حتى مات وعليه دين وقد كان نحلها حين نحلها وعليه دين أترى أنها تشارك الديان فتأخذ معهم مما أنحلها من المال فتأخذ بحصتها مع أهل الدين قال نعم وإن لم تكن قبضت حتى مات . وروى عن أبى الشعثا أن الحميد الزهرانى كان حلت عليه امرأته جعل لها جلة فزعموا أنهم استفتوا أبا الشعثاء فقال يؤخذ من ماله حلتها وجعلها دينا عليه ثم قال والحلّة أهون من العطية والنحل وقد أجازه أبو الشعثا فكيف لا يجوز النحل ورأى أن كل رجل أو امرأة تصدق بصدقه أو نحل لغير ولده أنه ليس له رجعة فيها وإن لم يكن قبض ثم

قال إنما هؤلاء لا يأخذون فى هذا بما يقول وزعم أن أبا الشعثا أتاه رجل نحل امرأته من غنم له عشر شياه ولم يعلمهن لها فقال أبو الشعثاء اعلمهن فإن تلك العشرة لها من غنم الرجل من بعد موته أو قبل موته إن شاءت وإن لم يكن بقي من غنمه غير تلك شيء إذا لم يكن قبض حتى ذهبت غنمه وإن علمهن لها فإن لها تلك الشياه وما ولدن وإن كن متن فليس لها شيء .

* **مسألة** : عن أبى معاوية وسألته عن رجل أعطته امرأة مالها أو شيئا من مالها فقبل ولم يحرز ثم تزوجها فرجعت بعد أن تزوجها وقيل أنه يجوز . قال لها الرجعة والمال لها ، قلت له فإنه لما تزوجها قال لها فإن المال الذى أعطيتنيه قد قبلته قالت من بعد ذلك قد رجعت أنا الساعة قال لا أرى لها رجعة بعد قولها أنه قد قبل من بعد تزويجه بها . قال أبو سعيد وقد قيل أن لها الرجعة ما لم يحرز عليها إلا أن تكون العطية منها له وهى زوجته .

* **مسألة** : وعن امرأة تركت لزوجها صداقها فلما حضره الموت أوصى لها بصداقها . فإن كانت تركت صداقها بمطلب منه إليها ثم أوصى به لها فى مرضه ورده إليها فهو لها وإن كانت تركته له من غير مطلب وطابت به نفسها ثم أوصى به لها أو رده عليها فى مرضه فذلك لا يجوز لها لأنها من الورثة ولا تجوز له وصية فى مرض ولا فى صحة ولا عطية عند الموت .

* **مسألة** : وعمن قال لزوجته إنى كنت تزوجت امرأة وتركت لى صداقها

الذى لها على أحب ان يسمع زوجته ورجى أن تدع له حقها فتركت له حقها أيبرى أو بهذا مطلب منه قلت وكذلك لو قال لها أحب إلى لو قد تخلصت من حقك الذى لك على أو لا أدرى كيف أحتال حتى أخلص من حقك . فقد قالوا ليس له أن يعرض لا مرأته فى صداقها فإذا عرض لها فتركت له على التعريض ثم رجعت كان لها الرجعة ولا يبرى من صداقها وكأنهم رأوا التعريض مثل الطلب . ولو دعا ربه بمحضر منها فتركت له على ذلك فهو مثل الطلب وإن طلب إليها صداقها فتركت له ثم لم ترجع حتى مات أحدهما فقد برىء من صداقها . وقد أجاز بعض الفقهاء الطلب إليها إلا أن لها الرجعة .

* **مسألة** : فى الراجعة فى حقها بعد موت زوجها عن أبى الحسن . ويقال إن مطلب الزوج إلى زوجته حقها هد منه لها . والناس فى مطلب الحقوق مختلفون فمنهم متحرى الخلاص بالصدق على مجهوده ومنهم من يأخذه منها على مطلبه على جهة الغصب إلا من رحم الله . وكذلك الزوجات مختلفات فى ترك ما وجب لهن . فمنهن الراغبة فى خلاص زوجها إذا علمت صدقة بطيبة نفسها ومنهن الكارهة لترك حقها وإنما تساعد من خوف زوجها فلا براءة فى هذه الصفة فتنظر المرأة لنفسها ولزوجها فان كان زوجها ممّن رغبته الخلاص وله ورع وإخلاص ولو أنها لم تقل له نعم لا وصى لها بجملة حقا فقد عزتها بقولها نعم ولم يكن ينبغى له هو أن يتكل على قولها ذلك إلا بتصحيحه وإن كان زوجها ممن لا ورع له ولا يبالى تخلص أم لم يتخلص ولم تقل له نعم على أنها

قائلة وإنما قولها ذلك وعد منها وعدته وخوف منها وأعطته ذلك بلسانها فقد غرته وهى آثمة نحلها ولها حفظ مع يمينها على ما وصفنا لك والله أعلم .

* **مسألة** : عن أبى الحوارى وعن رجل طلب إلى روجته أن تترك له صداقها الذى عليه وهى صحيحه فتركت له ولم يعلم أنها رجعت . فعلى ما وصفت فإذا تركت له حقها فى صحتها بطيبة من نفسها ولم يعلم أنها رجعت جاز له ذلك فإن رجعت كان لها الرجعة فيما أعطته ذلك إذا كان يطلب منه إليها وأما المريض فلا يجوز طلب ذلك إليها أو لم يطلب رجعت أو لم ترجع وعليه صداقها . وجميع ما أعطته فى مرضها فهو لورثتها وعلى الشهود أن يؤدوا الشهادة بما سمعوا وشهدوا وعلموا كان بمطلب أو غير مطلب كان ذلك فى الصحة أو فى المرض وعليهم أن يعلموا إذا كان بمطلب أو فى مرض إلا أن يكون تركت له فى مرضها بحق عليها فإنه جائز له .

* **مسألة** : والتى تركت لزوجها من صداقها ثلاثين نخلة وشربها إن كان فى صحتها جاز له إلا الشرب حتى تقول وشربها من الماء .

* **مسألة** : وعن المرأة تقول لزوجها قد وهبت لك الحق الذى عليك لى أو أعطيتك الحق الذى عليك لى فى الصحة أو فى المرض فلم يصح أنه مرض ترفع رأسها منه أولا هل يثبت له هذا فأما فى الصحة فذلك جائز إلا أن يكون بمطلب أو تقيه وأما المرض فلا تجوز فيه العطية ولا الهبة فإذا ماتت من ذلك

المرض خفت أن يكون ذلك غير ثابت إلا أن يكون قد صح أنها كانت فى غير المرض الذى لا يجوز ذلك منها . وإذا كانت صحت من ذلك المرض ولم يصح أن ذلك المرض كان ممن لا تجوز عطيتها فيه ثبت عندى حتى يصح غير ذلك .

* **مسألة** : مما يوجد عن هاشم وعن رجل أعطته امرأته مالا وقبضه ثم طلبت من بعد ذلك أن يرد عليها مالها فأشهد أنى قد رددته عليها وأنا قيمّه ولى ربع ثمرته والأصل لها . قال أراه مالها إذا رده عليها والله أعلم .

* **مسألة** : وسألت محبوبا رحمه الله عن رجل سأل امرأته أن تعطيه من مالها أو من صداقها طيبة النفس ثم أنها أعطته ثم انها رجعت بعد ذلك ألها ذلك قال كان الفقهاء يقولون ان رجعت فيما أعطته لا ساءة منه إليها أو تزوج عليها أو تسرى عليها فذلك لها وقال هاشم إن كانت أعطته لوجه الله فليس لها أن ترجع فيه وهذا قول أبى منصور .

* **مسألة** : قال ابن العلا عن الربيع إن كل امرأة أعطت زوجها من صداقها فجازاها إحسانا ثم قدر بينهما فراق جازت عطيتها له .

* **مسألة** : وعن امرأة أعطت زوجها من مالها على أن يكسوها وكذا وكذا فلم يكسها حتى ماتت فقد قيل هذه عطية على إثابة فلم يثبت حتى ماتت والله أعلم .

* **مسألة** : عن الربيع ابن عبد الصمد الواسطى عن أبى بكر الموصلى عن أبى عبيدة والربيع بن حبيب عن امرأة تهب لزوجها مهرها ثم يطلقها قبل أن يدخل بها أترى عليه شيئا قال لا .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة ومن قال لامرأته قد أعطيتك جاريتى فلانه فسكتت المرأة ولم تجبه بشىء . فإن يستخدمها بشىء قبل أن تستخدمها المرأة فذلك رجوع منه فى الجارية وإن استخدمتها هى قبله فذلك قبول لأن الزوجين ليس بينهما قبض .

* **مسألة** : أبو الحسن فى الرجل يطلب إلى امرأته الذى عليه فتتركه له أو شيئا منه ترجع فيه . قال إنما الرجعة عليه هو لها هى وأما على ورثته بعد موته فليس لها رجعة وقيل لها الرجعة فى حياته وبعد وفاته ماكان باقيا من ماله وليس لورثتها رجعة عليه هو ولا على ورثته بعده ولا نعلم فى ذلك إختلافا .

باب[٤١]

فى العمرى
والسكنى والرقبا

عن أبى الحسن وذكرت فيمن يعطى رجلا بيتا يعمره ويسكنه حياته قلت هل يكون هذا شرطا ثابتا . فنعم هو ثابت إنشاء الله .

* **مسألة** : وقيل العمرى فى الدار إذا قال هى لك عمرك صارت له ولورثته من بعده فإذا قال أسكنتك هذه الدار ما عشت فإنما هى له سكناها ما عاش ثم ترجع إلى أصحابها .

* **مسألة** : عن هاشم ومسبح رحمة الله عليهما وعن رجل عمر رجلا دارًا ثم أراد صاحب الدار نسخة الأرض أن يبيع داره ويرجع فى ذلك هل له ذلك . أرأيت إن مات صاحب الأصل وطلب الدار ورثته فقال الذى هو

فيها قد سلمها إلى والدكم وعمرتها . فقالوا إن كان أسكنه دارامبنية لم يكن له فيها شرط ولم يحدث الساكن فيها بناء فاذا أخرجه فعليه أن يخرج وقد كان ينبغى لصاحب الأرض نسخة الدار إلا بعذر وإن بنى فيها بناء بشرط فالشرط واجب بينهما وإنما قالوا برأى . قال محمد بن المسبح إن كان عمر فى الدار شيئا برأى صاحبها فعليه القيمة الا أن يكون عمارا يقدر على إخراجه فهو لصاحبه . وقالوا فيه إن هو سكن الدار حتى مات صاحب الأصل فجاء ورثته يطلبون الدار فقال هو والدكم عمّرنى فى الدار حياتى فشرطه على والدهم واجب عليهم للساكن . قال محمد بن المسبح وعليه فى ذلك البينة . والعمرى معنا إذا قال قد أعطيتك هذه الدار حياتك فهى له حياته ولورثته من بعده وليس لصاحب الأصل فيها رجعة ولا لورثته من بعده فيها شىء .

* **مسألة** : ومن أنزل رجلا فى أرضه يسكنها ثم بداله أن يخرجه فاحتج الساكن أن الجذوع له فقيل إذا عرف أنه أعطاه أرضا براحًا فابتناها الساكن فالقول قوله . وإذا كانت بيوتا مسقفة فأنزله فيها فالقول قول صاحب الأرض . وإذا قال المعطى للذى أعطاه الأرض ابن واسكن حتى تموت فابتناها وسكن حتى هلك المعطى فقيل ليس لورثة المعطى فى ذلك رجعة حتى يموت المعطا إلا أن يكون أعطاه إلى أن يموت صاحب الأرض فإذا مات فهى لورثته . وأى الزوجين أو الساكنين مات أحدهما فادعى الباقى منهما ما كان فى الموضع الذى يسكنانه أنه له فهو فهو للحى الذى ادعاه ولو كان عبدا . والقول قوله إذا ادعاه . وأما ما كان فى البيت الذى يسكنه الساكن من المتاع والدعون

والجذوع وجميع العروض فادعاها الساكن فالساكن أولى بها لأنها فى يده إلا ما كان من ذلك من الخشب قد ثبت فى البناء فالقول فيه على ما قلنا فى أول المسألة .

* **مسألة** : والرقبة إذا قال هذا العبد أو هذه الدابه رقبة عن فلان له غالته إلى وقت كذا وكذا قولك ثابت له . وإن هو قال عليه رقبه ولم يبين غير ذلك فهذا ضعيف عندنا حتى يبين ذلك . وكذلك الذى قال هذا العبد رقبة عن فلان له غالته فما كان حيا ورجع فله الرجعة . وكذلك فى العمرى . وإنما يثبت ذلك إذا مات ولم يرجع فى العمرى .

* **مسألة** : وإذا قال قد أعطيتك هذا المال حياتك أو جعلته لك حياتك أو وهبته لك حياتك فأكله المعطا حتى مات فهو لورثته من بعده وليس للمعطى فيه رجعة . وإذا قال قد أرقبتك هذا المال حياتك أو أطعمتك حياتك أو أسكنتك حياتك أو إلى عشر سنين أو أقل أو أكثر فله فيه الرجعة . وإن أكله الرجل حتى مات فليس لورثته فيه شىء وهو راجع إلى المعطى . ومن غيره قال وقد قيل إذا قال قد أعطيتك هذا المال أو جعلته لك أو وهبته لك حياتك أو هولك حياتك فأحرز المعطا العطية فلا رجعة للمعطى فى ذلك ولا لورثته من بعده وعلى القول الذى يقول قد أرقبتك هذا المال حياتك أو أسكنتك حياتك أو أطعمتك حياتك فهذا للمعطى الرجعة فى هذا ولورثته من بعده معى أنه أراد إذا قال قد نحلتك هذا المال حياتك فهو عطية

ولا رجعة له فيه ولا لورثته إذا أحرز المعطى ما أعطاه . وفى موضع والعمرى معنا إذا قال قد أعطيتك هذه الدار حياتك فهى له حياته ولورثته من بعده وليس لصاحب الأصل فيها رجعة ولا لورثته من بعده فيها شىء .

* **مسألة** : زيادة فيمن قال هذه الدار لك عمرك ثبتت له ولورثته من بعده فإن قال أسكنتك هذه الدار أو أطعمتك هذه النخلة عمرك أو أرقبت عليك هذه الدار عمرك فإن للمعطى فيه الرجعة ولورثته من بعده . فإن قال وهبت لك هذه الدار عمرك أو أعطيتك إياها عمرك أو جعلتها لك عمرك أو نحلتك إياها عمرك ثم أحرز المعطا فلا رجعة للمعطى ولا لورثته من بعده .

* **مسألة** : عن أبى عبد الله وعن العمرى فالذى عندنا فى العمرى ونجد فى آثار المسلمين أن يقول الرجل للرجل قد أعطيتك أو وهبت لك هذه الدار أو هذه الجارية أيام حياتك ويقبض المعطا العطية فهى تامة له فى حياته ولورثته بعد وفاته وكذلك إذا قال قد أعرتك هذه الدار أو أسكنتك هذه الدار أو أخدمتك هذه الجارية أيام حياتك فهذا ضعيف لا يثبت له فى حياته ولا لورثته بعد وفاته وكذلك اذا قال قد أعطيتك هذه الدار أو هذه الجارية أيام حياتك فإذا مت فهى لى أيام حياتى ثم هى لورثتى من بعدى فهذه عطية عندنا ضعيفة . قال نعم لا يجوز .

ومن غيره : قال أبو عبد الله محمد بن محبوب فى الرجل إذا قال للرجل قد أعطيتك أرضى هذه اعمرها ما حييت واسكنها ما حييت فقال هى لورثته من بعده .

* **مسألة** : ومن جواب أبى على وعن رجل أعطى رجلا ماله ثم قال له هو عليك رقبة تأكل ثمرته حتى تموت ثم المال مالى فإن قال المعطا قد قبلت ثم أرقبة إياه على ما وصفت فهو جائز إنشاء الله .

ومن غيره : نعم إذا قبل الشرط فى الرقبة فقد ثبتت العطية إنشاء الله .

* **مسألة** : وسألته عن رجل قال لرجل قد أعطيتك أرضى هذه على أن تبنى فيها وتسكن أتكون هذه عطية ثابتة . قال نعم قلت وإن ادعى المعطى أنه استثناء على أنه يبنى فيها وأراد أن يرجع فيها لأجل الشرط لم يكن له ذلك قال نعم . قلت له فإن قال قد أعطيتك هذه الأرض على أن تبنى فيها وتسكن فإذا مت فهى لى هل له شرطه قال نعم قلت له أرأيت إن قال لك مالى هذا حياتك هل يكون هذا إقرارا ثابتا . قال معى انه إقرار ثابت على قول من يجيز الإقرار بهذا قلت له فإذا مات المقر والمقر له أو أحدهما لمن يكون المال . قال إذا ثبت الإقرار كان معى للمقر له .

* **مسألة** : عن أبى الحوارى عن رجل بنا خرابا لقوم وجلس فيه نحو عشر سنين قال القوم أخرج من بيتنا . قال فاخرج ما عمرت قال القوم العمار لنا فإن كان هذا الرجل بنى فى أرض القوم برأيهم أو برأى واحد منهم كان الخيار للعامر إن شاء أخذ بناءه وإن شاء أخذ من القوم أصحاب الأرض قيمة بنائه وإن كان بنى برأيه كان لأصحاب الأرض الخيار ان شاءوا أعطوه بناءه وإن شاءوا قيمته والله اعلم .

* **مسألة** : وعن رجل قال له قوم ابن فى أرضنا واسكن أنت وذريتك فبنا وسكن هو وذريته ما قدر الله ثم إن القوم طلبوا إخراجه من أرضهم . قال أبو عبد الله هو عليهم بالخيار. إن شاء نقض به منزله وإن شاء أخذ قيمته والله أعلم .

* **مسألة** : وعن رجل قال لرجل اسكن هذه الدار ما عشت أو كل هذا المال ما عشت فأكل حتى مات أو سكن حتى مات هل لولده فيها شيء قال لا ولكن إذا قال لك هذه الدار ما عشت أولك هذا المال ما عشت فإذا مات فهى لولده من بعده وليس للآخر شيء لأنه قد وهبها له ما عاش فصارت لولده من بعده .

قلت : أرأيت لو مات المعطى قبل المعطا فأراد بنوه أن يأخذوها كان لهم ذلك فقال لا هى له إيهّا مات قبل صاحبه فليس للأول شيء هى للذى أعطيها ولولده من بعده ، وكذلك لو مات المعطا قبل المعطى فهى للمعطا ولورثته من بعده على حال .

* **مسألة** : ومن جواب أبى على إلى هاشم بن الجهم وعن رجل أعطى رجلا أرضا بنى فيها ثم أراد المعطى أن يخرجه منها فله نقضه ولا نرى عليه إجارة فيما سكن لأن ذلك برأيه وسل عنها .

* **مسألة** : وعن النبى ﷺ بإسناد أنه قال لا عمرى ولا رقبا فمن أعمر عمرا فهى له .

قال عطا : قلت لجابر بن عبد الله ما العمرى قال يقول لك حياتك .

قال قلت له : فما الرقبا قال يقول هى للآخر منى ومنك موتا ، أخبرنى محمد بن خالد عن بعض أصحابه عن سمعان المدنى . قال رسول الله ﷺ لا تعمروا ولا ترقبوا من أعمر شيئا أو رقبه فهو له إذا بان به . قال أبو معاوية أما العمرا فهى صحيحة عندنا إذا بان بها وأما الرقبا فلا نعرفها فإن كان النبى ﷺ قد قال فيها شيئا فهو كما قال .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة العمرى الموجبة الانتقال الملك بلا تنازع ، قوله دارى هذه لك عمرك وبعقبك من بعدك والمتنازع فيها قوله دارى هذه لك عمرك ولا يذكر العقب فقبل له أيام حياته فإذا مات رجعت إلى المعمر وإن مات المعمر بطلت ايضا لأن الملك صار لغيره وقيل ينتقل الملك كالأولى . وورد النهى عن النبى ﷺ عن الرقبا ووردت الإجازة لها .

وقيل : الرقبا الفاسدة بإجماع أن يقول إن مت فلك دارى على أن دارك إن مت قبلى فلى ، وهذه الرقبا يرقب كل واحد منهما موت صاحبه ، والرقبا الفاسدة أيضا أن يقول مالى هذا لك فإن مت رجع إلى وإن مت فهو لك ، والرقبا التى ورد أجازتها هو أن يقول إن مت فدارى لك وإن مت فهى لى وسميت رقبا لأن الموت يرقب بها .

* **مسألة** : ومن قال سكن دارى هذه لفلان حياته فهى إقرار وله سكنها حياته وترابها لصاحبها ، وما كان من سماد العلف والأرواث والرماد من الحطب

فللذى جاء به وهو الساكن . ويجوز لصاحب الأرض أن يزرع فيها الأشجار ما لم يضر الساكن .

* **مسألة** : ومن أسكن رجلا منزله سنة وأشهد له بذلك ثم توفى صاحب الدار وقال الورثة أخرج من دارنا فكره ذلك فإن له سكن الدار تلك السنة والله أعلم ، .. تم ..

بـاب [٤٢]

فـى الـوصـايا

من جامع إلى جابر محمد بن جعفر واعلموا أن الوصية حق من الله وقضية وعطية من عند الله هينة لعبد أولاه الله ـ إفضالا ورزقا أعطاه الله أموالا . فشح بها عن زاده . ولم يقدم منها لمعاده . حتى أكتربت أنسامه وفرغت أيامه ، وجاءه موته وحمامه ، فعند أضيق حاله . وانقطاع أعماله . أعانه الله بجزء من ماله فجلا عنه به السكرة ولم يدعه الله فى حسرة . فتدارك بها ما فات . واسعده الله به عند الممات . وشقي اذ لم يحسن فى حياته . وعصى ربه عند مماته . فخالف الله فى الذى أمر ، فأما خالف وأما قصر . فلم يقبل الله له معذرة . وفاتته الدنيا والآخرة . وقد أنذره الله وحذره ، إلا فأدوا إلى الله قرضا وأقرضوه مما أولاكم قرضا يثيبكم الله عليه ويرضى ، وقال عز وجل : ﴿**كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرًا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقًا على المتقين**﴾ ، فأما الوالدان فإنه نسخ ما لهما فى الوصية بما فرض الله لهما من الميراث وثبت ما للأقربين . وقيل عن بن عباس

فمن كان له فضل مال ولم يوصى لقرابته الذين يرثونه فقد ختم عمله بالمعصية وضيع حقا من الله عليه إن كان من المتقين إلا أن يكون معذورا وإنما ترك ذلك لسبب فيه عذر فقد رفع الله عن هذه الأمة الخطأ والنسيان وقال الله عز وجل ﴿ **فمن بدله بعد ما سمعه فانما إثمه على الذين يبدلونه** ﴾ يعنى على الوصى وبرئ منه الميت . قال أبو سعيد نعم قد قيل ذلك فى الديون والوصايا إذا أوصى بها إلى ثقة وأشهد ثقتين عند المكنة لذلك وقول ذلك فى الوصية ولا يبرى من الدين حتى يسلم ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها ولا يعذر مخادعًا مقصرًا . ومن الكتاب ثم قال للأوصياء فمن خاف من موصى جنفًا أو إثما وهو الخطأ والظلم والاثم التعمد للجور فى الوصية فقد أحل الله لوصيه ولمن ولى أمرهم أن يصلح بينهم يقسم الميراث على عبد كتاب الله ويترك جور الميت فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم . يعنى الوصى حين أصلح ، ونهى الله من يحضر وصية الميت أن يأمره إلا بالحق والعدل فقال تعالى : ﴿ **وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم فليتقوا الله وليقولوا قولاً سديدا** ﴾ .

وقيل : من عدل فى وصيته عند الموت فكأنما وجه ماله فى سبيل الله وهو عظيم الأجر .

ومن غـيره : قال أبو سعيد قد قال بعض الفقهاء أن الموصى فى وصيته كالقاضى فى قضيته . وقد قال تعالى ﴿ **إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل** ﴾ . ومنه قال ﷺ لا تجوز

وصية لوارث وقيل ولا لمملوك الوارث .

وقال الربيع عن أبى عبيدة إن أحق ما صدق الناس فيه عند الموت فمن أقر لوارث بحق أو دين فهو جائز .

ومن غـيره : من جامع أبى الحسن رحمه الله فى الإقرار من المريض للوارث .

وسئل : عن الإقرار للوارث هل يجوز قيل له أحق ما صدق الناس عند الموت فمن أقر بحق فى مرضه ثبت عليه كان للوارث أو غيره لأن إقراره إخبار عن واجب أو حق متقدم وهو غير متهم فى إقراره . رجع إلى الكتاب .

* **مسـألة** : وقيل درهم يقدمه لنفسه من ماله فى الصحة خير من ستمائة درهم عند الموت .

* **مسـألة** : رجل مات ولم يوصى هل يوص عنه قال نعم يستحب للورثة ولا يجبروا فإن طابت أنفسهم بذلك أمروا أن يوصوا عنه .

* **مسـألة** : إذا أقرت المرأة لوارثها بشىء من مالها أو بدين وليسه عندها كما أقرت له بالمال والدين وإنما أرادت أن تنفله وتفضله وتقر له وتجعله عليها حقا بقولها يثبت له ذلك إذا لم تجز الوصية له فقد عرفنا عن بعض فقهاء المسلمين وعلمائهم لأن ذلك لا يسعها لأنها إن لم تكن صادقة فى ذلك بما أقرت له فهى كاذبة لا محالة والكذب مجانب للإيمان ويخاف عليها الهلاك بأن تكون قد

ختمت عملها بمعصية الله إن لم تتب من ذلك وترجع ، وقد روى عن النبى ﷺ أنه قال من كذب كذبة فهو منافق . وقال الله أصدق القائلين إن المنافقين فى الدرك الأسفل من النار فليتق الله كل فى نفسه . فإن الوصية خاتمة العمل وليعدل الموصى فى إقراره ووصيته فإنه مثل القاضى فى قضيته ولا يقر لأحد بشىء من مال ولا بدين إلا أن يكون له عليه وإلا فلا يسعه ذلك. والذى نحبه للموصى إذا حضره الموت أن يقر بدينه ويوصى بانقاذه وكذلك كل تبعة عليه من أرش الأنفس والأموال فى وراثة أو غيرهم ويوصى لهم بحقوقهم على اجتهاد منه لله فى خلاص نفسه وإن شكل عليه كم يلزمه من الحقوق لوارثه أو غيرهم إحتاط فى ذلك بمجهوده بلا قصد إلى حيف فإن كان أقر لوارثه فى احتياطه بأكثر مما عليه أو لغير وارثه إلى أكثر من الثلث عند الله وكال ذلك اجتهاده فقد عرفنا فى ذلك عند فقهاء المسلمين وعلمائهم أنه لا بأس عليه فى ذلك وترجى له السلامة إن شاء الله .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة فيمن كان متسعا مع رجل فى ماله ثم أراد أن يوصى له بماله إذا كان يعلم أن له عليه حقا واجبًا فى ماله جاز له أن يتخلص مما هو عليه وإن لم يعلم له حقًا فلا يجوز له أن يضر بورثته بغير حق ،

* **مسألة** : قيل سئل النبى ﷺ أى الصدقة أفضل فقال أن تتصدق وأنت صحيح شحيح تأمل البقاء وتخاف الفقر ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا إلا وقد كان لفلان كذا .

* **مسألة** : ونحب للمريض أن يحتاط بكفارة يمين وكفارة صلاة بلا أن نلزمه ذلك إلا أن يكون ذلك له لازما فيوصى بما يلزم من ذلك . ويوصى فى أبواب البر ما أراد إلى ثلث ماله ما لم يقصد إلى حيف وعليه وصية الأقربين إذا لزمه ذلك ولا عذر له عندنا فى تركها إلا أن ينسى ذلك فالله أولى به عند النسيان وترجى له السلامة إذا دان الله بجميع ما يلزمه من حق الله وحقوق عباده علم ذلك أو جهله وعليه الخلاص مما عليه إذا قدر على ذلك .

* **مسألة** : ومن جواب أبى الحوارى وعمن كان مريضا فأحب أن يوصى بماله كله أو بأكثر ماله من قبل ديون وحقوق للناس يحتاط بها على نفسه منه بشىء يعرفه ومنه شىء يشك فيه فإن كان لا يريد بذلك الأثرة فلا بأس بذلك وله أن يحتاط فى طلب الخلاص من ماله .

* **مسألة** : قال وقد روى عن رسول الله ﷺ أنه قال لا ينبغى لرجل أن يبيت ليلة إلا ووصيته مكتوبة تحت رأسه قال أبو الموثر الله أعلم أن كان الحديث صحيحا عن النبى ﷺ لعله فأحق ما أخذ به وهو الحزم غير أنه إنما أمر الله بالوصية فى المرض .

* **مسألة** : وقال أبو على لو أن موصيا أوصى بوصية فى نصيب بعض الورثة لم يجز ذلك .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة من كتاب الكفاية ومن كان على ولاية المسلمين ثم مات فجأة وعليه دين وحقوق فلم يوصى بها فهو على ولايته ولا يهلك بذلك والحقوق فى ماله إذا صحت .

* **مسألة** : وقال أبو سفيان كان رجل من المسلمين يقال له خيار بن سالم من طى من أهل عمان قال محمد عبد الباقى محمد بن على وجدت أنه من أهل سمائل وكان فاضلا وكان يقول لأبى عبيدة فى بعض كلامه إذا جاوزت نهر البصرة فأنا أفقه منك لو كنت بنياما أجابك أحد أنت شديد على الناس . قال محمد فضحك أبو عبيدة قال فمات خيار وقد قيل له أوصى فقال ماذا أوصى ما علّى درهم ولا لى على أحد درهم فكانوا يقولون موته كموتة خيار .

* **مسألة** : وكان أصحابنا يرون له إذا لم يكن له ولد ولا والد ولا إخوة أوصى بالثلث وإن كان له ورثة من هؤلاء فالخمس والسدس فإن كان المال كثيرًا فالخمس عندهم كثير .

* **مسألة** : سئل أبو معاوية عن رجل عليه دين لوارثه فمات ولم يوصى له فأخذ ماله ذلك الوارث الذى له عليه الدين هل يبرى الميت قال لم يبر لأنه لم يوص له به ولو ظن أن ذلك يبرئه من الدين .

باب [٤٣]

فى عيادة المريض

من الزيادة المضافة يروى عن النبى ﷺ أنه قال من عاد مريضا قعد فى غرف الجنة حتى إذا قام وكل به سبعون ألف ملك يصلون عليه حتى الليل . وقال ﷺ إذا عاد المسلم أخاه وزاره قال الله عز وجل طبت وطابت ممشاك وتبوأت منزلا فى الجنة . وقال ﷺ إذا مرض العبد بعث الله إليه ملائكة فقال انظروا ماذا يقول لعواده إذا جاءوه أن حمد الله وأثنى عليه رفعاه بذلك إلى الله وهو أعلم فيقول لعبدى على إذا توفيته أن أدخله الجنة وإن أنا شفيته أن ابدل له لحما خيرًا من لحمه ودمًا خيرًا من دمه ويكفر عنه سيئاته .

* **مسألة** : من حديث أبى هريرة عن النبى ﷺ ثلاثة لا يعادون الدمل والرمد والضرس قال المصنف الدمل وهى الجنون .

* **مسألة** : عن سعيد بن قريش أن محمد بن المختار كره أن يقول الإنسان أصدق أن يقول هذا المريض لحى فإنه لا يمكن أن يحيى الشك منى فى ذلك أنه يجوز أو كراهية .

* **مسألة** : عن أبى الحسن وعمن يعود مريضا منافقا هل له فضل قال نعم له فضل ما قصد من حسن الأخلاق وعيادة المرضى وموصلة الماشى فى ذلك إنشاء الله . وقد جاء فى عيادة المريض من الثواب الجزيل ولم يخص بالحديث أحدا دون أحد .

* **مسألة** : قال أبو عبد الله فى المريض إذا سن عليه أن يقول إن سهرت من الوجع وعنانى حما ومرض شديد ويصف الذى عناه .

قال غيره : وقد قيل لا يكون ذلك على وجه الإشتكاء ولكن على وجه الخير وستر ذلك أفضل من إظهاره .

* **مسألة** : روى عن النبى ﷺ أنه قال لا تتمارضوا فتمرضوا ولا تتماوتوا فتموتوا . وكان أهل الجاهلية إذا اعتل الرجل منهم حملوه على سرير الموتى وسموه النعش تفاؤلا لينتعش من علته . قال عبد الباقى محمد بن على وفى ذلك يقول الشاعر أمحمول على النعش الهمام .

باب [٤٤]

فى المريض

قيل إن المريض المسلم إذا أصابه المرض الشديد إن ذلك كفارة له من ذنوبه لما سلف منها ويقال إن الملك الذى عن يمين المريض يقول للذى عن يساره انظر ماكان له من حسنة فاكتبها له عشر أو ما كان له من سيئة فلا تكتبها عليه حتى يبرى .

* **مسألة** : وسئل عن الحبلا والذى يخاف الغرق وعند الزحف والذى بأرض بها الطاعون قال وصيتهم وصية موت .

* **مسألة** : ومن جامع بن جعفر واعلم انه لا ترك عند الموت ولا عطية ولا بيع ولا شراء إلا أن يبيع المريض فى مرضه لما يحتاج إليه من مؤنته ومؤنة عياله وكذلك الذى يكون فى الحرب والذى يكون فى البحر ويعرض لهم الخب

الذى يخاف منه الغرق والحامل عند الميلاد فكل هؤلاء يرد بيعهم إلا فيما قد أجازه المسلمون مما لا يد لهم منه .

ومن غـيره : قال الذى عرفناه فى الحامل إختلافا فقال من قال من حين تحمل لا يجوز منها ذلك وقال من قال يوم يدخل شهرها وقال من قال إذا جاءها الميلاد والله أعلم . والمجذوم والمفلوج والمسلول والمحموم والمريض يجىء ويذهب فهؤلاء جائز لهم ما فعلوا فى أموالهم بلا مضارة لوارث فإن ذلك لا عذر فيه فى حياة ولا موت .

ومن غـيره : وقال بعض أهل العلم إن حد المريض الذى تكون له الوصية ولا يكون له شىء من ذلك ويكون حكمه حكم المريض فى الوصايا والعطايا ونحو ذلك وذلك كل مرض لولا ذلك المرض لم يوصى وإنما أوصى وأعطى وأحل وأبرى ونحو ذلك من أجل ذلك المرض من لدغة أو برسام أو غيره من الأمراض أو خارجة خرجت فيه أو ضرب ضرب أو نحو هذا مما يكون من أجله يوصى . وكذلك فى موضع آخر أن ذلك المريض المحتضر إما يحيى وإما يموت وكذلك أيضا من أجل احتضار . أوصى وخوفه على نفسه فحكمه حكم المريض . قال المصنف وقد وقع فى باب وصية المريض والمسافر هما يقتضى هذا الكتاب .

باب [٤٥]

فى تقطير الماء والدهن فى فم المريض

عن أبى سعيد وقلت فى المريض إذا صار فى حد الشدة ولا يعقل هل يجوز أن يصب فى حلقه ماء أو دهن وكذلك إن صار فى حد الشدة ويتكلم بكلام ضعيف فطلب دهنا يصب فى حلقه ولا يقدر يتكلم ويومىء بيده مما يتوهم أنه يريد الماء هل يصب له الماء فى حلقه فنعم يجوز ذلك لمن فعله إذا كان معه أن ذلك من الصلاح لمريض فى حين ذلك .

* **مسألة** : وعنه فيما أحسب سألت عن امرأة تقول أنها كانت قاعدة مع امرأة شديدة المرض فى حد النزع فصبت فى فمها دهنا فشرقت به وماتت قلت فما عندك أنه يلزمها من ذلك . قال إذا أرادت بذلك صلاحها وذلك مما تعارف أنه يصلحها فليس عليها فى ذلك شىء .

* **مسألة** : عن أبى بكر أحمد بن محمد أبى بكر ومريض صائم شهر رمضان فاحتجم فهل لأهله أن يصبوا فى فمه الدهن والدواء بلا رأيه فإذا خشى عليه وكان له فى ذلك مصلحة كان ذلك لأوليائه إن شاء الله .

باب [٤٦]

فى الوقت الذى تلزم فيه الوصية

وسئل عن رجل عليه حق ولم يكن معه شىء فحضره الموت هل عليه أن يوصى له به . قال معى أن عليه ذلك . قلت له فما العلة فى ذلك . قال معى أنه من طريق التوبة وإخلاص الإقرار وانه لعله يحدث له شىء من ميراث له لا يعلم أو وديعة لأبيه أو له وهو لا يعلم بها . ومن ذلك أنه كان له عذر عن الخروج فى الجهاد ومعانى المخوفات من الضرب فى الأرض مما يشبهه قلت له فالوقت الذى يجب على العبد أن يوصى فيه ولا يسعه ترك ذلك فما صفته قال معى أنه قد قيل أن فى موضع ثبوت الوصية باللازم من الوصايا اللازمة والحقوق الواجبة هو حضور الموت كما قال الله تعالى : ﴿**كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت**﴾ . وقال سبحانه ﴿**شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية**﴾ فثبت معنى الاتفاق فيما عندى أن الموت فى هذا الموضع المرض المخوف منه الموت ولو كان الموت لكان هذا ميتا لقول الله تعالى

﴿ **وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إنى تبت الآن** ﴾ فثبت أن الوصية إنما هى خاتمة التوبة فكان المعنى هاهنا المرض الذى يخاف فى حين ما يقبل الله التوبه وتنفع الأعمال وهذا معنى ما يخرج حكمه من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ والاجماع ومعى أنه ما أشبه هذا مما خرج منه فهو لحق بهذا الحدث الحاضر الذى يخاف منه الموت والغرق الحاضر وما أشبهه .

* **مسألة** : قال أحسب أبا الموثر وقد يستحب المسلمون الوصية فى المرض وغير الهيئة للسفر وعند التجهز للحرب فهذا مالا ينبغى للمسلم أن يقصر فى الوصية ولا يتوانى . وقال ومن أوصى فى الصحة فهو الحزم وهو أفضل .

* **مسألة** : وقد جاء الأثر عن بعض المسلمين أنه كان يأمر بالوصية كل جمعة ويحدد وصيته كل جمعة وقال من قال من المسلمين كل سفر سفره لانسان وجب عليه فيه الوصية ولو كان ذلك السفر فى طلب معيشته وحوائجه بين القرى وقال من قال إنما الوصية الواجبة فى المرض الذى يخاف منه الموت وعند ركوب البحر لأنه من المخوفات وأسباب الموت .

قال المصنف وفى كتاب الأشياخ أنه لا يخرج من المصر إلا حتى يوصى . ومنه وحث الله تعالى فى الوصية فى قوله تعالى النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم إلى قوله إلا أن تفعلوا إلى أولئكم معروفا كان ذلك فى الكتاب مسطورا .

* **مسألة** : وقال أبو سعيد معى أنه قيل فى الذى يريد السفر فى حرب أو ركوب بحر أنه تلزمه الوصية فأما الحرب فلا أعلم أنه يختلف فى لزوم الوصية له وهذا إذا حضره ما يخاف منه الموت من أسباب الحرب وغيره وأما لزومها له إذا أراد الخروج إلى الحرب فعندى أنه لا يلزمه ذلك إلا أن يخاف أنه لا يقدر على الوصية إذا خرج إلى الحرب . وأما ركوب البحر فأرجوا أنه يختلف فيه مالم يصر بمنزلة الخطر وهو مثل الحرب على معنى قوله .

* **مسألة** : من الزيادة ومن لم يجد من يقبل وصيته إذ لا مال له أوكان فى موضع لا يقدر على أحد يوصى إليه من بر أو بحر فليتكلم به ما يسمعه الملكان عليهما السلام . وقول أنه يدين بذلك وهو سالم وقول إن كان فى موضع لا يعلم أن فيه أحدا أو ليس فيه أحد فعليه أن ينطق بقدر من يسمعه من يقر به وإن كان يعلم أن ليس بقربه أحد فليس عليه أن ينطق .

* **مسألة** : قال المصنف وفى كتاب الأشياخ أنه لا يخرج من المصر الا حتى يوصى .

باب [٤٧]

فى كتاب الوصية
والكاتب لها
والشهادة عليها

قال الله عز وجل شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم عن الحسن أنه قال من غير العشيرة كل مسلم عن غيره قال هم أهل الميراث . وعن عكرمة من غير حيه وعن بن عباس قال من المشركين . قال أبو سعيد معى أن قوله من غير الورثة أنه يخرج فائدته أن الورثة وغيرهم نصوا فى الأشهاد وكذلك من غير حيه ومن عشيرته ومدار ذلك كله على التأكيد فى أن لا يدع شهادة فى الوصية ويشهد من حضرها لفوات أمرها . فأما قول من يقول من غير أهل دينه يعنى من المشركين فأحسب أنه كذلك أجاز شهادة المشركين فى الوصية خاصة على المسلمين لفوات أمرها ثم قيل شهادة المشركين فى هذا منسوخة لرد شهادتهم فى غيرها

بقوله وأشهدوا ذوى عدل منكم وقوله أيضا ممن ترضون من الشهداء .

* **مسألة** : وعمن كتب لقوم وصية فأخطأ حكايتها قلت هل عليه ضمان فأرجو إن شاء الله أن هذا لا يلزمه ضمان والله أعلم .

* **مسألة** : عن رجل أوصى إلى رجل مأمون وأشهد على وصيته إليه رجلين من أهل القبلة لا يعرفان بثقة ولا خيانة قلت هل يثبت ذلك ففي الحكم لا يثبت إلا بشهادة العدول والثقاة . وقلت إن لم يكن ثابتا فى الحكم من أجل الشهادة هل له أن يأخذ سرًا من مال الموصى وينفذ عنه ما أوصاه به فنعم قد قيل ذلك .

* **مسألة** : وسألته عن معنى قوله تعالى ﴿ **ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب** ﴾ قلت فهذا فرض واجب عليه لا يمتنع عن ذلك إذا ادعى إليه . قال معى أنه إذا كان فى ضرورة قلت له فأين يخرج حال الضرورة فى ذلك قال معى أنه إذا عدم من يقوم مقامه فى الكتاب وإثباته فى ذلك . قلت له فإن كان بحضرته من يكتب غير أنه ما يعلم ما حاله فى إثبات ذلك الكتاب وحضروا مع المريض . قال معى أنه لا يضيف عليه ذلك إذا كان بالمضرة ولم يجمعوا على ترك ما يلزمهم من ذلك قلت له فالقول فى الشهادة كالقول فى الكتاب والكاتب قال هكذا عندى .

* **مسألة** : إن معنى قوله تعالى ولا يأب الشهداء إذا ما دعوا أنه إلى أدائها وحملها .

* **مسألة** : ومن جواب أبى عبد الله إلى أبى على وعن رجل حضره الموت فقال كتاب وصيتى مع فلان فما كان فى الذى معه فخذوا به أنه لا يجوز ذلك إلا أن يكون مع الرجل الذى بيده الكتاب شاهد آخر بما فى الكتاب . قال أبو سعيد معى أنه حتى يصح للوصية شاهدان عليها أو يقر بها نفسها أو تشهد عليها الشهود .

* **مسألة** : ومن جواب أبى الحسن عن امرأة أمرت أن يدعى لها شهود يشهدون على وصيتها وكان ذلك فى صحتها أو فى مرضة موتها ثم إن زوجها حرم على الشهود أن لا يدخلوا على امرأته بغير رأيه وكان ذلك كراهية منه للوصية . قلت هل يسع الشهود أن يدخلوا عليها ولو حرم الزوج عليهم . فعلى ما وصفت فى هذه المسألة بعينها فلم نحفظ منها شيئا إلا أنا نظرنا فى غيرها فيما يشبهها ويقول أما إن كان فى صحة المرأة وحرم الزوج على الشهود ألا يدخلوا عليها فلا يدخلوا فى بيته إلا بإذنه وتخرج هى إلى الشهود إذا كانت صحيحة وتشهدهم على وصيتها . وأما إن كان ذلك فى مرضها فتحتج على زوجها إن كان لها حق فإن أبى وامتنع وخافوا فوت المرأة وتبطل وصيتها لأن لا تبطل حقوق الناس إن كان عليها لهم حق وكذلك إن كان هى لها حق فإن أبى وامتنع وخافوا فوت المرأة وتبطل وصيتها فيدخلوا عليها ولو حرم عليهم

حتى تشهد على وصيتها والله أعلم بصواب ذلك وإنما قلنا فى هذه من غير حفظ فيها بعينها فانظر فيها .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة من كتاب الكفاية ومن أوصى بوصايا مثل حج وغيره من الحقوق ووكل وكيلا وهو مسافر فأشهد شهودًا على وصيته فإنه لا تجوز شهادتهم عليه ولا يقبل الحكم لانه لا تجوز شهادة أهل كل ملة على ملة أخرى . وكذلك لو كان مسافرا مع المشركين والمجوس والنصارى فلا يجوز ذلك . وأما شهادة المسلمين جائزة عليهم .

قال غيره وجدت فى كتاب الإيضاح قال غيره قد قيل أنه يجوز على شهادة الوصية من أهل الذمة .

* **مسألة** : من كتاب الأشياخ قلت فالمريض الثاوى إذا سلم قرطاسا إلى رجل وأمره أن يكتب فيه وصية هل يجوز ذلك قال سمعت إن ذلك جائز .

* **مسألة** : من غيره وإذا أوصى المريض فى الليل بالظلام واطمأنت القلوب أنه هو ولم يرتابوا فيه كما لو كان فى النهار إلا أن الظلام حائل بينهم فهل يسع الوصى إنفاذ جميع ما أوصى به الهالك على هذا أتم الورثة ذلك أو غيروه . فأما فى الحكم فلا يجوز ذلك وأما فى الاطمنانة إذا لم يشك فى ذلك ولم يحل بينه وبين ذلك حائل بحجة حق فارجوا ألا يضيق ذلك عليه .

* **مسألة** : فيمن سلم إليه الموصى الصك هل يلزمه يشاور الشهود إذا كان القرطاس للموصى فمعى أنه ليس عليه ذلك وإنما هو يكون أمينًا لمن ائتمنه عليه وعلى الشهود النظر لأنفسهم فى شهادتهم إلا أن يفعل ذلك احتياطيا للشهود حتى تكون الأمانة له من قبلهم . قلت والموصى والموكل هل يجوز له أن يجعل الصك مع من أراد بغير مشورة الشهود إذا كان المجعول عنده ثقة فإذا لم يلى الشهود ذلك ويقوموا به كان له عندى أن يأتمن على ذلك من شاء من أهل الأمانة . وقلت إن مات الشهود فطلب الموكل أو الموصى الصك هل يسلمه إليه فمعى أنه لا يسلمه مادام فيه حق ثابت أو وصية ثابته حتى ينقض حكم ذلك .

* **مسألة** : فى الموصى يلفظ لفظا لايثبت هل للكاتب أن يكتب لفظا يثبت قال يستأذن الموصى فى ذلك ويكتب لفظا يثبت ان كان أريد به ذلك فإن لم يستأذنه وكتب برأيه فإذا قرأه عليه فأقربه جاز ذلك إذا اطمأن قلبه أنه أريد به ذلك فإن استرا به فى وصيته وخاف أن يحيف على أحد الورثة فليأمره بتقوى الله وترك الحيف ويكتب له ما يحتمل حقه وعدله ما يعلم أنه باطل وحيف فإن أمره بتقوى الله وعزم الموصى على الوصية بما استرا به الكاتب فيه فما احتمل حقه كتب له ما يثبت ولم يغشه بعد أن يأمره بتقوى الله قلت فإن استرا به الكاتب هل له أن يترك الكتابة ولا يكتب له شيئا . قال يكتب له بعد أن يأمره بتقوى الله مما يحتمل حقه وعدله ولا أحب أن يمتنع قبل المشاهدة لذلك إذا كان يدعوه إلى شىء من الحق فان بين الذى كتبه حيف وكان وقت ما كتبه

مما يحتمل حقه فليس عليه إذا كان حيفه فى السريرة وإن كان حيفه ظاهرًا غير أن الكاتب عنى عليه فى وقت الكتابة فلا يكتب الباطل ولا يسعه جهل ذلك فإن أقر لرجل من الورثة بماله كله دون الآخرين أو بشىء معروف من ماله فهذا مما يحتمل حقه .

* **مسألة** : ومن كتب وصية ثم أشهد عليها ولم يقرأها على الشهود وكان ممن يكتب فقد قيل أن الشهادة عليه جائزة . قال أبو المؤثر إذا قال للشهود إنى قد قرأته وعرفت ما فيه فاشهدوا على به فهو جائز وإن قال قد قرىء على فلا يجوز لأنه يمكن أن يغفل الذى قرأه عن شىء ويكتم شيئا .
قال غيره وقد قيل أنه إذا قال قد قرأ على وفهمته أو عرفته فذلك جائز إذا أشهدهم على ما فيها وقال أنها وصيته .

* **مسألة** : وإذا أوصى المريض فى الليل بالظلام واطمأنت القلوب أنه هو ولم يرتابوا فيه أنه هو كما لو كان فى النهار إلا أن الظلام حائل بينهم فهل يسع الوصى انفاذ جميع ما أوصى به الهالك على هذا أتم الورثة ذلك أو غيروه . فأما فى الحكم فلا يجوز ذلك وأما فى الاطمئنانة إذا لم يشك فى ذلك ولم يحل بينه وبين ذلك حائل بحجة حق فأرجو أن لا يضيق ذلك عليه .

* **مسألة** : قلت له ما تقول فى رجل كتب لآخر وصية ولم يشهد عليها ثم طلب أن يأخذها منه هل له أن يدفعها إليه . قال معى أنه يشبه ذلك أنه يدفع إليه

مالم يثبت له فيها حجة كان معناه مالم يشهد على ذلك قلت له فإن أقر على نفسه بشيء ثم طلب أن يأخذ الوصية هل لى أن أسلمها إليه فكان معناه أن له ذلك مالم يشهد على ذلك .

* **مسألة** : قلت له فإن قال اكتب على لفلان كذا وكذا فكتب عليه هل يكون ذلك إقرارًا لفلان قال معى أن ذلك قول منه لك أنت أن تكتب على نفسك ذلك وهذا معنى المسألة قلت له فإذا كتب الكاتب الوصية وشهد على ذلك شهودًا ثم قال أحد الشهود لأحدهم أن يكون عنده الكتاب وسكت الباقون هل يجوز ذلك . قال معى أنه يجوز له ذلك وإن أراد الشهود أن يثبتوا ذلك لأنفسهم فذلك إليهم وإن كان مذهبهم بأنهم إنما يشهدون على ما حفظوا لا على الوصية مجملة فكأنه لا معنى لذلك أين كانت الوصية فلا شيء عليهم على معنى قوله .

* **مسألة** : وسألته عن رجل يضع الناس عنده الصكوك وحضره الموت كيف يصنع بها إن أراد أن يتخلص منها عند الموت أو قبل الموت . قال فإن هذا يسلم كل صك إلى الشهود الذين سماهم فى الصك فهكذا يفعل فإن لم يكن فى الصك شهود سلم الصك إلى أصحابه الذين لهم فيه الحق رجع إلى كتاب بيان الشرع .

* **مسألة** : وسألته عن رجل يكتب للناس مثل الوصية وغيرها فيأتى الموضع

الذى يحسن فيه تخليق هل يخلق الكاتب بغير رأى صاحب القرطاس قال يقول له اكتب فى القرطاس ما شئت أنا . قلت فإنه لم يقل وكتب ، قال أرجو أن ذلك من مصالح الكتاب بلا أن يحتج بذلك ويقول ما كان من مصالح الكتاب بلا أن يحتاج بذلك القرطاس ولا يدخل على صاحبه ضرر فلا بأس بذلك .

* **مسألة** : وقلت فى الكاتب للوصية إذا كان بمنزله من يستفتى ولم يكن بمنزله من يرفع عنه خطأوه فى الفتيا فيكتب الوصية ولم يقل لهم أعرضوها على المسلمين ولا تأخذوا بها حتى يعرضوها على المسلمين فإذا كان كذلك وكان فيها شىء مخالف للحق ليس فيه إختلاف ولا مخرج فهو ضامن وإن كان ففيها بمنزلة من يرفع عنه الخطأ فى الفتيا لم يكن عليه ضمان . وكذلك إن كان جاهلا فإنما عليه التوبة من ذلك ولا ضمان عليها إذا كانا بتلك المنزلة ، قال وكذلك المعروضة عليه الوصية فإن كان بمنزلة من يرفع عنه الخطأ فى الفتيا أو جاهلا فليس عليه ضمان . وأما إذا كان غير فقيه ولا جاهل فعليه الضمان إذا اثبت فى الوصية شيئا مخالفًا للحق بلا إختلاف . قال وكذلك الوصى إذا أنفذها ولم يعرضها وكان شىء مخالفًا للحق وليس فيه مخرج ولا إختلاف أنه مخالف للحق فهو ضامن . قال وأما الشاهدان على الوصية فعليهما التوبة وليس عليهما ضمان ، فإذا أنفذها الوصى بعد أن عرضها وكان فيها شىء مخالف للحق وقد عرضها على من لا يضمن من الفتيا فلا ضمان على الوصى ولا على الفقيه وهى فى ثلث مال الهالك . وإن أنفذها الوصى وقد عرضها على من يلزمه

الضمان فى الفتيا فهو ضامن فى ماله الذى عرضت عليه واثبتها وهى مخالفة للحق . قال وإذا أنفذ الوصى الوصية بمعرفته وهو ممن لا يلزمه الضمان فى الفتيا من منزلة المعرفة فلا ضمان عليه فى ذلك وهو فى ثلث مال الهالك وكذلك إذا كان المعروضة عليه بمنزلة من لا يلزمه الضمان فى الفتيا ـ بمنزلة المعرفة فلا ضمان على الوصى ولا الكاتب ولا المعروضة عليه ، قال وكذلك إذا كان الكاتب لا يلزمه الضمان من منزلته فى المعرفة فلا ضمان على الوصى ولا المعروضة عليه ولا على الكاتب وكذلك إذا كان الوصى بمنزلة من لا يلزمه الضمان فى الفتيا فأنفذها بمعرفته وقد كتبها الكاتب وهو بمنزلة من يلزمه الضمان وعرضت على من يلزمه الضمان فى الفتيا فلا يلحق أحدًا ضمان إذا كان أحدهم بمنزلة من لا يلزمه الضمان فى الفتيا من منزلته فى المعرفة . وإذا كانوا كلهم ممن يلزمهم الضمان فى الفتيا فإنه يلزمهم الضمان جملة على الثلاث فأيهم تاب كان عليه رد الجملة وكان على الآخرين أن يردا عليه إلا أن يردوا جميعا جملة كل واحد ما يلزمه فذلك إليهم . وإذا كان أحد الثلاثة ففيها فأنفذت الوصية بمعرفته وكان فيها ما هو مخالف للحق زال الضمان عنهم جملة وكان فى ثلث المال ، وإذا عرضها الوصى على من هو فى موضع الفتيا وكان ممن يلزمه الضمان فى الفتيا فلا ضمان على الوصى ويضمن المعروضة عليه للوصى قال وليس لمن فى يده وصية الميت أن يدفعها إلى الوصى إلا برأى الشهود لأن فيها شهادتهم .

* مسألة : ومن جواب أبى سعيد وعن رجل ائتمنه على كتاب فيه وصيته

ودينه وما أقر فيه من دين وما أوصى فيه من وصايا ومات وبقي الكتاب فى يده ، قلت فإلى من يتخلص من هذا الكتاب الذى فيه وصيته وما أقر فيه من دينه ، قلت وأوصى فيه من وصيته وما أقر فيه من دينه قلت وأوصى فيه من وصيته يتركه على جهته أو يدفعه إلى من يستحق ميراثه . قلت وما عندى إن سلم الكتاب إلى أحد من الناس ما يلزمه من الضمان فى هذا الكتاب وفيه وصية الرجل بدينه ووصاياه إن تلف الكتاب أو لم يتلف وقد دفعه من يده وسلمه إلى غيره وضاع من يد الذى سلمه إليه ولم يضع إلا أنه لم يرجع إليه قلت فما يلزمه فى ضمان مثل هذا إذا كان فيه دين الرجل ووصاياه وإن رجع الكتاب إليه قلت فعليه أن يسلمه إلى ورثته وإن كان فيهم يتيم قلت وماذا يفعل ، فعى أنه إنما أنه يسلم الكتاب إلى الشهود الذى عليه يشهدون على الحق يجمعهم ويسلمها إليهم إذا كانوا أمناء على ذلك ثقاة أو يعدم ذلك فيأتمن عليه ثقة على وجه الأمانة وذلك إذا استطاب لهم القرطاس من الدافع له وإذا لم يستطب ذلك فعنا أن القرطاس لمن دفعه وهو لورثته والشهادة إلى ولا نحب أن يسلم الصك إلى الورثة فتتلف حقوق الناس ولكن نحب أن يأتمن على هذا الصك إلا رجلا ثقة .

* **مسألة** : من الزيادة المضافة سألت عن رجل كتب وصية فى مرضه ودفعها إلى الشهود أو إلى رجل من الناس ثم إنه صح وطلب أن يأخذ الوصية هل لهذا الرجل المؤتمن على الوصية أن يدفعها إليه بغير رأى الشهود فقال ليس للموصى فى الوصية إذن وإنما يدفعها برأى الشهود إلا أن يعلم هو أن ليس فى

الوصية حقوق واجبة وإنما هى وصايا نسختها فى الصحة وكان القرطاس له هو وللموصى فلا أن يسلمها إليه وإلا فلا لعله فى الوصية حقوق ثابتة .

الموضوع	رقم الصفحة
باب فى الاقرار بالصدقة والعطية	٥
باب فى فيما يجوز للانسان فعله فى ماله فى صحته ومرضه	٧
باب فى الاقرار ومن يجوز اقراره ومن لايجوز	٩
باب فى الفاظ الاقرار	١٧
باب فى الاقرار بالمشتبه بجنسه أو غير جنسه	٣١
باب فى الاقرار الذى لا يسمى به أحد	٣٧
باب فى الاقرار بالمال هل تدخل فيه الديون	٣٩
باب فى الاقرار بالمال والغلة الى أجل	٤٣
باب فى الاقرار اما لفلان واما لفلان	٤٥
باب فى فيمن يلجى ماله أو يقر به على ذلك	٤٧
باب فى الاقرار للأولاد	٥١
باب فى الاقرار للحمل ولما فى البطن	٥٣
باب فى الاقرار للوارث وفيه معانى حسنة فى غير الوارث	٥٩
باب فى الاقرار الذى ليس بصريح	٧١
باب فى رد الاقرار	٧٥
باب فى الاستثناء والشرط فى الاقرار	٧٧
باب فى الاستثناء فى الاقرار من الجنس وغير الجنس	٨٧
باب فى الاقرار بين الأزواج	٩٥
باب فى الاقرار لفلان أو لفلان وبالجزء وبالسهم	١٠٣
باب فى الاقرار بالميراث	١٠٧
باب فى الاقرار بالمال وفى التحديد	١١١
باب فى الاقرار بالنخل والصرم	١١٩
باب فى الاقرار بالمنزل وما فيه	١٢٣
باب فى الاقرار بالماء	١٣٣

باب فى الاقرار بالدراهم والدنانير والكيس	١٣٥
باب فى الاقرار بالبيوع	١٤٥
باب فى الاقرار بالكتب	١٤٧
باب فى الاقرار بالثياب	١٤٩
باب فى الاقرار بالشوران والخبز	١٥٣
باب فى الاقرار بالحيوان والمماليك	١٥٥
باب فى اقرار المماليك بالمملكة وغيرها	١٥٩
باب فى الاقرار بالميزان	١٦٣
باب فى العطية	١٦٥
باب فى لقط العطية	١٧١
باب فى الاحراز فى العطية	١٧٩
باب فى أخذ عطية الصبيان والعطية لهم	١٨٩
باب فى الشرط فى العطية	١٩٣
باب العطية فى الاصول والمشاع	١٩٧
باب فى عطية الحقوق العاجلة والآجلة	٢٠١
باب فى العطية بين الأزواج	٢٠٥
باب فى العمرى والسكنى والرقبا	٢١٧
باب فى الوصايا	٢٢٥
باب فى عيادة المريض	٢٣١
باب فى المريض	٢٣٣
باب فى تقطير الماء والدهن فى فم المريض	٢٣٥
باب فى الوقت الذى تلزم فيه الوصية	٢٣٧
باب فى كتابة الوصية والكاتب لها والشهادة عليها	٢٤١



سلسلة عمان للتجليد والطباعة
٦ شارع البرامونى- عابدين- القاهرة ت: ٩١٤٨٨١